وليد محمد مراد

نظرية النظم

وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية

عند

عبد القاهر الجرجاني

دار الفكر

وليد محمد مراد

نظرية النظم

وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني

دار الفكر

الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



طبع بأجهزة (C. T. T. السويسرية) للصف التصويري ،
وبالأوفست في **دار الفكر** هاتف (١١١٠٤١/١١١١٦٦) ، برقياً (فكر)
ص. ب (٩٦٢) دمشق - سورية Tx FKRMGS 411745 Sy

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حاولت الدراسات المختلفة في مجال الفكر اللغوي الوصول إلى رأي في كنه البيان القرآني ، وإلى السرِّ البديع في نظمه ودقة وصفه .

دراسات أقامها اللغويون والمتكلمون والنحاة والنقاد والمتفلسفة من سلفنا الصالح .

من أبرز القضايا التي تناولوها بالدرس والبحث قضيتا اللفظ والمعنى ، فبقيتا شغلهم الشاغل في معظم أبحاثهم التي لم تكتمل إلا في القرن الخامس الهجري على يدي عبد القاهر الجرجاني .

جمع عبد القاهر شتات تلك الآراء ، ووحد بينها في إطار منظم ، ثم وضع الخطوط ورسم الحدود وجعل التقسيمات وأبرز المعالم ، ثم أرجعها إلى أسس علمية في نظم الكلام ، فجاء منهجه اللغوي فيها واضحا .

لذلك لم تكن نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر وليدة اللحظة والصدفة ، بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة ، شارك فيها الباحثون في مجال الفكر والمعرفة منذ عصر الجاحظ أو قبل ذلك بكثير .

إلا أن جهودهم هذه لم تتخذ منهجاً علمياً ، إلا في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري .

نظرية النظم التي أبرز معالمها عبد القاهر إلى حيز الوجود هي صورة النظم التي يرى فيها الإعجاز القرآني مع حقيقة العلاقة الرابطة بين اللفظ والمعنى واللغة والفكر ، بأنها علاقة عضوية قائمة ، يمكن إدراكها بالفكر والذوق .

ربط عبد القاهر بذلك بين نظريته في النظم وبين الإعجاز واللفظ والمعنى والتصوير ؛ ليخدم القرآن ويبرز الإعجاز فيه .

إن الاتجاه اللغوي الذي سار عليه عبد القاهر وأشار إليه السلف هو اتجاه علمي يرفض أن تكون الكلمة أبسط عنصر لغوي ذي دلالة .

هذه الأسباب مجتمعة مع رغبتي الأكيدة في تناول مثل هذا النوع من الدراسات التي تعمل لمستقبل لغتنا العربية جعلني أتناول تلك القضايا بالدرس والبحث .

ومن هنا سرت في هذا الطريق رغم الصعوبات التي ينبع معظمها من ندرة بعض المصادر وصعوبة الوصول إليها ، حتى قدر لي أن أخرج ببحثي هذا راجياً أن ينال القبول .

وأدين بالفضل لكل كتاب ومصدر كان له الأثر البالغ في توجيه بحثي اللغوي ، والانتفاع به في تلمس خصائص لغتنا والكشف عن أسرارها في مجال العلاقات العضوية بين اللفظ والمعنى خلال العصور اللغوية المترامية في عمق ماضينا اللغوي إلى واقعنا اللغوي الحاضر والمليء بالتطلعات لعالم لغوي أفضل .

إن دراسة اللغة العربية هي خير سبيل لمعرفة الشخصية العربية في خطوطها وملامحها وسماتها خلال العصور .

فقد كانت الدراسات اللغوية عبر العصور مسايرة لظروف الأمة العربية ، تقوى إذا قويت وتضعف إذا ضعفت .

فقد حاولت هذه الدراسات الكشف عن خصائص اللغة العربية في جميع أنظمتها المكونة لها ، سواء في ذلك النظام الصوتي أو التنظيم الصرفي والنحوي بجانبيه : بالجانب المتعلق بأحوال الكلمات في مواقعها المختلفة من التراكيب المتعددة ، وبالجانب الدلالي لكل تركيب من تراكيبها .

لذلك كانت دراسة طريقة اللغة العربية في تراكيب الكلام ونظمه وربط أجزائه مجال اهتمام لعدد كبير من الدارسين والباحثين .

ولاسيما الجملة القرآنية التي لها الأثر البيِّن والحاسم في الجمل والأساليب العربية على اختلاف أنواعها ، والتي تناولوها من جملة بسيطة التركيب إلى جملة متعددة العناصر كثيرة الروابط مسايرة للتفكير العربي من طور البساطة إلى طور التركيب والتعقيد معبرة عن الفكر الفلسفي والديني والعلمي على اختلاف مناحيه .

فقد استطاعت اللغة العربية بأصولها التعبير بقدرة فائقة عما في العقل والقلب وبما في الطبيعة من أفكار وعواطف خلال العصور المتعددة ، دون أن تستنفذ قوتها أو أن يصيبها إعياء أو قصور .

وقد وقفت في شموخ عظيم تساند الرسالة الحضارية التي حملها العرب إلى الإنسانية جمعاء .

وإن في دراستها وتفهمها تفهما عميقا الكشف عن شخصيتها وشخصيتنا معا وترسيخا لعروبتنا وإنسانيتنا ؛ لأننا من خلالها سنعرف أنفسنا .

إن إعجابنا الشديد بما تناوله سلفنا في مجالات اللغة العربية المختلفة دفعني لدراسة قضية هامة ، هي مفهوم قضية الإعجاز القرآني وتفهم أسلوبه الخالد ؛ لانفراد القرآن بأسلوبه المتناسق الإيقاع والمعجز في التعبير عن الحقائق الدينية الكبرى المتعلقة بصفات الله الكثيرة ، مقرباً الأفكار المجردة إلى الصور الحسية .

فمن تناسق بالإيقاع إلى سحر بالنغم الصاعد ، حيث يثير في كل لفظة صورة كاملة الحس ، ثم إلى التجسيم والتشخيص بعباراته الرصينة والتي كانت معجزة الرسول الكريم لقومه .

إن الطريقة التي اتبعها القرآن الكريم في التعبير هي التي أبرزت أغراضه وموضوعاته .

من أجل ذلك كله اتجهت في بحثي هذا لدراسة نظرية النظم في (دلائل الإعجاز) عند عبد القاهر الجرجاني الذي اكتملت عنده الدراسات اللغوية .

فكان فضل عبد القاهر عظيما في تقريره قضية النظم ضمن اللفظ والمعنى في طريقة الأداء الحاسم لتصوير المعنى .

فإذا اختلفت طرق التعبير عن المعنى الواحد ، لابد وأنّ يتبع هذا الاختلاف تبدل يصور هذا المعنى في النفس والذهن .

وبذلك يربط المعاني بطرق الأداء ربطا لايجوز الحديث بعده عن المعاني والألفاظ كل على انفراد ، ولانفصل بينهما بفاصل ، ولن يبرز المعنى الواحد إلا في صورة واحدة ، فإذا تغيرت الصورة الواحدة تغير المعنى بمقدارها ، وأي تبدل بالألفاظ لابد أن يقابله تبدل بالمعنى ، وهذه هي الطريقة المثلى في الفن .

لأن التعبير في الفن للتأثير يتطلب الصدق والواقع ، فطريقة التصوير الفني في القرآن هي التي جعلت للمعاني والأغراض والموضوعات القرآنية صورتها التي نراها ، ومن هذه الصورة كانت قيمتها الكبرى ، فهي في هذه الصورة غيرها في أي صورة أخرى .

فالتصوير هو الأداة المفضلة في أسلوب القرآن ، وهو القاعدة الأولى لبيان الإعجاز ، وهي الخاصية التي لايخطئها الباحث في جميع أجزائه .

فهو تصوير باللون والحركة والإيقاع مع الحوار وجرس الكلمات ونغمة العبارات مع موسيقى السياق في إبراز صورة من الصور ، بحيث تملأ العين سحرا والأذن والحس والخيال إعجابا .

ويقع البحث في مقدمة وستة فصول وخاتمة ، اشتمل على شرح مفصل لأعمال السلف قبل عبد القاهر ولنظرتهم المتفحصة لقضيتي اللفظ والمعنى من خلال أسلوب القرآن المعجز .

ثم فصلنا القول لما جاء به عبد القاهر من أعمال لغوية وفكرية داخل نظرية النظم ، مبتدئين بحياته وثقافته وإنتاجه الفكري ، ليصبح الأمر بعد ذلك هينا في سرد أقسام النظم وإبراز قيمتها العلمية في الدراسات اللغوية الحديثة ، ثم صلة هذه القيمة بالفكر اللغوي الحديث ، مما يشهد لعبد القاهر بفضله وعمق نظرته ، خلال البحوث التي اتسعت واتصل بعضها ببعض ليكون لها صلة بعمق الماضي اللغوي .

١ ـ يبدأ البحث بعد المقدمة بفصل تضمن جهود السلف من لغويين ومتكلمين ونقاد في مجال الفكر اللغوي ، جهود فكرية قيمة مرت بمراحل عديدة ، وآراء متفاوتة استمرت في تطورها عبر أربعة قرون متتالية ، تمثلت بأدوار فكرية ثلاثة ، من دور النشأة ، إلى دور الفتوة ومنها إلى دور الإبداع والنضوج ، حيث عصر ابن رشيق القيرواني وابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني .

٢ ـ أتبعته بفصل ثان شمل حياة عبد القاهر وثقافته ومصنفاته وأحداث زمانه ومدينته وأساتذته ومصادر ثقافته ، وبأن حياته صورة صادقة لعصره المتمثل بامتزاج الثقافات والتصاق الحضارات وصلتها بعضها ببعض من هندية وفارسية وعربية ويونانية ، وأن عبد القاهر قد نال منزلة عظيمة عند أهل زمانه لاهتمامه بالدراسات القرآنية واللغوية وحبه للعلم .

٣ ـ فبات الأمر علي سهلا لتقديم فصل اخر ضمنته نظرية النظم بأقسامها ، وآراء عبد القاهر واتجاهاته الجديدة بربطه اللفظ والمعنى وما بينهما من علاقة التحام بنظم القرآن وإعجازه ، وأن هذه النظرية بشتى أقسامها ؛ من فصل ووصل ، وتقديم وتأخير ، ونفي وإثبات ، وتعريف وإنكار ...إلخ ، قد أثرت على أفكار من جاؤوا بعده ، أمثال الزمخشري في كتابه الكشاف والفخر الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) ، ويوسف بن يعقوب السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، والقزويني في كتابه (شروح التلخيص) .

٤ ـ ثم أتبعت الفصل السابق بفصل لاحق ، يوضح العلاقة القائمة بين (اللفظ والمعنى) ، وأن عبد القاهر قد جعل مكانة هامة للفظ وأخرى للمعنى وأن هناك طرقاً وقوانين لمعرفة مكانة كل منهما وكيفية استحسان الألفاظ مع المعاني بعيداً عن الجزئية ، وبهذا الفصل يتضح منهج عبد القاهر اللغوي .

٥ ـ وتلاه فصل خامس برزت فيه القيمة العلمية لنظرية النظم وأثرها وصلتها في الدراسات اللغوية ماضيا وحاضرا .

تضمن هذا الفصل قيمة التصوير الفني في التعبير ثم المعاني الثانوية وحسن الدلالة وقيمة المعاني النحوية في النظم ثم قيمة الفصاحة والبلاغة في الكلام .

تلا ذلك جانب آخر من قيمة هذه النظرية ألا وهو البحث عن العلاقة بين الفكر واللغة ، وماقيل عنها من آراء متفاوتة ومتباينة عبر العصور ، ورأي عبد القاهر فيها ، ثم لقاؤه مع المفكرين المحدثين بأنه لايمكن الفصل بين اللفظ والمعنى لشدة التحامهما ، وبالتالي لايمكن الفصل بين اللغة والفكر بحاجز ، فالمعاني هي الأصل ، والألفاظ تبع لها ، وبأن هناك علاقة طبيعية بينهما ، وأن هذا الارتباط حتمي في نظم محكم .

٦ ـ وأتبعت الفصل السابق بفصل سادس برزت فيه آراء المحدثين خاصة في فكرنا اللغوي المعاصر وشهادتهم بقيمة آرائه وجدتها في النظم ، وبأنها آراء جد متقدمة على عصرها ، وتمتد إلينا لتصل ثراء الماضي اللغوي بجدية الفكر المعاصر. وهو لقاء فكري عبر الزمن ، التقت الآراء جميعها على الاعتراف بالفضل والريادة والسبق في مضمار الفكر اللغوي عند العرب لعبد القاهر ، ونظريته اللغوية بما تضمنته ستبقى أساساً للدراسات اللغوية والنقدية والبلاغية والأدبية ، وإن عبد القاهر لم يعبر الحياة كما عبرها الآخرون دون أن يضعوا نظرية .

وبذلك ستبقى الأجيال تذكر فضله ، وتبحث في نتاج فكره ؛ من أجل انطلاقات لغوية حديثة تناسب تطورات العصور ومتطلباتها .

والله الموفق

وليد محمد مراد

الفصل الأول

نشأة الدراسات اللغوية

نمو الظاهرة اللغوية خلال القرنين الثاني والثالث الهجري

بلغ العرب في الجاهلية والإسلام مرتبة رفيعة من الفصاحة والبلاغة وسحر البيان ، برزت في شعرهم ونثرهم .

لذلك كانت الفصاحة والبلاغة وحسن البيان معجزة الرسول الكريم وحجته القاطعة لهم ، إذ دعاهم لمعارضة القرآن في بلاغته الباهرة فعجزوا ، فوقفوا أمام روعة نظمه وقفة عجز وإعجاب وتقدير وذهول وحيرة .

فأصبح من الطبيعي أن يأخذ البحث في إعجاز القرآن الصدارة على كل ماأنتجوه من أدب وبيان ، وأنه الكتاب المعجز ، إلى كونه وحي السماء وأساس التشريع والقانون المنظم للسلوك والموجه المرشد لجميع البشر .

فباتت ظاهرة الإعجاز البلاغي للقرآن الشغل الشاغل عند العرب على مدى العصور والأيام ، فاستعملوا أذهانهم وعبقرياتهم في دراستها ، فأعانتهم هذه الدراسة على فهم القرآن وإدراك أسراره ، وأعانتهم على بعث كثير من العلوم والفنون اللغوية إلى حيز الوجود .

أخذت هذه العناية تنمو وتزدهر بمضي الزمن بفضل مناهج القرآن وبلاغته وأحاديث الرسول الكريم ﷺ من طرقه البلاغة والفصاحة .

فآيات القرآن تتلا في كل مكان ، وأحاديث الرسول تجول على كل لسان وتحفظ في القلوب والصدور ، فأخذ الخلفاء والأمراء والولاة في المدن والأمصار يعنون في خطبهم بتخير اللفظ واقتباس كثير من العبارات القرآنية في أساليبهم ، حجة للإقناع ووسيلة للإفهام ، فكان من الطبيعي أن تنمو النظرة البلاغية في الكلام وتتضح الملاحظات بتطور الشعر والنثر ، مع تطور العقلية العربية والفكر اللغوي .

أخذ بعض الموالي يتقنون اللغة العربية ويحذقونها ، واتخذوها لغة التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم أمثال ابن المقفع المتوفى سنة ١٤٣ هـ ، فامتاز أسلوبه بالفصاحة والدقة العلمية في اختيار الألفاظ ووضعها في موضعها اللائق بها في صياغة العبارة الرصينة .

وقد عرف البلاغة وعرفها بقوله : « البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة ، فمنها مايكون في السكوت ، ومنها مايكون في الاستماع ، ومنها مايكون في الإشارة ، ومنها مايكون في الاحتجاج ، ومنها مايكون جوابا ، ومنها مايكون شعرا ، ومنها مايكون سجعاً وخطباً ، ومنها مايكون رسائل ، فعامة مايكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى ، والإيجاز هو البلاغة »[1] .

واستمر الكتاب يعنون بإحسان الكتابة في أساليبهم ومعانيهم يأخذون أنفسهم بالتثقيف ثقافة واسعة يتقربون بها إلى الخلفاء والأمراء ، فأصبح ذوقهم مترفا بعامل ما انغمسوا فيه من عوامل الحضارة ، يتخيرون من اللفظ مايجمع الجزالة والرصانة ، والنصاعة مع السلاسة والرونق والطلاوة .

---

(١) ابن المقفع الأدب الصغير والكبير ص ٢٨ . انظر شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ : ص ٢٠ . و د . زغلول : أثر القرآن في تطور النقد الأدبي : ص ١٠ .

وعلى هذا النحو أكثر الشعراء والكتاب من ملاحظاتهم البلاغية ، عندما استوعبوا خصائص الأدب .

ولم يكن الكتاب والشعراء وحدهم يدرسون وجوه البلاغة والفصاحة في شتى فنونهم اللغوية بل كان يشاطرهم فيها النحويون واللغويون عاملين على توضيح خصائص التعبير ودقة الأداء أمثال ابن المعتز .

فكثرت التعريفات البلاغية في كتب الأدب ، منها ماذكره الجاحظ وأكده صاحب العقد الفريد :

« قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ فقال : معرفة الفصل من الوصل .

وقيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال : تصحيح الأقسام واختيار الكلام .

وقيل للرومي : ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة .

وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة وانتهاز الفرص وحسن الإشارة »[1] .

تدل هذه الملاحظات والشواهد دلالة واضحة على أن العرب قد عرفوا منذ القديم ماعند الأمم والأقوام من علوم وثقافة ، وعرفوا أن لغيرهم من الأمم بلاغة وتفنناً بالقول ، ولعل اليونانيين هم أول من عنوا بالبلاغة وتدوين مسائلها .

لكن البلاغة عند العرب لم يستقر لها حال إلا في القرن السادس الهجري ، بالرغم من اشتغالهم فيها منذ بزوغ فجر الإسلام ، وقد اختلفوا في تعريفها ، ولم

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ـ ٨٨ . والعقد الفريد جـ ٢ ـ ١٢٢ .

يحددوا مفهومها حتى عهد عبد القاهر وبعده ، وبقيت كذلك إلى أن جاء يوسف السكاكي فأرسى قواعدها .

ويقول ابن خلدون في مقدمته التاريخية : « وليس في تعريف القدماء مايعطي صورة واضحة للبلاغة »[1] فهي تعريفات مختلفة .

لقد عرف بعض السلف البلاغة بقوله :

« البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ومقامات الكلام عند تفاوته »[2] . وقسمها بعضهم إلى أقسام تعتمد على العقل أمثال ابن المقفع ، وعرفها بعض المحدثين بأنها الجمال في القول ، ومهما اختلفت هذه التسميات وانقسمت فإن الدافع الأول في البحث فيها هو القرآن الكريم ، كي يبرهنوا على إعجازه ويتفهموا آياته وأسلوبه ، ويستنبطوا الأحكام الشرعية منه ، واتجهوا إليها باحثين عن فنونها وموضحين أقسامها ، ومحددين مجالاتها .

ولما كانت حاجة الناس ماسة وملحة لمعرفة تمييز الكلام جيده من رديئه أصبح نظام الكلام أحق العلوم الإنسانية بالدراسة والتعلم بعد معرفة الله عز وجل .

لذلك قال أبو هلال العسكري : « إن أحق العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد معرفة الله عز وجل ثناؤه ، علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي يعرف به إعجاز كتاب الله تعالى ، وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة وأخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ماخصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب »[3] .

---

(١) المقدمة ص ١١١٧ .

(٢) العقد الفريد جـ ٢ ص ٢٨٥ لابن عبد ربه .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٣ لأبي هلال العسكري .

وذهبوا إلى أبعد من ذلك من أمر البلاغة والفصاحة ، فقرروا أن ثمرة البلاغة والفصاحة هي فهم إعجاز القرآن ، وهي في رأيهم أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص بالألفاظ وانتقائها وجودة رصفها ، وانتهى الأمر بالسلف إلى أن بلاغة الكلام ترجع إلى خصائص بالنظم ، وجمال الكلام يرجع إلى مبلغ تأثيره في النفوس .

وانضم إلى هذا النوع من الدراسات دراسات لغوية أخرى قام بها أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة (١٨٣) في كتابه : (معاني القرآن) وأبو عبيدة في كتابه : (مجاز القرآن) ، و (معاني القرآن) للفراء مع محاولات (الأضداد) للأصمعي وأبي حاتم وابن الأنباري ، سارت جميعها في ثلاثة جداول :

جدول شمل التفسير المأثور من الأحاديث والأخبار والسير وعادات العرب ، عرف أصحابه بأصحاب التفسير .

وتضمن الجدول الثاني التفسير النحوي واللغوي لغريب ألفاظ القرآن ولغة تراكيبه ، حيث تفرع عن ذلك دراسات لغوية بعيدة عن دراسة النص القرآني من أجل حفظ اللغة وتنميتها . ثم قامت معها دراسات أخرى تصدرتها كتب الأضداد للأصمعي وأبي حاتم وابن الأنباري وغيرهم ، وشملت الجانب التركيبي والصوتي . كما قامت دراسات تتعلق باللفظ والمعنى ومدلولها وصلة المعنى باللفظ وبالمعنى العام للعبارة ، فمضى اللغويون يعنون بدراسة خصائص العبارة دراسة لغوية ظلت تعطي ثمارها لتكون بجانب أعمال المتكلمين والذين توسعت دراساتهم في إعجاز القرآن من حيث بيانه وبلاغته ونظمه ، كان في أعمالهم اللغوية دقة وعمق تفكير .

ثم تلا ذلك جدول ثالث تمثل في أعمال المعتزلة .

أعمال المعتزلة :

فقد أقام اللغويون من المعتزلة مناهج علمية وعقلية تزعمها واصل بن عطاء والجاحظ ، واعتبروا محاولات أصحاب اللغة السابقة محاولات ظاهرية لاتتعمق بالمعاني ولاتكشف عما وراء اللفظ من دلالة .

فوجه المعتزلة دراستهم لبيان الأسلوب ، فكانوا أقدر من غيرهم في تفهم دقائق النظم ، لما توفر لهم من قدرة في الفصاحة والبيان وتنوع في الثقافات ، وجمعهم لعيون الأدب شعرا ونثرا .

وقد حاولوا الكشف عن معاني الأساليب المختلفة ليصلوا منها إلى الوجه الذي يرضي ذوقهم ، فلاحظوا ملاحظات عامة في الكلام ودونوها في كتبهم . فألف ابن المعتمر صحيفة في البلاغة يرشد الناس بها إلى القول البليغ وخصائصه ، وتبعه الجاحظ وألف كتاب البيان والتبيين ونظم القرآن ، فرأى أن الألفاظ دائما ليست على قياس المعاني ، وللمعاني أقدار ينبغي أن يدركها ويعرفها الإنسان ، فهي حسب أقدار المستمعين ومستوياتهم الفكرية ، وأن القرآن يدل بالكلمة الواحدة والكلمات المختصرة على معان عديدة يطول شرحها ، أي تضمين المعنى الكبير في اللفظ اليسير .

وخلاصة القول : إن الجاحظ بما توفر لديه من طول الباع في البيان العربي قد أثمرت جهوده في دراسة الأسلوب القرآني مع شتى الأساليب اللغوية الأخرى عند العرب .

ثم انضمت لهذه الدراسات دراسات أخرى منظمة كانت سببا في استقرار فنون القول والتعريف ومصطلحاته وحدودها ، أهمها :

أعمال ابن قتيبة :

وقد أشار ابن قتيبة إلى فكرة النظم بمعنى سبك العبارة ، سبك الألفاظ أو ضم بعضها إلى بعض في نظام دقيق ومتآلف فيما بينها وبين المعاني ، فيجريان معا في سلاسة وعذوبة دون كلفة أو وحشية ، بحيث تخدم الألفاظ المعاني وتصورها أصدق تصوير ، وأشار أيضا إلى عذوبة النغمة الموسيقية وحسن الإيقاع الداخلي بين الآيات ، ورأى أن الألفاظ تتصرف في تعبيرها عن المعاني تصرفا خاصا وفق نظام معين حسب الدلالة ودقة اللغة وقدرتها على التعبير ، ثم تناول المعنى وتغيره بمجرد تغير إعراب أي عنصر من عناصر الجملة ، وبتغير أي حرف أو كلمة في العبارة ، ثم تناول مبنى الكلمة واشتقاقها ، فرسم بذلك منهجا جمع فيه فنون القول ، ولم يفته تناول مواضع الكلمات وصلتها بالمعنى مع أقسام الكلام حسبما يتطلبه السياق .

وقد وجه النظر إلى إعجاز القرآن وبأنه معجز بنظمه وسمو تأليفه عن سائر تعابير العرب ونظمهم فيقول :

« وقطع منه بعجز التأليف أطماع الكافرين ، وأبانه بعجيب النظم عن حيل المتكلفين »[1] .

ويوضح جوانب ذلك الإعجاز في التأليف والنظم ، فيرى أنها تتعلق بأمور كثيرة أهمها النظم بمعنى سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق . وحسب المقامات والحالات ؛ لذلك قال الجاحظ :

« لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسخيف للسخيف ، والخفيف للخفيف ، والجزل للجزل ، والإفصاح في

---

(١) الدكتور محمد زغلول ص ١١٢ ، ١٦٣ ، ١٧٠ . د . شوقي ص ٥٨ البلاغة تطور وتاريخ .

موضع الإفصاح ، والكناية في موضع الكناية ، والاسترسال في موضع الاسترسال »[1] .

فاتضاح دقائق المعاني ونظام الكلام برأيه للاطلاع على ضروب الكلام عند العرب ، وأن الصلة قائمة بين اللفظ والمعنى ، وأن الألفاظ لابد أن تكون على أقدار المعاني في كل مزية يتميز بها المعنى ، وعلى ذلك تتميز الألفاظ حسب المعاني ؛ لكي تؤدي الألفاظ دورها في أداء الدلالة من أجل أن تسير الألفاظ والمعاني سيراً واحداً سير الروح بالجسد .

ومن أقواله في هذا المجال :

« لايكون الكلام يستحق اسم البلاغة ، حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ، فلايكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك »[2] .

وبالرغم من ميل الجاحظ إلى اللفظ أكثر من ميله إلى المعنى ، فقد كان يطلب المزية بكليها ، لإدراكه العلاقة القائمة بينهما ، وأن أحسن الكلام عنده : « ماكان يغنيك قليله عن كثيره ، ومعناه في ظاهر لفظه »[3] .

وقد توصل الجاحظ لهذه الآراء من عنايته الفائقة لنظم القرآن وعنايته الخاصة للفظه ولثقافته الجامعة .

ومن لطيف مااهتدى إليه الجاحظ أن ألفاظ القرآن قد تأتي متصاحبة تكاد لاتفترق مثل الصلاة والزكاة والجوع والخوف والجنة والنار ، وأن ألفاظ القرآن

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٤ .

(٢) نفس المصدر جـ ١ ص ١٩٧ .

(٣) نفس المصدر عن المختار في الأدب والنصوص ص ١٨٨ وأنيس مقدسي تطور الأساليب النثرية ص ١٧٣ .

تدل على معان كثيرة وأسماء مجتمعة ؛ فتكون اللفظة جامعة شاملة ، دالة على المعنى المراد أبلغ دلالة وأفصح حالة .

وقد امتدت هذه الدراسات إلى تمثل نشأة وفتوة الدراسات اللغوية والتي شملت القرن الثاني والثالث الهجري ، عكف فيها علماء اللغة في مجال الدراسات اللغوية والقرآنية في تناولهم طرق الأداء ، ونظام الجملة في إعرابها وتركيبها وفقهها وتصويرها وإبراز بلاغتها وفصاحتها وحسن صياغتها ، نتركها لتليها مرحلة الشباب والتخصص الحقيقي في مجال الدراسات اللغوية ، وهي مرحلة اتسمت بتطورات لغوية جديدة شملت القرن الرابع الهجري .

أهم الجهود في تطور الدراسات اللغوية

خلال القرن الرابع الهجري

شارك في هذه المرحلة التاريخية من حياة فكرنا اللغوي بعض المتفلسفة أمثال قدامة بن جعفر المتوفى سنة (٣٣٧) هـ ، وعدد من المتكلمين أمثال علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٦) هـ ، وأحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨) هـ ومحمد بن يزيد الواسطي . وشارك فيها من المتأدبين : أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة (٣٩٥) هـ صاحب كتاب (الصناعتين) ، وعدد من النقاد المشهورين أمثال : أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي صاحب كتاب (الموازنة بين أبي تمام والبحتري) والمتوفى سنة (٣٧١) هـ . وعلي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) والمتوفى سنة (٣٩٢) هـ ، وإليك أهم جهودهم .

آ ـ أبرز جهود قدامة اللغوية :

تناول قدامة بن جعفر قضيتي اللفظ والمعنى من خلال أعماله النقدية ،

فأعطى اهتماماً كبيراً للفظ ، وعناية معتبرة للمعاني ، وتنبه لحالات الائتلاف بينهما ، جعل للألفاظ صفات وللمعاني نعوتاً لتمييز جيدها من رديئها ، فكانت المعاني عنده أقساماً وأنواعاً ، لها مميزاتها ونعوتها الكثيرة التي تكاد لاتحصى ، نجد هذا واضحاً في قوله :

« ولما كانت أقسام المعاني التي لايحتاج فيها إلى أن تكون هذه الصفة مما لانهاية لعدده ، ولم يكن أن يؤتى على تعديد جميع ذلك كي يبلغ آخره »[1] .

هذه آراء قد سبق إليها الجاحظ بقوله : « إن المعاني مطروحة بالطريق يعرفها العربي والعجمي والبدوي والحضري والقريب والبعيد »[2] .

وهذه المعاني بشتى أنواعها وأقسامها لها مايماثلها من اللفظ ، فالمعاني الجيدة لها مايماثلها من اللفظ الجيد ، فيقول قدامة :

« أن يكون اللفظ سمحا وسهلا بمخارج الحروف من مواضعها ، عليها رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة »[3] .

وهذا مايذكرنا بأقوال الجاحظ في صفات الجيدة من اللفظ : غير متوعرة وحشية ، غير ساقطة سوقية ، جارية على العرف العربي الصحيح في التصريف والاستعمال .

فالنظم عند قدامة يمثل حالة الائتلاف بين اللفظ والمعنى ، بجعل المعاني مقابلة للغرض المقصود باعتبارها معاني موجودة في الطبيعة لها صورها في الأذهان ، فإذا ماطلبها كاتب أو شاعر أو خطيب ، فما عليه إلا أن يختار لها

---

(١) قدامة بن جعفر نقد الشعر ص ٢٦ .

(٢) الحيوان جـ ٣ ص ١٣١ .

(٣) قدامة بن جعفر ص ٢٦ ، ٦١ ، ١٧١ وانظر نقد الشعر ص ١٧ .

اللفظ المناسب للغرض المطلوب كي تصوره صورة بعد صورة .

بهذا ندرك أن قدامة قد أحس بوجود المقابلة بين اللفظ والمعنى وبحالات الائتلاف بينها ، وهي آراء تماثل آراء ابن قتيبة في حسن سبك الكلام . وهي على العموم أقوال مبهمة لاتعطي منهجا علميا ، ولاتوضح قضية النظم . ويضيف قدامة لأقواله السابقة قولا موضحا حالة الائتلاف مشيرا فيه لعملية المساواة بين اللفظ والمعنى قائلا :

« ومن أنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى المساواة ، وهو أن يكون اللفظ مساويا المعنى حتى لايزيد عليه ولاينقص عنه ... لايفضل أحدهما على الآخر »[1] ، فحالة الائتلاف في رأيه قضية عقلية بحتة ، بحيث يكون المعنى فيها مواجها الغرض المقصود ، وأن تكون الألفاظ أردية للمعاني قدرا بقدر لاتزيد عنها ولاتنقص ؛ لتأتي المساواة صحيحة ، فهي مسألة حسابية لتحقيق عملية النظم ، وبذلك تكون جملة عمادها المنطق اليوناني المكتسب من آراء أرسطو .

ومن الواضح أن قدامة أخذ ذلك من كتابي الخطابة والشعر لأرسطو .

وما يمكن قوله في هذا المجال إن أعمال قدامة النقدية قد ساهمت في عملية تطوير الدراسات اللغوية ، على الرغم مما اعتراها من تأثر بالفكر اليوناني والعربي ، أمثال الجاحظ والأصمعي ، فقد حاول قدامة بن جعفر بأعماله إخضاع البلاغة العربية لتلك الأصول .

وقد يستمر صدى هذه الآراء حتى عهد ابن خلدون الذي يقول :

« فالمعاني موجودة عند كل واحد وفي طوع كل فكر منها ما يشاء ويرضى ، وتأليف الكلام للعبارة عنها هو المحتاج للصناعة كما قلنا وهو القوالب للمعاني ،

---

(١) نقد الشعر ص ١٧١ .

فكما أن الأواني التي يغترف بها الماء من البحر ، منها آنية الذهب والفضة والصدف والزجاج والخزف ، والماء واحد في نفسه ، وتختلف الجودة في الأواني المملوءة بالماء باختلاف جنسها لا باختلاف الماء ، كذلك جودة اللغة وبلاغتها في الاستعمال تختلف باختلاف طبقات الكلام في تأليفه وباعتبار تطبيقه على المقاصد ، والمعاني واحدة في نفسها »[1] .

ب ـ أبرز جهود المتكلمين :

نشطت في القرن الثالث والرابع الهجري دراسات هامة تخصصت في دراسة إعجاز القرآن من حيث نظمه ، وحاولت هذه الدراسات إدراك حقيقة الإعجاز القرآني ، ومعرفة أسرار أسلوبه ، والسر البديع في نظمه ودقة رصفه .

ومن أعظم ما تناولوه في دراساتهم قضايا اللفظ والمعنى ، من حيث المقابلة والائتلاف والتنافر ، وهي أعمال لغوية سبق أن تناولها الجاحظ في كتابه « نظم القرآن » ، واهتم بها ابن قتيبة في كتابه « مشكل القرآن » كما ذكرت ذلك سابقا .

اتخذ المتكلمون لأنفسهم منهجاً في البيان لتقريب حقيقة الإعجاز للعقول ، واعتبروا لغة القرآن وأسلوبه في أعلى وأرقى طبقة من البلاغة ، وأنه المقياس الدقيق لشتى أنواع الأساليب الكلامية ، وفي مقدمة هذه الدراسات أعمال :

علي بن عيسى الرماني :

يطل علينا في هذا المجال علي بن عيسى الرماني برسائله الثلاث المعنونة باسم (النكت في إعجاز القرآن)[2] وبحث فيها إعجاز القرآن البلاغي ضمن قضية الإعجاز بشكل عام .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١١١١ .

(٢) انظر د . محمد زغلول ، أثر القرآن في تطور النقد العربي ص ٢٣١ ـ ٢٣٥ ـ ٤٢ .

جعل بلاغة القرآن في أعلى مراتب البلاغة ، ووصف بلاغة القرآن في هذه الدرجة بأنها معجزة ، لأنها أقصى ما يمكن أن يصل إليه التعبير باللسان العربي ، فبلاغة البلغاء مهما بلغت فهي ممكنة ، لكن بلاغة القرآن معجزة ، وليست في مقدور أحد ، يقول :

« فأما البلاغة فهي على ثلاث طبقات ، منها ما هو في أعلى طبقة ، وأدنى طبقة ، فما كان في أعلى طبقة معجز ، وهو بلاغة القرآن ، وما كان فيما دون ذلك ممكن كبلاغة الناس »[1] .

فوجوه الإعجاز تظهر في سبع جهات : ترك المعارضة مع توفر الدواعي ، وشدة الحاجة ، والتحدي للكافة أو الصرفة ، والبلاغة ، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة ، ونقض العادة ، وقياس القرآن بكل معجز .

ومن جميل ما تنبه إليه أن جمال الأسلوب يعتمد على أشياء ينضم بعضها إلى بعض فتكسب الأسلوب جمالا ورونقا يقول :

« وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر للنفس أن الكلام في أعلى طبقة ، وإن كان يلتبس فيما قل بما حسن به جدا لإيجازه وحسن رونقه وعذوبة لفظه وصحة معناه »[2] .

سر الجمال عنده كامن في التعبير القرآني ، لهذا يقارن بين التعبير القرآني وبين غيره من الكلام وفنون التعبير الأخرى .

من أسرار جمال التعبير القرآني عنده أيضا إثارة الأحاسيس النفسية المختلفة ، كالرحمة والحب واللذة والرهبة والغضب والانتقام ، ويذكر قضية التصوير الفني الحسي والمعنوي وأثرهما في تدعيم المعاني .

---

(١) شوقي ص ٢٣٤ ، البلاغة تطور وتاريخ .

(٢) أحمد مطلوب ، القزويني وشروح التلخيص ص ١٩٣ .

قسم الرماني الكلام في حديثه عن البلاغة ، إلى ثلاث طبقات : عليا ودنيا ووسطى ، وجعل الطبقة العليا هي بلاغة القرآن ، والطبقة الوسطى وخصها بطبقة البلغاء والفصحاء ، والطبقة الدنيا وهي دون تلك الطبقات ، ثم جعل البلاغة تتفرع لعشرة أقسام .

وكل ما يهمنا من هذه القسمة المنطقية ، عنايته باللفظ والمعنى ، والعلاقة القائمة بينهما ، أثناء حديثه عن حالة التلاؤم بين اللفظ والمعنى المراد به حسن النظم . ودقة الرصف ، مستمدا بعض آرائه مما عرضه الجاحظ في مجال المقابلة بين اللفظ والمعنى ، وتنافر الحروف في الكلمة الواحدة مع الكلمات الأخرى داخل العبارة ، وما ينبغي أن يكون عليه الكلام من تلاحم وسبك واحد يحلو في الأسماع ويعذب في النطق ، فالكلام عنده متنافر يستثقله اللسان ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، تدخل فيه فصاحة البلغاء ، ومتلائم في الدرجة العليا ، وهو أسلوب القرآن الكريم الذي تصغي إليه الآذان وتخشع له العقول والأفئدة .

فأعلى الكلام ما اكتملت فيه المقابلة من إحكام للتعبير وروعة في الأداء مع التلاؤم الذي يجمع في أسلوبه بين جمال التأليف وجودة اللفظ وصفائه الحسي واستواء تقاسيمه .

ويقول الرماني في خاصية التلاؤم : « والتلاؤم في الطبقة العليا من القرآن كله ، وذلك بين لمن تأمله »[1] .

فالتلاؤم في التعبير موهبة وسجية ، يأتي به الناس عن طريق الفطنة وشدة الإحساس ، أو تعديل الحروف في التأليف أثناء التقارب أو التباعد . فكلما كان أعدل كان أشد تلاؤما .

---

(١) عن أثر القرآن في تطور النقد العربي لمحمد زغلول ص ٢٤١ . انظر : أحمد مطلوب ١٩٤ : القزويني وشروح التلخيص . د . شوقي ضيف ، البلاغة تطور وتاريخ ص ١٠٥ .

فامتزاج التلاؤم اللفظي مع حسن البيان وصحة البرهان ينتج التعبير الجميل والنظم البليغ الرائع .

ومما يلفت النظر في دراسة الرماني لفنون التعبير في القرآن تعمقه في سر جمال نظمه ، وبحثه عن موطن العبارة في الأسلوب القرآني . وإن هذا الجمال يكمن في القرآن وفنون التعبير الأخرى ، لذلك قارن بين التعبير القرآني وبين فنون التعبير الأخرى ، وجعل العبارة القرآنية في أعلى مرتبة ، وأن هناك تفاوتا كبيرا بين بلاغة القرآن وبلاغة البلغاء .

فأعمال الرماني اللغوية هذه لم تكن وحدها في هذا العصر ، بل وقفت إلى جانبها دراسات أخرى مثل دراسة العسكري والآمدي والجرجاني لتعطي للدراسات اللغوية دفعات حضارية قوية مستمرة .

جهود الخطابي اللغوية :

تبرز أعمال أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى في نيسابور سنة (٣٨٨) هـ في كتابه : « بيان إعجاز القرآن » .

وتمثل أفكار الخطابي اللغوية في كتابه هذا مرحلة عظيمة في قضية النظم القرآني والنظم بصفة عامة ، وعناية بعلاقة الألفاظ بعضها ببعض داخل العبارة أو الآية ، وقد قسم الكلام ضمن هذه الاعتبارات إلى ثلاثة أقسام : لفظ حامل ومعنى به قائم ، ورباط لها ناظم ، وأن اللفظ والمعنى لا يفترقان ، لأن كل لفظ عنده مقرون بمعنى خاص في الذهن ، ولا يمكن للمعاني أن تقوم بدون ألفاظ ، لذلك أفرد بحثا للألفاظ تناول فيه الحديث عن الفصاحة كما خصص بحثا آخر للمعاني تناول فيه الكلام والبلاغة . فهو يقول :

« وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ،

حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلاً من نظمه »[1] .

وإن سر الإعجاز عنده في القرآن عائد لفصاحة لفظه وحسن نظمه وتأليفه ولجودة معانيه وصحتها ، وإن أسلوبه في أعلى طبقات الكلام وأرفعها .

وأهم الأمور عنده أن يكون نظم العبارة حسنا كي يبدو الكلام متآلفا غير مفكك ، وتأتي المعاني معبراً عنها بألفاظ تماثلها وتساويها قدرا بقدر .

وما رأى الخطابي أن من خصائص النظم تهذيب الألفاظ وإخضاعها للسياق ، وذلك هو حال مقتضى الحال من ظروف الكلام والمتكلم والسامع ، وكذلك المعاني التي يراد التعبير عنها ، وما تتطلبه عناصر الأسلوب عنده اللفظ والمعنى والنظم الذي يجمع بينهما .

ويقول الخطابي في عناصر الأسلوب :

« وأما رسوم النظم ، فالحاجة إلى الثقافة والحكمة فيها أكثر لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني ، وبه ينتظم أخذ الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان ، وإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا فقد علم أنه ليس العبرة بذرب اللسان وطلاقته كافيا لهذا الشأن ، ولا كل من أوتي حظا من بديهة »[2] .

وبهذه النظرة الثاقبة يودع الخطابي بين أيدينا مفتاح نظرية النظم التي انتبه إليها عبد الجبار وأكدها عبد القاهر في كتابه (دلائل الإعجاز) ، وبذلك يكون الخطابي سباقا لعبد الجبار في معرفة سر الإعجاز وبأنه عائد للنظم .

---

(١) الإعجاز في دراسات السابقين ص ١٨٩ عبد الكريم الخطيب .

(٢) انظر : محمد زغلول ص ٢٥٩ أثر القرآن في تطور النقد العربي . و(الخطابي ص ٩ الباب الرابع) والإعجاز في دراسات السابقين عبد الكريم الخطيب ص ١٨٨ وما بعدها .

فقد استفاد عبد الجبار من هذه الآراء ، وأضاف إليها آراء جديدة من حيث توخي معاني النحو في النظم .

فاللفظ والمعنى عنده لا يفترقان كما أشرنا ، والنظم صورة للألفاظ المتفاعلة مع المعاني ، وليس للألفاظ وحدها أهمية ولا للمعاني أهمية إلا بالنظم .

ومما تحسن الإشارة إليه في هذا المجال عدم اهتمام الخطابي بموضوع علوم البلاغة والبيان والبديع ، بجعلها في المقام الثاني وجعل الأهمية العظمى للنظم ليكشف عن سر الإعجاز في القرآن الكريم .

وهكذا نجد أن دراسة الخطابي هذه متممة لدراسة الرماني في المجال اللغوي بصفة عامة وللإعجاز بصفة خاصة ، وأن نظرته المتفحصة بالنظم جد متقدمة على غيرها من أعمال السلف السابقين له أمثال الجاحظ وابن قتيبة ، وأن أعماله اللغوية أفادت الكثيرين بعده أمثال عبد الجبار وابن خفاجي وعبد القاهر .

لهذه الأعمال اللغوية قيمة عظيمة في مجال الفكر اللغوي العربي إذ تنضم هذه الدراسة لدراسات الماضين لتدفع بميلاد غيرها في فكرنا اللغوي خلال القرن الرابع والخامس الهجري .

أعمال العسكري اللغوية :

ويساهم العسكري صاحب كتاب (الصناعتين) المتوفى سنة (٣٩٥) هـ بأعماله اللغوية في أعمال المتكلمين ، لتنضم إلى دراسات الماضين ، وتساهم في عملية تطوير الدراسات اللغوية وتنميها وخاصة في مجال المقابلة بين اللفظ والمعنى .

وما جاء به العسكري من آراء جامعة لفنون القول كانت متأثرة إلى حد بعيد بآراء الجاحظ وابن قتيبة والخطابي .

فقد قسم العسكري نظم الكلام في بداية كتابه إلى بلاغة وفصاحة ، فتكلم

عن البلاغة وخصها بالمعاني ، ثم تكلم عن الفصاحة وخصها باللفظ ، ورأى أن الكلام عبارة عن ألفاظ ومعان ، فأولى عنايته لكليها ، لإيمانه بوجود علاقة بينهما ، وهي علاقة ثابتة كعلاقة الروح بالأبدان الحية .

لذلك تسير الألفاظ والمعاني عنده جنبا إلى جنب كإقامة الروح في الجسد .

وهي نظرة ثاقبة في اتجاه لغوي جديد يربط بين الفكر واللغة لذلك يقول :

« إن الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها ، ويعبر عنها ، ويحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ ، لأن المدار بعد على إصابة المعنى ، ولأن المعاني تحل من الكلام محل الأبدان ، والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة ، ومرتبة إحداهما على الأخرى معروفة »[1] .

فالغاية القصوى من الكلام هي إصابة المعنى وإبراز الغرض بألفاظ قادرة على أداء وظيفتها ، فهي أردية للمعاني تجللها وتصورها صورة إثر صورة ، وتلك الأفكار لها مكانتها في مجال الدراسات اللغوية .

ويدلي العسكري برأيه في نظم الكلام وحسن رصفه داخل السياق ، وبأن تأخذ الألفاظ مواضعها في العبارة لتأدية دلالاتها من الأمكنة التي يجب أن تكون فيها ، بحيث تؤدي دورها الاشتقاقي والنحوي والصرفي والاجتماعي والصوتي بقدرة فائقة وعلى أتم وجه من الأداء .

فيقول العسكري :

« ومن حسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكن في أماكنها ،

---

(١) كتاب الصناعتين ف ٢ ص ٧٥ لأبي هلال العسكري .

ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفا لايفسد الكلام ولا يعمي المعنى ، وتضم كل لفظة إلى شكلها وتضاف إلى لفظها »[1] .

يرى العسكري بهذا القول أن رصف الكلام يحتاج إلى جودة تركيب التعبير ليزداد المعنى وضوحا وإشراقا ، ويكون ذلك بوضع الألفاظ في مواضعها بحيث تأتي اللفظة بجانب أختها منسجمة متلاحمة تنتظم في العبارة كانتظام حبات اللؤلؤ والجواهر داخل عقد فريد .

ويعتبر العسكري بدراسته اللغوية هذه وبمقابلته بين اللفظ والمعنى قد ساهم إلى حد بعيد في إثراء عملية الدراسات اللغوية وتطورها خلال القرن الرابع الهجري لامتياز دراسته بعمق النظرة وسعة الأفق ورقي الذوق الأدبي .

ومن جملة ماإهتم به واستعرضه في أبحاثه ، مواطن الجمال في العبارة وما فيها من رونق لِلَّفظ وجمال للأسلوب وحسن للنظم ، كي تأتي الألفاظ أردية وحلياً للمعاني تجللها ، وأهدته هذه الدراسة إلى استخراج مقياس جمالي أسماه الرونق والطلاوة والماء ، وهو مقياس بجملته يعتمد على الذوق .

إن اهتمام العسكري باللفظ المعبر وحسنه ورونقه داخل نظم العبارة يساوي اهتمامه بالمعاني ، لأن الأديب لايقف أمام المعاني وحدها .

إن دراسة العسكري لنظم الكلام هادفة لإبراز مكانة الأسلوب القرآني من اللسان العربي وإلى مدى الكشف عن مآثر أسلوب القرآن في الذوق .

وهي في الحقيقة دراسة هامة ظهرت آثارها في الدراسات اللغوية عند ابن سنان الخفاجي والقزويني اللغوية .

---

(١) كتاب الصناعتين : ص ٢٦ لأبي هلال العسكري .

ولم تكن دراسة العسكري وحدها في الميدان اللغوي بل وقفت إلى جانبها دراسة بعض النقاد المشهورين أمثال الآمدي والقاضي الجرجاني لتساهم معها في دفع عجلة التطور .

الآمدي والقاضي الجرجاني :

ألف الآمدي كتاب الموازنة في المقارنة بين أعمال أبي تمام وأعمال البحتري ، وألف القاضي الجرجاني كتابه الوساطة للحكم بين المتنبي وخصومه ، وهما يمثلان أحسن ماوصل إليه النقد في القرن الرابع الهجري ، وتصدى الاثنان إلى أبحاث عامة في النقد فضلا عن المقارنة التي ألفا من أجلها كتابيهما إلى أبحاث نقدية ولغوية .

وقد بحث كل منهما في مسائل هامة والتي بحث بها الآخر ، وكثيرا ما ينتهيان بها إلى رأي واحد وحكم واحد ، وإن كانا يتفاوتان بالذوق والمنحى وتصوير الأمور ، فكلاهما حلل ماظهر في شعر المحدثين من خصائص بلاغية وسوء نظم وضعف وركاكة ، وكل مايهمنا من بحثيهما الأعمال اللغوية التي بحثا فيها ، فأدركا حقائق لغوية هامة .

أولها : إن نظم الشعر عند نقاد هذه الفترة وفي نظرهما إصابة معنى وإدراك غرض بألفاظ عذبة خالية من التكلف والتطويل والإخلال ، مع صحة سبك وحسن نظم وحلاوة نفس وقرب متناول وانكشاف معنى وكثرة ماء ، كما أنه صياغة حليت بالبديع ووشحت بالمحسنات في معنى دقيق عميق .

هذا هو النظم المثالي عندهم ، وقد لايتحقق في شاعر واحد بل هو قدر مشترك يتوزع بين الشعراء ، نظم يمكن أن تدرك جماله الفني بالذوق وبالدربة وبطول الخبرة ، لأن هناك بعض نواحي الجمال لاتعلل . لذلك فضلوا شعر

البحتري ، واعتبروه مذهب العرب الأصيل ، ورفضوا الصلة بين النظم والعلم .

ثانيا : فقد أدرك الآمدي والجرجاني دور اللفظ في التعبير لاعتماد اللفظ على مايثيره من المعاني في النفس ، ثم لما له من صلة بين المعاني المثارة وغيرها من معاني الألفاظ المنظومة في العبارة ، واهتما بتآلف الألفاظ وتقاربها حتى لاتنبو لفظة على أخرى مقارنين ذلك بالعبارات القرآنية وخاصة أثناء بحثهما عن الاستعارة في القرآن الكريم ودورها في الشعر وكلام العرب ، ومن أقوال القاضي الجرجاني في هذا المجال :

« وكانت العرب إنما تفاضل بين الشعراء في الجودة والحسن بشرف المعنى وصحته وجزالة اللفظ واستقامته ، وتسلم السبق فيه لمن وصف فأصاب »[١] .

وهي نظرة متطورة ومتعمقة في قضية النظم ودور اللفظ والمعنى في صحة التعبير ودقة التصوير وشدة التحام اللفظ والمعنى .

وعلى هذا النحو من الدراسات اللغوية نأتي على نهاية مرحلة تاريخية عظيمة لنصل إلى مرحلة لغوية أخرى أكثر غنى وأعظم نضجا وأوسع شمولا .

نضوج الفكر اللغوي في القرن الخامس الهجري

كانت أعمال المتكلمين في إعجاز القرآن خلال القرن الخامس الهجري على قدر كبير من الأهمية ، وكذلك هي أعمال المتأدبين ؛ إذ أغنت الفكر اللغوي وعملت على تطوره ، وفاقت سابقاتها بعمق الفكرة وشمول النظرة وسعة الأفق في إدراك دقائق وأسرار نظم العبارة القرآنية .

فمن المتكلمين في الإعجاز القرآني خلال هذه الفترة أبو بكر الباقلاني ،

---

(١) الموازنة : ٢٤١ ، النقد الأدبي ، الدكتور سلطان : ٢٧٢ .

والقاضي أبو الحسن عبد الجبار . ومن المتأدبين ابن رشيق القيرواني وابن سنان الخفاجي .

أ ـ أعمال الباقلاني في مجال الإعجاز :

وتبرز أعمال أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة (٤٠٣) للهجرة المتكلم على مذهب الأشعرية بتناوله مراتب الكلام وتصنيفه له من خلال دراسته للإعجاز القرآني[١] .

فقد تناول في نظرته الشاملة قضية اللفظ والمعنى ودورهما في الكشف عن الخلجات النفسية ، ومالدور اللفظ من أثر في الوجدان والمخيلة .

فالمدار في بحثه قائم قبل كل شيء على الصياغة والنظم وعلى العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى ، وهي نظرة متطورة مهدت لظهور منهج علمي في مجال المقابلة بين اللفظ والمعنى .

فاللفظ جزء من النظم يوجه المعنى ، وأنه أداة التعبير ، ولا يهمه من اللفظ إلا دوره في دقة أداء المعاني وتحقيق الدلالة ، ولا يهتم بعد ذلك بالمظاهر البراقة وحسن الرونق مهما اختلف التعبير في صيغه وأشكاله .

ويرى الباقلاني أن من سبقه من اللغويين قد اختلفوا في تقدير أنواع الكلام بين الحسن والرداءة ، لذلك تباينت آراؤهم في تفضيل بعض الكلام على بعضه الآخر .

ولا يأخذ بالقول القائل : إن فصاحة الكلام راجعة للألفاظ وحدها ، فيقول :

---

(١) انظر : البلاغة تطور وتاريخ : ١٤٦ د . محمد زغلول : ٢٩١ . إعجاز القرآن للباقلاني ص ١٧ .

« ليس الإعجاز في نفس الحروف وإنما في نظمها وإحكام وصفها ، وليس وصفها أكثر من وجودها متقدمة أو متأخرة ومرتبة في الوجود »[1] .

إن دور اللفظ في عملية النظم جزء منها لتصوير المعاني كما أشرنا سابقا ، فهو لا ينظر للفظ نظرة جزئية بل يعطي للمعنى نفس القدر من الأهمية ، لأن المعاني مرتبطة بالألفاظ وهي داخل النظم .

« إن الكلام موضوع للإبانة عن الأغراض التي في النفوس ، وإذا كان كذلك وجب أن يتخير من اللفظ ماكان أقرب إلى الدلالة على المراد وماكان واضحاً في الإبانة عن المعنى المطلوب ، ولم يكن مستكره المطلع على الأذن »[2] .

فطريق نظم الكلام واضح عنده قائم على اختيار الألفاظ للمعاني ، الهدف من الألفاظ الإبانة والإفصاح عن المعاني ، فاختيار اللفظ شرط لأداء الدلالة الواضحة ، ومن ثم يشترط أن يكون الكلام حسن المطلع بعيداً عن الركاكة والابتذال تطلبه المعاني ، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى قائمة تشير بصراحة للصلة الوثيقة بين الفكر واللغة .

إلا أن هذه الأقوال بجملها متأثرة إلى حد بعيد بأقوال السابقين أمثال الجاحظ والرماني والخطابي بجعله الكلام قسمين بين الجودة والرداءة ، وهي ملاحظات كلية لم تعط منهجا علميا ، رغم أنها جزء من عمل لغوي كبير اتضحت معالمه في نهاية القرن الخامس الهجري .

وفي حديثه عن الإعجاز وكيفية الوقوف عليه يقول : « إنه لا يقف عليه إلا من عرف معرفة بينة وجوه البلاغة العربية وتكونت له ملكة يقيس بها الجودة

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ص ١١٧ .

(٢) نفس المصدر ص ١٩٣ ـ ٣٦٣ وانظر : محمد زغلول ص ٢٩٥ .

والرداءة في الكلام ، بحيث يعرف مراتب الكلام في الفصاحة »[1] .

وتلك قضية حسية قائمة على الذوق وحسن الدربة في تمييز أصناف الكلام حتى يلمس المرء الفرق بين مختلف الأساليب وبين أسلوب القرآن الكريم ، الذي يعلو إلى الطبقة العليا من طبقات البلاغة والفصاحة ، فأسلوب القرآن معجز بنظمه وصياغته وبخروجه عن عادة البلغاء وارتفاعه عن مستواهم .

ويأخذ الباقلاني بفكرة النظم التي نادى بها الخطابي ، ورأى أن ترتيب الألفاظ في العبارة خاضع لترتيب المعاني في النفس ، وأن القرآن يختلف في هذا عن سائر الكتب السماوية الأخرى .

ب ـ أعمال عبد الجبار اللغوية في مجال الإعجاز :

يعتبر القاضي أبو الحسن عبد الجبار قاضي الدولة البويهية المتوفى سنة (٤١٥) هـ من أكبر أعلام المعتزلة في عصره .

تناول في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل ، وفي جزئه السادس عشر على وجه الخصوص مسألة الإعجاز القرآني ، مشيراً إلى أن الأسلوب القرآني في المرتبة الرفيعة من البلاغة والفصاحة ، وهي فكرة سبق أن أشار إليها السلف حسبما تقدم ، ومن أجل ذلك تناول الفصاحة التي يتفاضل بها بعض الكلام على بعضه الآخر ، وأن الفصاحة في الكلام راجعة للفظ والمعنى ، بحيث يكون اللفظ جزلاً والمعنى حسناً ، وبناء على ذلك لابد من ملاحظة صورة تركيب الكلام ، وهي أساسية في بلاغة العبارة وفصاحتها .

وأن هذه الفصاحة لاتظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بضم الكلام على طريقة مخصوصة ونظم معين .

---

(١) د ـ شوقي ضيف ص ١١٢ ـ د . أحمد مطلوب ص ٢٢٥ القزويني وشروح التلخيص .

ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد تكون هذه الصفة بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإغراب الذي له مدخل فيه ، وعلى هذا النحو تظهر فصاحة الكلام ومزيته .

وبتفسيره للفصاحة على هذا النحو يلتقي مع آراء الأشعرية في قولهم بالنظم ، وهما فكرتان متقابلتان عند الأشعرية والمعتزلة خلال القرن الرابع والخامس الهجري .

ثم تناول مميزات اللفظ ومحاسنه وعيوبه ، والمعاني وجودتها ؛ ليصل من خلال ذلك إلى عملية النظم التي برزت بشكل جلي عند عبد القاهر الجرجاني ، فيقول :

« اعلم أن الذي قدمناه من أن الكلام إنما يدل بالمواضعة ، وأن المتكلم به إذا كان حكيماً فلابد متى تجرد للكلام من أن يريد مايقتضيه ظاهره ، وإلا كان ملبساً أو معمياً أو فاعلاً فعلاً قبيحاً ، وأن هذه الطريقة تقتضي في جميع الكلام أن يدل على حد واحد »[1] .

فالكلمة الواحدة داخل العبارة لها موضع ومكان تؤدي منه دورها ، فإذا تقدمته لموضع آخر أدت دوراً مخالفاً لوجودها داخل نظم العبارة ، وفي انتقالها من موضع لآخر قد ينقص من قدرتها في أداء المعنى الذي كانت هي من أجله ، فإذا قامت كل لفظة داخل نسق العبارة بدورها تأكدت صورة المعنى الذي تؤديه العبارة المنظومة .

ومن الشروط التي يطلبها عبد الجبار في العبارة أن يكون الكلام قدر المعاني ، فكلما اختلفت صورة المعنى فإن الكلام سيختلف كمّاً ونوعاً لامحالة ، وهي الصورة التي طلبها عبد الجبار في المقابلة بين اللفظ والمعنى .

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ ١٦ ص ٣٦٣ للقاضي عبد الجبار الأسدي .

ولم يقف عبد الجبار عند هذا الحد من التوضيح بل تعداه إلى وجوه التفاضل بفصاحة التعبير وإلى الحديث عن أبواب النحو وماترسمه من فروق دلالية في العبارات ، فهو لايريد الحركات الإعرابية فحسب بل يشير كذلك إلى ماهو أعمق من ذلك ، وأعني به نظم الكلام ، وهو نفس المعنى الذي أكده عبد القاهر في كتابه (دلائل الإعجاز) .

لذلك كان عبد الجبار سباقاً في التمهيد إلى نظرية النظم التي وضحها عبد القاهر فيما بعد .

قال عبد الجبار : « إن المعاني لاتتزايد وإنما تتزايد الألفاظ »[1] .

ومن الواضح أن عبد الجبار لم يجعل للفظة صفة ثابتة من حيث هي لفظة مفردة ، ولم يجعل لها درجة ثابتة في الفصاحة ، لأنها قد تكون في موضع أفصح منها في موضع آخر .

فالصفة التي يكتسبها اللفظ داخل العبارة هي صفة مرحلية مؤقتة والمعاني ثابتة محددة ، فالمعول عليه هو النظم لإبراز المعاني على حقيقتها ، لأن الأصل في الألفاظ عنده أن يختص كل لفظ بمعنى معين بحيث يثير في الذهن دلالة معينة ، وبالتالي لاعبرة في الفصاحة بقصر الكلام وطوله ، فيقول : « إنه لاعبرة في الفصاحة بقصر الكلام وطوله ، ولابأي شيء من هذه الأشياء ؛ لأن كل ضرب منها ربما يكون في موضع خيراً منه في موضع آخر ؛ وإذن فليس هناك إلا ضم الكلم بعضه إلى بعض وتعليق بعضه ببعض »[2] .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٤١ ـ ٢٧٦ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٩ د . شوقي ضيف ، الإعجاز في دراسات السابقين ص ٢٢٥ عبد الكريم الخطيب .

وقف عبد الجبار طويلاً عند قضية الفصاحة موضحاً مجالاتها وشروطها وذلك أثناء المقابلة بين اللفظ والمعنى ، وبجعل الفصاحة مقابلة لفكرة النظم عند الأشعرية ، والتي اقترب بها كثيراً من أفكار عبد القاهر مدعماً أفكاره بآراء جد متقدمة ، منها : « إنما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه وحسن معناه ، ولابد من اعتبار الأمرين »[1] . « واعلم أن الفصاحة لاتظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولابد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم . وقد تكون بالإعراب الذي هو مدخل فيه ، وقد تكون بالمواقع ، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع »[2] .

يشترط عبد الجبار في الفصاحة شروطاً تتحقق في اللفظ والمعنى ، ومايبنغي أن يتصف به كل عنصر ، أولها جزالة اللفظ وحسن المعنى ، وأن يكون لكل كلمة صفة وموضع داخل صياغة العبارة ملتحمة مرتبطة بمعاني النحو والإعراب لتتمكن من أداء الدالة .

فلايمكن للعبارة أن تؤدي وظيفتها الدلالية إلا بعد وضع كل لفظة من الألفاظ المكونة للعبارة في المكان الذي تتطلبه أبواب النحو المختلفة ، وأن الفصاحة لايمكن أن تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر بالضم ، بضم الكلام بعضه إلى بعض .

« إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره ... كما أن قدر الفصاحة معتاد فلابد من ميزة فيها ... لذلك لايصح أن يكون اختصاص القرآن بطريقة

---

(١) انظر : المغني في أبواب التوحيد جـ ١٦ ص ١١٥ .

(٢) نفس المرجع ص ١٩٧ و١١٩ .

في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى »[1] .

إن عبد الجبار بأفكاره هذه يودع بين أيدينا مفاتيح النغم الذي استمد منه عبد القاهر نظريته .

أعمال المتأدبين :

وتبرز أعمال المتأدبين في المجال اللغوي في منتصف القرن الخامس الهجري بآراء جد متقدمة على سابقاتها ، ساهمت في تطوير الدراسات اللغوية ، وبتوضيح العلاقة المتينة بين اللفظ ومعناه على أيدي ابن رشيق القيرواني وابن سنان الخفاجي .

جـ ـ من جهود ابن رشيق اللغوية :

ومن آراء ابن رشيق القيرواني المتوفى سنة (٤٥٦) للهجرة في كتابه (العمدة) وعلى الخصوص باب اللفظ والمعنى :

وجد ابن رشيق أن اللفظ والمعنى متلازمان كتلازم الأرواح في الأجسام الحية ، إذ اللفظ جسم روحه المعنى ، ومايتصف به أحدهما يعد وصفاً للآخر . ومايعتري الجسم من علل وأمراض تنعكس على الروح والحيوية ، فإذا وصف اللفظ بالغرابة أو بالابتذال كان وصفاً للمعنى الجاثم وراءه ، وكذلك الشأن في المعنى إن وصف بالوضوح أو الغموض كان ذلك وصفاً لِلَّفظ الذي يعرضه ويجلوه . فليس اللفظ والمعنى شيئين منفصلين عن بعضها بل هما مترابطان ترابط الروح بالجسد والثوب بمادته ، فإن اختل اللفظ جملة وتلاشى فلن يصح له معنى على الإطلاق ، لأننا لانجد روحاً في غير جسم حيّ .

---

(١) عبد الكريم الخطيب ص ٢٢٠ ـ د . شوقي ٤١ ـ ١١٥ البلاغة تطور وتاريخ ـ د . أحمد مطلوب ص ٥٤ القزويني وشروح التلخيص .

لذلك يقول :

« اللفظ جسم روحه المعنى ، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم ، يضعف بضعفه ويقوى بقوته ، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه ، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وماأشبه ذلك من غير أن تذهب الروح .

وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان اللفظ من ذلك أوفر حظاً ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح ، ولاتجد معنى يختل إلا من جهة اللفظ وجريه فيه على غير الواجب قياساً على ماقدمت من أدواء الجسم والأرواح ، فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتاً لافائدة فيه »[1].

رأى ابن رشيق أن المفكرين السابقين له في مجال اللفظ والمعنى ، منهم من يؤثر اللفظ على المعنى ويجعله غايته ، ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته ولايبالي حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته .

وأكثر الناس في عصره يفضلون اللفظ على المعنى . لأن اللفظ عندهم أغلى قيمة وأعز مطلباً من المعنى في مجال التعبير عن التجارب الوجدانية ، فالمعاني في رأيهم موجودة في طباع الناس يستوي فيها الجاهل والحاذق والعربي والأعجمي والبدوي والحضري ، ولكن التفاضل إنما يكون على جودة العبارة وحسن النظم وصحة التأليف ، وذلك غايتهم .

فإن لم يبرز المعنى في أحسن حلة من اللفظ الجيد والجامع للرقة والجزالة والعذوبة والطلاوة والسهولة والحلاوة لم يكن للمعنى قدر ، فالمعنى صورة واللفظ كسوة .

---

(١) العمدة باب اللفظ والمعنى جـ ١ ص ٧٥ .

إلا أن ابن رشيق يقف من أعمال الفريقين وقفة المتبصر الحاذق ليصل من خلالها إلى رأي حاسم في مجال العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وذلك ليعطي اللفظ قدره في مجال التعبير والمعنى حقه في مجال المقابلة ، فيجعل الصلة بينهما ثابتة قائمة عضوية بحيث لايمكن أن يهمل اللفظ على حساب المعنى ولايهمل المعنى على حساب اللفظ . فكلاهما من جسم واحد لايمكن الفصل بينهما ، فاللفظ والمعنى يكونان معاً للتعبير عن الحياة والوجدان ؛ لأن العلاقة بين الفكر واللغة علاقة عضوية تمتد بعروقها إلى أعماق خصائص اللفظ وإلى أعماق خصائص المعنى ، وبالتالي لايمكن الحديث عن الألفاظ بعيداً عن المعاني ، فكلاهما وجهان لشيء واحد ، وأي اختلال باللفظ ينعكس قليلاً أو كثيراً على جلاء المعاني وتبدل الصورة في الذهن .

ونصغي لمثل هذه الآراء القيمة عند ابن خلدون في مقدمته على اعتبار اللفظ والمعنى متلازمين بقوله : « واللفظ والمعنى متلازمان متضايفان كما علمت فإن علم المعاني وعلم البيان هما جزءا البلاغة وبهما كمال الإفادة ... ثم يتبع تراكيب الكلام في هذه السجية التي له بالأصالة ضروب من التحسين والتزيين ، بعد كمال الإفادة وكأنها تعطيها رونق الفصاحة ... وهذه الصنعة موجودة في الكلام المعجز »[1] .

وبهذه الآراء نقترب كثيراً من آراء عبد القاهر في مجال المقابلة بين اللفظ والمعنى ، إذ لم تكن أعمال ابن رشيق هي الوحيدة في هذا الميدان خلال هذه المرحلة التاريخية بل وقفت إلى جانبها دراسات أخرى قام بها ابن سنان الخفاجي في مجال المقابلة بين اللفظ والمعنى ، وهو المعاصر لعبد القاهر الجرجاني .

---

(١) انظر : المقدمة لابن خلدون ص ١١١٨ . كتاب المختار من الأدب والنصوص ص ٢١١ ـ د . شوقي ص ١٤٦ .

د ـ من جهود الخفاجي اللغوية :

ويطل علينا ابن سنان الخفاجي المتوفى سنة (٤٦٦) بجهوده اللغوية من خلال كتابه (سر الفصاحة) ، وهو المعاصر لعبد القاهر . وجد ابن سنان بتفسير الفصاحة وما تنطوي عليه وما تحويه من صور البيان والبديع وما لها من دور في معرفة نظم الكلام وبيان خصائصه الجيدة والرديئة ، وفي معرفة بلاغة القرآن الكريم فروقا واضحة بين الفصاحة والبلاغة .

فخص الفصاحة بالألفاظ ، وجعل البلاغة عامة في الألفاظ والمعاني . إن الفصاحة عند ابن سنان مقصورة على اللفظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ، ولهذا لا يقال في كل كلمة واحدة : بليغة فصيحة ، بل يمكن أن يقال : كل كلام فصيح بليغ ، لأن الألفاظ والمعاني تسيران معا في جسم حي واحد ، ومن أقواله :

« إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم »[١] .

ومن شروط الفصاحة عند ابن سنان والخاصة بالألفاظ وهي منظومة بعضها مع بعض ، وهي ثمانية شروط منها : أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وأن تجد لتأليف اللفظ بالسمع حسنا ومزية على غيرها ، وأن تساويها في التأليف من الحروف المتباعدة ، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ، أو أن تكون قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت فيها الصفات ، ويمكن أن

---

(١) سر الفصاحة : ص ٦٥ ، انظر : سر الفصاحة ص ٣٢٧ ـ ٣٤٣ .

تكون الكلمة معتدلة بعدد حروفها ، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة ، ويمكن أن تكون مصغرة في موضع عبر بها عن شيء لطيف أو خفي أو قليل .

لذلك كان لبحث ابن سنان في الفصاحة أثر على من جاؤوا بعده وجعلوها في مقدمة مباحثهم البلاغية وذلك أمثال القزويني .

وإنه لابد من الشروط التي ذكرها كعماد للفصاحة ، ثم أضاف إلى المناسبة بين الألفاظ قضية العناية بالصيغة التركيبية للكلام وفق طرق أداء المعاني ، بحيث توضع الألفاظ في مواضعها وضعا حقيقيا أو مجازا ، وألا يكون في الكلام تقديم وتأخير ما لم يتطلب ذلك تصوير المعنى .

ولم يكتفِ ابن سنان بالشروط السابقة بل أضاف إليها مقومات أخرى ، هي الإيجاز وحذف فضول الكلام ، وأن يطلب كل منها في موضع ، وأن يكون المعنى مساويا للفظ ، وأن يكون المعنى واضحا ظاهرا جليا .

يتضح لنا من هذه الآراء مجتمعة أنه متأثر بآراء سابقيه أمثال الجاحظ والرماني والعسكري في نظراتهم للفظ والمعنى وفهمهم البلاغة والفصاحة وطرق مفاضلة الكلام بعضه على بعض .

ومن لطيف ما تنبه إليه أثناء مقارنته بين الشعر والنثر ، وما يقال في تفضيل الكلام في كلا النظمين ، وما يحتاجه مؤلف الكلام من معرفة لعلوم اللغة والنحو ، وما يحتاجه الشاعر من معرفة لعلمي العروض والقوافي ، وإلى ما يحتاجه الكاتب من معرفة لفنون المخاطبات مع الاطلاع على كتاب الله وشريعته والحديث الشريف ، مع مراعاة البعد عن التكلف ، والاسترسال مع الطبع ، وفرط التحرز ، وتجنب الإسهاب .

فسر الفصاحة عند الخفاجي كامن بحسن اللفظ وجودة المعنى وفي صور الكلام ، وبهذه الجهود اللغوية يكون قد ساهم بدوره في تطور الأعمال اللغوية التي استمرت في نموها ونضوجها في القرن الخامس الهجري وبعد ذلك بكثير .

وبهذه الأفكار التي عاصرت الجرجاني نكون قد وصلنا لمرحلة النضج في البحث اللغوي الذي تم على يدي عبد القاهر في نظرية النظم .



الفصل الثاني

الإمام عبد القاهر الجرجاني

حياته :

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني النحوي المشهور من كبار أئمة العربية في زمانه .

ولد عبد القاهر في مطلع القرن الخامس الهجري بجرجان إحدى المدن الفارسية المشهورة ، والواقعة بين طبرستان وخراسان ، ظل في بلدته لا يبرحها حتى توفاه الله فيها عام أربعمائة وواحد وسبعين ، وقيل : أربع وسبعون وأربعمائة للهجرة ، وإنه على علم كبير باللغتين العربية والفارسية ، ذواقة للأسلوب القرآني ، متكلم أشعري ، شافعي المذهب ، وهو من المؤسسين الأوائل لعلم البلاغة العربية .

أرخت له مراجع[1] تاريخية وثقافية عديدة وهي على التوالي :

ترجم له السيوطي في كتابه (بغية الوعاة) ، والحافظ الذهبي في تاريخه (دول الإسلام) ، والسبكي في (طبقات الشافعية) ، وابن العماد في كتابه (شذرات الذهب) ، وصاحب كتاب (فوات الوفيات) محمد الكتبي ، وهي كتب لم تؤرخ لحياة العلامة الجليل تأريخا مفصلا ، بل كان جل اهتمامها منصبا على أصالته العلمية ومكانته الدينية وشهرته النحوية التي ذاعت بالأصقاع ، ثم

---

(١) انظر : فوات الوفيات جـ ١ ص ٢٩٧ محمد الكتبي . السيوطي ١٧٧ ، بغية الوعاة . شذرات الذهب جـ ٣ / ٣٤٠ ، ابن العماد . النجوم الزاهرة جـ ٥ ص ١٠٨ .

مدينته وما فيها من مزروعات وأشجار مثمرة ، وأهلها وما اتصفوا به من أخلاق حميدة .

ومما قاله ياقوت الحموي عن جرجان : « مياهها كثيرة وضياعها عريضة ، وليس بالمشرق بعد أن تجاوز العراق مدينة أجمع ولا أظهر حسنا من جرجان ، على مقدارها ، وذلك أن بها الثلج والنخل ، وبها فواكه الصرود والجروم ، وأهلها يأخذون أنفسهم بالتأني والأخلاق المحمودة ...

ولأبي عمر في وصفها :

هي جنة الدنيا سجسج	يرضى بها المحرور والمقرور
سهلية جبلية بحرية	يحتل فيها منجد ومغير
وكأنما أنوارها برياضها	للمبصر سندس منشور

وذكر أصحاب السير[1] : أن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، وكان الفضل بن سهل قد ولى مسلم بن الوليد الشاعر ضياعها ، وضمنه إياها ، وأقام بها إلى أن أدركته المنية .

ويبدو أن جرجان في القرنين الرابع والخامس الهجري كانت خاضعة للدولة الزيارية ثم الغزنوية ثم في أيدي السلاجقة سنة (٤٣٣) هـ . ومن أشهر وزراء هذه الدولة الأخيرة نظام الملك أبو علي الحسين بن علي الذي كان محبا للعلم والعلماء ، لإحداثه كثيرا من المدارس ، وأشهرها المدرسة (النظامية) .

وقد تخرج من جرجان كثير من العلماء والفقهاء والمحدثين والأدباء حينما كانت زاخرة بالنشاط العلمي .

---

(١) انظر : معجم البلدان جـ ٢ ـ ص ١١١٩ وما بعدها ياقوت الحموي . معجم الأدباء جـ ٥ ص ٢٤٩ وجـ ٧ ـ ص ٣ . إنباه الرواة جـ ٢ ـ ص ١٨٨ وجـ ١ ـ ص ١٨ للقفطي . فوات الوفيات جـ ١ ـ ص ٦١٢ محمد الكتبي .

وفي هذه المدينة نشأ عبد القاهر كما ينشأ غيره من الصبيان ، درس فيها علوم الدين والعربية كما درسها الآخرون ، وقد وهب الله له علما من أعلام النحو هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي ابن أخت أبي علي الفارسي الذي نزل بجرجان واستقر بها وأخذ عنه أهلها فضلا كثيرا .

أساتذته ومصادر ثقافته :

يعتبر الشيخ أبو الحسين محمد الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي الإمام المشهور والمقصود من جميع الجهات من أعظم الأساتذة الذين تثقف على أيديهم ، أخذ عبد القاهر عنه علم النحو ، ولم يأخذه عن أحد سواه . عكف على دروسه وأخذ عنه جل علمه ، درس عنده كتاب (الإيضاح) لأبي علي ، وقد عني عبد القاهر بهذا الكتاب عناية كبيرة ، فوضع عليه شروحا كبيرة في ثلاثين مجلدا سماه (المغني) ، ثم اختصر هذا الشرح في ثلاثة مجلدات بكتاب سماه (المقتصد) .

وأما بخصوص ما ذكره ياقوت الحموي من أن عبد القاهر قرأ على القاضي علي ابن عبد العزيز الجرجاني واغترف من فضله ، وأنه درس أيضا على ابن جني والصاحب بن عباد فهو كلام بعيد عن الصحة العلمية ؛ لأن هذه الروايات يرفضها المنطق والحقائق التاريخية المثبتة من أن وفاة القاضي الجرجاني كانت في شهر صفر سنة ست وستين وثلاثمائة للهجرة ، وأن وفاة ابن جني كانت سنة (٣٩٢) للهجرة ، ومات الصاحب بن عباد سنة (٣٨٥) هـ . وقد شك معظم الباحثين في هذه التلمذة .

وكل ما يمكن أن يقال في هذه التلمذة بأنها تلمذة روحية خالصة « وبأن روح عبد القاهر قد شربت من كل ما كتبوه ، وأنه اطلع أيضا على كتاب الخطابة لأرسطو عن ابن سينا ، وأخذ عنه صحة تأليف الكلام وما ينبغي أن يراعى فيه من الروابط ، من تقديم وتأخير ومن سياق .

فقد جعل عبد القاهر مجهود ابن سينا في كتابه (الشفـاء) في متنـاول الفكر العربي ، وبذلك أحيا أسباب التوفيق بين البيان العربي واليونـاني اللـذين عـاشـا متجاورين دون أن يتلاقيا »[1] .

ومهما يكن من أمر حياة عبد القاهر ونشأته وأساتذتـهَ ومصنفـاتـه العـديـدة فإني أرى أن حياته الفكرية كانت تمثل صورة عصره المزدهر أصـدق تمثيل والمتمثل في امتزاج الثقافات المتنوعة والمختلفة ، من عربية وفارسيـة وهنـديـة ويونـانيـة ، وتلك حتمية احتكاك الحضارات الإنسانية بعضها ببعض وانتقالها بين الأمم .

منزلته العلمية وطلابه :

ولكن عبد القاهر لم يقف في تعلمه وأخذ العلم عن شيخه المفضل ، الـذي كان يشير إليه دون أن يذكر اسمه ، بل يكتفي بالقول : « وقال شيخنا رحمه الله ، أو أنشدنا شيخنا رحمه الله » ، « أو حكى شيخنا رحمه الله »[2] .

بل قرأ الكتب الكثيرة التي موضوعهـا اللغـة والنحو والبلاغـة والأدب بعقـل وفكر واع للكثيرين الذين اشتهروا باللغة والنحو والبلاغة والأدب أمثال كتـاب سيبويه ، وما كتبه الجاحـظ والمبرد وابن دريـد والعسكري والمرزبـاني والفـارسي والآمدي والقاضي الجرجاني وابن جني ، وكان ثمرة هذا الاطلاع الثقـافي الواسع أن تصـدر بجرجـان ، وذاع صيتـه ، وشـدت إليـه الرحـال من قبـل طـلاب العلم في زمانه ، يقرؤون عليه كتبـه ويـأخـذون عنـه علمـه ، ومن طلابـه : يحي بن علي الخطيب التبريزي الذي « هاجر إلى أبي العلاء المعري وأخـذ عنـه وعن عبيـد الله

(١) طه حسين ، نقد النثر ص ٨٤ . معجم الأدباء جـ ٥ ص ٢٩٤ . بغيـة الوعاة جـ ١ ص ٤ ، بلاغـة أرسطو إبراهيم سلامة ٣٧٤ . ود . شوقي ضيف ص ١٧٢ .

(٢) الدلائل ص ١١٢ ، ١٣٢ ، ١٧٦ .

الرقي والحسن بن رجاء بن الدهـان وابن برهـان والمفضل القصبـاتي وعبـد القـاهر الجرجاني »[1] .

ومن طلابه المذكورين الواردين إلى العراق والمتصدرين ببغداد علي بن زيـد الفصيحي ، وقد تخرج على يديه جمـاعـة كبيرة من طلاب العلم ، واستفـادوا منـه مثلما استفاد من عبد القاهر .

وكـذلـك هو الأمر بـالنسبـة لطلاب آخرين ممن ذكرتهم كتب الرواة أمثـال نصر بن أحمد بن إبراهيم بن محمـد الشجري ، وأحمـد بن عبـد الله المهـابـدي الضرير صاحب (شرح كتاب اللمع) لابن جني .

وقد أعجب المؤرخون بعلمه وخلقـه وأدبـه ، وترجموا لـه ، واعترفوا بفضلـه ، فكان لابـد لرجل عظيم في العلم والجـاه مثل عبـد القـاهر أن يحظى بمنزلـة عظيمـة ويتصدر مجالس الدرس والعلم في جرجان .

ومما قاله القفطي في هذا المجال : « وقرأ ونظر في تصـانيف النحـاة والأدب ، وتصدر بجرجان ، وشـدت إليـه الرحـال ، وصنف التصـانيف الجليلـة ، وكان إلى جانب علمه ، عظيم الخلق ورعا تقيا » .

مؤلفات عبد القاهر وآثاره :

مصنفات عبد القاهر عديدة متنوعـة حسب تنوع ثقـافتـه ، قرآنيـة ونحويـة وبلاغية ، ذكرتها كتب التراجم وأكدتها كتب البـاحثين المحـدثين بـأن بعض هـذه المصنفات ما يزال مجهولا مع ضياع عدد كبير منها وأهمها :

١ ـ **المغني** : ثلاثون مجلـداً ، خصص لشرح كتـاب الإيضـاح في النحـو لأبي

---

(١) إنباه الرواة جـ ٢ ص ١٨٩ ـ ١٩٠ للقفطي ، وأحمد مطلوب ص ١٦ ، وشذرات الـذهب جـ ٢ ص ٣٤٠ ابن العماد .

علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧) هـ ، ولا نعرف عنه شيئا أكثر مما أشار إليه القدماء من السلف .

٢ ـ **شرح الفاتحة** : وهو من كتبه المفقودة التي أشار إليها المحدثون في كتبهم ، ويبدو من اسمه أنه كتاب ديني خصص لشرح الفاتحة وآيات بينات أخرى ، وأنه تطبيق لمنهجه الخاص في التفسير وشرح لأحوال النظم في القرآن الكريم .

٣ ـ **المعتضد** : تضن شرحا وافيا لكتاب أبي عبيدة محمد بن يزيد الواسطي المتوفى سنة (٣٠٧) في إعجاز القرآن ، وقد سماه بعضهم (إعجاز القرآن) ذلك ما ذكره القفطي في إنباه الرواة ، قال :

« وله إعجاز القرآن دل على معرفته بأصول البلاغات ومجاز الإيجاز » .

٤ ـ **الرسالة الشافية** : هدف عبد القاهر من هذه الرسالة إثبات إعجاز القرآن للعرب عن معارضته ، وهي ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، طبعت في كتاب واحد . قال فيها : « هذه جمل من القول في بيان عجز العرب حين تحدوا إلى معارضة القرآن وإذعانهم وعلمهم أن الذي سمعوه فائق للقوى البشرية ومتجاوز للذي يتسع له ذرع المخلوقين » .

رد فيها من زعم أن عجز العرب قد نشأ من أنهم لا يستطيعون النظم في مثل معاني القرآن ، ولأن الله تعالى صرفهم عن مثل ذلك النظم ، ورد على بعض القائلين بالصرفة .

٥ ـ **الشرح الصغير** : وهو شرح مختصر لكتاب الواسطي ، ليس له أثر ، فقد مع الكتب الأخرى ، إلا أن اهتمام عبد القاهر بكتاب الواسطي كان كبيراً ، دفعه لشرحه مرتين ولتأليف كتاب (دلائل الإعجاز) فيما بعد . وقد سمى أحد

هـذين الشرحين بـالمقتضب ، وهـو كتـاب كبير ، وسمى الكتـاب الآخر بـالشرح الصغير .

٦ ـ **الإيجاز** : إن إعجاب عبد القـاهر بمؤلفـات أستـاذه أبي الحسن الفـارسي النحوية جعلته يوجز كتاب المغني ويشرحه أكثر من مرة ، فكتاب الإيجـاز هـذا ليس إلا كتـابـا مختصراً لكتـاب الإيضـاح ، الـذي جعلـه في كتـابـه المغني ثلاثين مجلدا ، المتعارف عليه بـالمقتصـد ، ذكره حـاجي خليفـة ، والبغـدادي في هـديـة العارفين ، ومثله كتاب العوامل المائة في علم النحو ، والتتمة في النحو .

٧ ـ **العوامل المائة** : يـذكر الـدكتور أحمـد مطلوب أن هـذا الكتـاب من الكتب المتداولة ومن كتب عبد القاهر المختصرة التي أشرت إليهـا ، تضمن مـا يجب معرفته لطلاب النحو من علم في الإعراب ، جعله ثلاثة أبواب : باب في العامل ، وآخر في المعمول ، وباب ثـالث في الإعراب . طبع عـدة مرات ، وأشهر طبعـاتـه المـذكورة في (مجمـوعـة مهمات المتـون) . ولـه مخطـوطـات كثيرة في دار الكتب المصرية وفي العراق وإيران وفي المتحف البريطاني .

ومن هذه الشروح شرح لحاجي بابا الطوسي وحسام الدين وحسين التوقـاني والمولى أحمد بن مصطفى المعروف ببطاش .

٨ ـ **التكملة** : ذكره القفطي عندما تحدث عن المقتصد وقال :

« المقتصد في شرح الإيضاح ، وهو مقتصد من مثله على ما أسماه ، لم يأت في الإيضاح بشيء له مقدار ، ولما برع في التكملة لم يقصر بنسبته إلى ما عهد منـه فلو شـاء لأطـال » . وسماه الـزركلي (بـالتتمـة) ومنـــه نسخـــة محفـوظـــة في المتحف البريطاني .

٩ ـ **الجمل** : ويسمى هذا الكتاب بالجرجانيات ، عبـارة عن خمسـة فصول ، وهو شرح لكتاب العوامل ، ذكره القفطي في إنباه الرواة وقال فيه :

« وله شرح كتاب العوامل سماه الجمل ، ثم صنف شرحه فجرى على عادته في الإيجاز » .

وما شرح كتاب التلخيص إلا شرح لكتاب الجمل ، اشتملت هذه الكتب شروحا في النحو كما هو الحال في كتابه المقتصد .

١٠ ـ **المقتصد** : جعله عبد القاهر ملخصا لكتاب المغني في النحو ، وهو ثلاثة مجلدات ، وبمجمله لم يعجب القفطي .

وذكر أن عبد القاهر أتمه في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وقرأه عليه أحمد بن محمد الشجري ، وفي دار الكتب المصرية نسخة خطية تحت رقم (١١٠٣) .

١١ ـ **العمدة في التصريف** : وهو كتاب بمجمله في التصريف ، منه نسخة خطية في مكتبة (لاله) باستانبول ضمن مجموعة من الكتب تحت رقم (٣٧٤٠) ، ونسخة أخرى في معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية تحت رقم (١٥) ، تحدث فيه عن تصريف الأفعال الثلاثية والمعتل بالفاء ومعتل العين ومعتل العين واللام ، ومعتل اللام والمضاعف ، ثم الأفعال التي فيها زيادة من الثلاثي ، وختمه بفصل مسألة من الأصول التي يجب حفظها .

١٢ ـ **كتاب في العروض** : هو عبارة عن قصيدة تضمنت الأوزان الشعرية ، طبعت في ذيل كتاب (الإقناع في العروض وتخريج القوافي) للصاحب بن عباد سنة (١٣٧٩) ، وحققه ببغداد الشيخ محمد آل ياسين .

١٣ ـ **دلائل الإعجاز** : اهتم رائد النهضة الإسلامية في العصر الحديث ومفتي الديار الإسلامية ورئيس جمعية العلوم بتدريس مادة البلاغة ، في الأزهر الشريف ، فأمر بطبع كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ليكونا مادة للدرس البلاغي .

طبع دلائل الإعجاز لأول مرة سنة (١٣٢١) هـ بعناية السيد محمد رشيد رضا وإشراف الإمام محمد عبده . ثم طبع عدة مرات بتحقيق أحمد مصطفى المراغي والدكتور محمد عبد المنعم خفاجي .

وقد سيطرت على الكتاب نظرية النظم بشتى أقسامها من علوم المعاني ، تناول فيه اللفظ والمعنى ، والفصاحة والبلاغة وتحرير القول في الإعجاز وغيرها من الموضوعات اللغوية الهامة .

سعى عبد القاهر في هذا الكتاب إلى إثبات أن بلاغة الكلام تكون في النظم ، وأن القرآن معجز بنظمه لا بالصرفة ، وأن بلاغة الكلام لا ترجع إلى الألفاظ وإنما إلى المعاني وإلى العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى ، وقد جمع في هذا الكتاب بين النزعتين العلمية والأدبية .

وأثر الكتاب في الدراسات القرآنية واللغوية تأثيرا عظيما ، وسار على نهجه كل من الزمخشري في كتابه (الكشاف) ، والسكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، والفخر الرازي في كتابه (إعجاز القرآن) والقزويني في شروح التلخيص وآخرون .

وتعتبر النسخة الأصلية لهذا الكتاب هي النسخة التي استحضرها الإمام محمد عبده من المدينة المنورة وأخرى من بغداد للمقارنة .

ذاك ماأكد محمد رشيد رضا منشئ مطبعة المنار في الديار المصرية .

١٤ ـ **أسرار البلاغة :** أطلق يوسف السكاكي على موضوعات هذا الكتاب (علم البيان) وهو الكتاب الثاني الذي أقره الإمام محمد عبده مادةً لتدريس البلاغة في الأزهر الشريف .

طبعه لأول مرة منشئ المنار في مصر عام (١٣٢٠) هـ قبل أن يطبع

(دلائل الإعجاز) بسنة ، استُحضرت له نسخة أصلية من طرابلس الشام كانت موجودة في أحد بيوت العلم ، قورنت بنسخة أخرى كانت موجودة في دور الكتب السلطانية في دار السلطنة السنية . وطبع الكتاب مرة أخرى الأستاذ أحمد مصطفى المراغي في مصر سنة (١٣٦٧) هـ أي سنة (١٩٤٨) م ، ثم طبع في استانبول سنة (١٩٥٤)م .

وهدف عبد القاهر من كتابه هذا يختلف عن هدفه في كتابه (دلائل الإعجاز) ؛ ألفه عبد القاهر لغاية بلاغية بحتة .

وضح فيه الأقسام والأصول ، ووضع القوانين ، وذكر الفروق بين العبارات ، والفنون البيانية ، تناول التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية ، ثم أضاف إليها حديثا لفروع علم البديع ، مثل السجع والتجنيس والتطبيق .

وسار على منهجه الفكري هذا يوسف السكاكي بتقسيمه موضوعات علم البيان بأنواعه المختلفة .

وإن دراسته لفنون البلاغة في هذا الكتاب كانت من أروع ماكتب . وقد استفاد من كتابه هذا كثير من الباحثين وبعض السلف أمثال القزويني في شروح التلخيص .

ومايمكن أن يقال في هذا الكتاب إن عبد القاهر قد وضع نظرية البيان لأول مرة في تاريخ الباحثين .

تلك هي صفحات من حياة عبد القاهر وآثاره .

☆ ☆ ☆

الفصل الثالث

نظـــرية النظـــم

مفهوم النظم :

النظم هـو تعليـق الكلم بعضها ببعض ، وجعـل بعضهـا بسبب من بعض . يقول عبد القاهر : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف منـاهجـه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلاتخل بشيء منها »[1] .

فعبـد القـاهر لايقصـد من النظم إلا تـأليف الكـلام وفقـا لأبـواب النحـو المختلفة . لم يكن عبـد القـاهر أول من اهتم بـالنظم ، فـالاهتمام بنظم الكلام قـديم بقدم الأبحاث اللغوية ، حيث إننا نجد قدمـاء اليونـان قـد عـالجوا قضـايـاه ضمن ماعالجوا من ألوان الثقافات الأخرى .

ومما يدل على ذلك أننا نجد أرسطو ، قد تحدث في المقالة الثـالثـة من كتـاب (الخطـابـة) عن مراعـاة الروابـط بين الجمل والأسلوب المفصل والأسلوب المنفـك وحذف أدوات[2] الوصل والتكرار .

كما أن الهنود قـد اهتموا بنظم الكلام ، يـدل على ذلـك مـاذكره الجـاحـظ في البيان والتبيين عن (الصحيفة الهندية) وماجاء فيها من أصول تتصل بـالخطيب

---

(١) عبد القاهر. دلائل الإعجاز : ص ٥٥ .

(٢) عبد القاهر ٥١ ـ نقلا عن الخطابة ١٨٥ ومابعدها ، وعبد القاهر عن أحمد مطلوب ٥٢ بلاغة ونقد .

وصفاته وبالأسلوب ، وماذكره البيروني[1] في تاريخ الهند ووصفه للمحاولات البلاغية التي كانت تتصل بقضية الإعجاز في كتابهم الديني .

وقد كان أول من اهتم من العرب بهذا الحقل من الدراسات اللغوية نحاتهم عندما درسوا السلاسل الكلامية وحللوها ، وتناولوا الجملة ومايعتريها من تقديم المسند إليه وتأخيره ، ومايصيبها من ذكر وحذف ، ومايناهلا من فصل ووصل .

ويمكن أن يكون سيبويه هو الرائد الأول لهم في دراسة ذلك باستقصاء فيما قدم في كتابه ، ونقل ذلك عنه من تلاه ، وإن كان علاجهم لهذه الدراسة لم يعن (بنظرية النظم) .

على أن أقدم إشارة في الكتب العربية لفكرة النظم ، وردت عند ابن المقفع في قوله :

« فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل أصيل وأن يقولوا قولا بديعا فليعلم الواصفون المخبئون أن أحدهم ، وإن أحسن وأبلغ ، ليس زائدا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجانا ، فنظمه قلائد وسموطا وأكاليل ، ووضع كل فص موضعه ، وجمع إلى كل لون شبهه ومايزيده بذلك حسنا ، فسمي بذلك صانعا رفيقا ، وكصياغة الذهب والفضة ، صنعوا منها مايعجب الناس من الحلي والآنية ....

فمن أجري على لسانه كلام يستحسنه أو يستحسن منه ، فلا يعجبن إعجاب المخترع المبتدع ، فإنه إنما اجتناه كما وصفنا »[2] .

---

(١) المرجع السابق ٥٢ عن البيان والتبيين جـ ٨٨ ـ ٩٢ . وانظر المدخل إلى دراسة البلاغة العربية ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٢) انظر : الأدب الصغير لابن المقفع ص ١٢ ، الأدب يمني العقول . أو آثار ابن المقفع ص ٣١٩ ، ورسائل البلغاء ص ٦٢٥ .

وقد تحدث بعده الجاحظ عن النظم . ومما قاله في ذلك :

« وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد »[1] .

كما أنه أطلق على بعض كتبه (نظم القرآن) ، ثم تلاه ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) هـ وألف كتابا أسماه : (مشكل القرآن) ثم جاء أبو عبد الله محمد بن يزيد الواسطي المتوفى سنة (٣٠٦) هـ وألف كتابا في إعجاز القرآن أطلق عليه (إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه) .

على أننا نجد هذه الأفكار تأخذ طورا جديدا من حيث تسميتها عند أبي عبد الله المرزباني المعروف بأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة (٣٩٨) هـ في المناظرة التي قامت بينه وبين متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن الفرات حيث يقول :

« معاني النحو منقسمة بين حركات النحو وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام ، بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ في ذلك ، وإن زاغ شيء عن النعت فإنه يخلو أن يكون شائعا بالاستعمال النادر ، والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم »[2] .

تطور فكرة النظم :

هذا وفي مجال الحديث عن فكرة النظم وتطورها عبر العصور ، نجد أن ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) هـ يوضح مفهوم النظم بأنه عبارة عن سبك الألفاظ ،

---

(١) عبد القاهر : ٥٢ ـ عن كتاب الحيوان جـ ٤ ص ٩٠ .

(٢) محمد زغلول ، بحوث في إعجاز القرآن ص ٢٣٢ .

وضم بعضها إلى بعض في نظام دقيق وتآلف بينها وبين المعاني بحيث تسير معا في سلاسة وعذوبة كالجداول ، وتصور المعاني أصدق تصوير .

فيقول : « النظم بمعنى سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني ، فيجريان معا في سلاسة وعذوبة كالجداول ، لا تعثر ولا كلفة ، ولا حوش في اللفظ ولا زيادة أو فضول »[1] .

ولقد كان اهتمام العلماء بموضوع القرآن الكريم عظيما ، فبذلوا فيه أقصى جهودهم ، فكان ذلك أكبر عامل في نضوج فكرة النظم في أذهانهم .

ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح فيما رآه أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨) هـ من أن القرآن صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ وفي أحسن نظوم التأليف ، متضمنا أصح المعاني ، ورأى أن سرا من أسرار الإعجاز أيضا هو ذلك الجمع بين المعاني الرائعة والموضوعات المختلفة إلى ذلك النظم البديع والتأليف الملائم .

فيقول : « وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه ... وإن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني »[2] .

وبهذا يمهد لنظرية النظم ، وصلة الألفاظ بعضها ببعض في العبارة أو في الآية ، وإن المعول عنده من وراء هذه الأمور كلها هو حسن النظم والربط ،

---

(١) د . محمد زغلول أثر القرآن على النقد العربي ص ١٠٨ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٧ .

حتى يبـدو الكـلام متـألفـا غير مفكـك ، وتـأتي المعـاني في العبـارات معبرة عنهـا الألفـاظ بقـدرة وقوة ، ويجب معرفـة مواضع تلـك الألفـاظ في العبـارات لتقويم المعاني ، وبتبـديل مواضع الألفاظ فساد النظم وسقوط البلاغـة وتبـديل المعـاني ، واللفـظ والمعنى عنـده لا يفترقـان لأن كل لفـظ مقرون بمعنى خـاص في الـذهن ، وهما من عناصر الأسلوب يجمع فيها النظم .

ويضيف الخطابي إلى كلامه السابق نصا يؤكد فيه الصلة الوثيقة بين اللفـظ والمعنى وما بينهما من دقائق وأسرار لغوية قائلا :

« ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجتمع لها هـذه الصفـات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعـه الأخص الأشكل بـه الـذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الـذي يكون منـه فسـاد الكلام وإمـا ذهـاب الرونق الـذي يكون معـه سقوط البلاغـة ، وذلـك أن في الكـلام ألفـاظـا متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة مراد الخطـاب ، كالعلم والمعرفة والحمد والشكر ...»[1] .

فهو هنـا يعقـد مقـارنـة دقيقـة بين الصورة السمعيـة النطقيـة وبين الصـورة الذهنية العقلية ، ويرى منها أن ما يحدث في إحداهما من تغيير ، إنمـا ينعكس في الأخرى .

وهذه المقارنة المتقدمة على سواها نراهـا لأول مرة ، وعلى نحو جـد متطور ، ظهرت آثارها فيما بعد عنـد حـازم القرطـاجني ، ثم جـاء أبو بكر البـاقلاني المتوفى سنة (٤٠٦) هـ واهتم بنظم القرآن وإعجازه ، فبنى رأيه في إعجاز القرآن على نحو ما سبق من أفكار عند الخطابي .

---

(١) محمد زغلول : ص ١٠٨ ـ ٢٥٨ عن نسخة في دار الكتب المصرية .

فأخذ بفكرة النظم التي نادى بها الخطابي ، وقال : إن ترتيب الألفاظ في العبارة خاضع لترتيب معانيها في النفس ، وذكر أن النظم القرآني بوجه عام هو تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، وأن أسلوبه مختلف عن الكلام المعتاد عند البشر .

قال الباقلاني : « وتعلم أن نظم القرآن يخالف نظم كلام الآدميين ، وتعلم الحد الذي يتفاوت به كلام البليغ والبليغ والخطيب والخطيب والشاعر والشاعر وبين نظم القرآن جملة »[1] .

لم يشر الباقلاني صراحة إلى معاني النحو التي أشار إليها السيرافي في القرن الرابع الهجري ، بل اكتفى بعرض نظريته وكيفية الوقوف على الإعجاز ، وأنه لا يقف عليه إلا من عرف معرفة تامة بينة وجوه البلاغة وتكونت له الملكة فيها ؛ ليقيس بها الجودة والرداءة في الكلام ، وليميز بين شاعر وشاعر وخطيب وخطيب ، ويعرف مراتب الكلام في الفصاحة .

لكن عبد الجبار قاضي الدولة البويهية والمتوفى سنة (٤١٥) هـ والمعاصر للباقلاني ، أشار إلى النظم وإلى فكرة توخي معاني النحو ، بقوله :

« اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع .

وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥٧ عن بيان إعجاز القرآن للخطابي . وانظر أحمد مطلوب وعبد القاهر : ص ٥٤ .

أو موقعها ، ولا بـد من هـذا الاعتبـار في كل كلمـة ، ثم لابـد من اعتبـار مثلـه في الكلمـات ، إذا انضم بعضهـا إلى بعض لأنـه قـد يكـون لهـا عنـد الانضمام صفــة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها .

فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون مـا عداها »[1] .

فقد وضح هنا عبد الجبـار مفهوم النظم ، وأنـه عبـارة عن ضم الكلمـات على نحو معين ، وأن الأساس في ذلك هو المواضعة واتفاق أعضاء الجماعـة اللغويـة على أن التركيب المعين يؤدي إلى معنى معين .

كما أن مرد ذلك يعود إلى مراعاة أبواب النحو المختلفة بالنسبـة لكل عنصر من عنـاصر التركيب اللغوي ، وأن التركيب في هـذه الحـالـة لا يقـوم بـأداء وظيفتـه الـدلاليـة ، إلا إذا كان كل جزء من أجزائـه يمثـل بـابـا معينـا من أبـواب النحـو المختلفة .

هـذا ولم يفت عبـد الجبـار هنـا أن يشير إلى مـوقعيـة كل عنصر من عنـاصر الجملة ، وأنه لا يمكن أن يقوم بوظيفتـه على النحو المطلوب إلا إذا كان موقعـه من التركيب معينا محدودا ، وكل ذلك يـدل على أن عبـد الجبـار قـد أدرك وعلى نحو واضح مفهوم النظم على النحو الذي أدركه عبد القاهر الجرجاني .

« وأن عبد القاهر قد تلقى أفكار عبـد الجبـار فكانت لـه خير ملهم في القول بنظريته اللغوية في النظم »[2] .

كما أنه قد أفاد كذلك في هذا المجال بجهود النحاة في دراسة التركيب ومحـاولـة

---

(١) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار جـ ١٦ ـ ص ١٩٩ .

(٢) شوقي ضيف : ١١٦ ـ ١٦٠ البلاغة تطور وتاريخ .

التعرف على خصائصه المختلفة ، وأنه أول من حلل الكلام تحليلا علميا لاهتمامه بالنحو ومعناه الواسع في منهج علمي دقيق سبق به علماء عصره ، وهو منهج يتماشى مع ما وصل إليه علم اللسان الحديث .

ويؤكد صحة هذا المنهج الدكتور مندور بقوله :

« ومن المؤكد أن ماكتبه نحاة العرب منذ سيبويه شيء يفوق الحصر ، وأن عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى ، في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور الآراء النحوية للكلام ، أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارة »[1] .

وبهذا القدر من الشواهد ، نجد أن فكرة النظم عند عبد القاهر ناضجة متكاملة ، تتناول جميع صور الكلام المختلفة للتعبير عن صورة المعاني المختلفة ، على نحو تكون فيه المعاني مصورة تمام التصوير ، لا غموض فيها ولا إبهام فيقول عبد القاهر :

« واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك :

« زيد منطلق » و« زيد ينطلق » و« ينطلق زيد » ، و« منطلق زيد »

---

(١) انظر : د . محمد مندور الميزان الجديد : ص ١٤٧ . د . أحمد مطلوب ، القزويني : ص ٢١٢ ـ ٢١٣ . و الدكتور شوقي ضيف : ص ١٦٩ ، البلاغة تطور وتاريخ .

و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، و « زيد هو المنطلق » و « زيد هو المنطلق » .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها ، في قولك :

« إن تخرج أخرج » و « إن خرجت خرجت » و « إن تخرج فأنا خارج » و « أنا خارج إن خرجت » و « أنا إن خرجت خارج » .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك :

« جاءني زيد مسرعا » و « جاء يسرع » و « جاءني وهو مسرع ، أو وهو يسرع » و « جاءني وقد أسرع » .

فيعرف لكل ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بما في نفي الحال ، وبلا إذا أراد نفي الاستقبال ، وبإن فيما يترجح بين أن يكون وأن لايكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع ثم ، وموضع أو من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل ، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك في مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ماينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن

كان خطــأ إلى النظم ، ويـــدخـــل تحت هـــذا الاسم إلا وهـــو معنى من معــــاني النحو »[1] .

جوانب أقسام نظرية النظم

ذكر عبد القاهر المسندَ والمسنـد إليـه ومـا يكونـان عليـه من صور كثيرة من حيث التقديم والتأخير .

فالمسند أو الخبر ، يكون فعلا مضـارعـا أو مـاضيـا ، كما يكون اسما معرفـا أو منكرا ، ولكل موضعه الخاص به .

كما أنه قد يتقدم المسند على المسند إليه ، وقد يتأخر عنه ، وقـد يفصل بينهما بفاصل .

ولكل عنصر من عناصر التركيب صور وأوضـاع متعـددة ، ولكل حـالـة من هذه الأحوال مكانها الخاص بها ، كي تعبر عن معنـاهـا الـدقيق المحـدد الخـاص بهـا كذلك .

هذا والشرط والجزاء يـأتيـان على صور كثيرة ، ومثل ذلـك الحـال ، يكون اسما ، ويكون فعلا مضارعا ، أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل ، وقـد يكون فعلا ماضيا مسبوقا بقد وحدها ، أو بقد وواو الحـال ، مثل : (جـاءني وقـد أسرع) ، فيعرف لكل ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له .

وإذا كان للأسماء والأفعـال خصـائص في التعبير فللحروف خصـائص دقيقـة أيضـا ، فـالنفي بمـا غير النفي بلا ، وموضـع استخـدام إن الشرطيـة غير مـوضـع استخدام إذا .

---

(١) دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني : ٥٥ ـ ٥٦ .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال ، أن مواضع الفصل غير مواضع الوصل ، وحروف العطف نفسها لكل منها موضعه الخاص به . والبحث في هذه الموضوعات يحتاج إلى مجلدات ومؤلفات عديدة ؛ لذلك قصرت البحث عن بعضها دفعا للإطالة مثل :

التقديم والتأخير - والمسند والمسند إليه ومايجريان فيه من صور كثيرة ، والذكر والحذف - وعن الحال - والفصل والوصل ، والقصر ، وعما يتعلق بالفصاحة والبلاغة ، ومكانة هذه الأبحاث في أسلوب القرآن الكريم المعجز .

التقديم والتأخير

يرى عبد القاهر أن الفروق في طرق الكلام كثيرة تكاد لاتحصى دقيقة تحتاج للتفتيش عن أسرارها ضمن نظام الجملة ، حين تحدث عن التقديم والتأخير ، مع الاستفهام والنفي ، والخبر المثبت ، والمسند والمسند إليه في تقديمه وتأخيره وأحوال متعلقات الفصل .

« والتقديم والتأخير وهو باب كثير الفوائد واسع التصرف جم المحاسن بعيد الغاية »[1] ذلك لأن تعابير اللغة كثيرة وأساليبها متباينة ، منها الإثبات والنفي ، ومنها التعجب والاستفهام ، ومنها التأكيد والحذف والإضمار وغير ذلك من الأبحاث الكثيرة .

إن التقديم والتأخير في الكلام يكون لعلل لغوية يقتضيها ترتيب معاني الكلام ، وكل صورة من هذه الصور تدل على معنى معين ، وتصور صورة ذهنية لاتتعداها إلى غيرها ، ذلك لأن التقديم والتأخير لايأتيان للاهتمام والعناية

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٢ وانظر الدكتور أحمد مطلوب ص ٢١٢ ومابعدها ، القزويني وشروح التلخيص . الدكتور شوقي ضيف ص ٢٨٢ البلاغة تطور وتاريخ .

فحسب ، بل يأتيان لتحرير المعاني وضبطها .

ولتوضيح ذلك تناول عبد القاهر البحث في التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة ثم مع الاستفهام والنفي ، ثم تناول سائر صور الكلام المختلفة .

التقديم والتأخير مع الاستفهام في الهمزة :

يعرض عبد القاهر أمثلة مختلفة مع همزة الاستفهام ، تارة يليها الفعل ، وتارة يليها الاسم مبينا مابينهما من دقائق لغوية ، ذلك أنك إذا سألت شاعرا : « أأنت قلت هذا الشعر ؟ مقدما الضمير على الفعل كان الشك في قائل الشعر أهو المخاطب أم غيره ، أما الشعر فلا شك فيه . وإذا سألته : أقلت هذا الشعر ؟ »[1] كان الشك في الفعل ، وهو نظم الشعر ، فالفاعل هنا لاشك فيه ، إنما الشك فيما قام به من عمل ، نظمه ، أو لم ينظمه ، وترتب على السائل أن يسأل صاحبه : أقلت شعرا قط ؟ فيكون كلامه مستقيما وصحيحا ، ولو سأله : أأنت قلت شعرا قط ؟ كان قد أخطأ في سؤاله في هذا التركيب ، لأنه جمع بين إثبات الفعل والشك في حدوثه ، إذ السؤال في هذا التركيب ، مسلط على الشخص لاعلى فعله ، فكان ينبغي أن لانضيف كلمة قط . وهذا نفسه ينطبق في كل صيغة للاستفهام بالهمزة ، ودائما يليها المسؤول عنه سواء في النفي أم في الإثبات .

ومن خيرة الأمثلة على ذلك الآية الكريمة :

﴿ قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا ياإبراهيم ، قال بل فعله كبيرهم هذا ﴾ فقد أجاب إبراهيم بما يدل على أنهم سألوا عن الفاعل ، ولو كان نفي تقريرهم له بالفعل لابالضمير لكان الجواب فعلت هذا أو لم أفعله .. وهذا نفسه ينطبق على

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٧٣ ـ ٧٤ ومابعدها . د . أحمد مطلوب ص ٢٤٠ ومابعدها ، القزويني وشروح التلخيص . د . شوقي ضيف ص ١٧٢ المرجع السابق . د . أنيس ص ٢٨٩ من أسرار اللغة .

مايلي الهمزة من المفعولات ، وكذلك الحال مثل الآية الكريمة : ﴿ قل أغير الله أتخذ وليا ﴾ .

إذ أفاد تقديم المفعول تشديدا واضحا في الإنكار ، ولو أخر مااتضح هذا التشديد .

ويضع عبد القاهر لموضوع التقديم والتأخير قانوناً يحدد فيه اتجاهه قائلا :

« واعلم أن معك دستورا لك فيه - إن تأملت - غنى عن كل ماسواه ، هو أنه لايجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لايكون له ذلك المعنى في الخبر ، وذاك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك ، فإذا كان كذلك كان محالا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام ، فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيره إذا قلت : « أقام زيد ؟ » ثم لايكون هذا الافتراق في الخبر .

ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيد » سواء ، ذاك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمرا لاسبيل فيه إلى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه .

وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي .

فإذا قلت : أزيد منطلق ؟ فأنت تطلب أن يقول لك : نعم هو منطلق ، أو يقول لك : لا ماهو منطلق ، وإذا كان كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لاتكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخبارا به على ذلك الوجه فاعرفه »[1] .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٧٣ ، ٩٣ .

وكل مايمكن أن نستنتجه من هذا القانون هو أن تقديم الشيء على وجهين :

تقديم على نية التأخير ، في كل شيء نقرره مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على فاعله ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمرا زيد ، ومعلوم أن (منطلق) (وعمرا) لم يخرجا بالتقديم والتأخير كما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله .

وثانيا : تقديم على نية التأخير ، كأن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعله في غير مكانه ، وإعرابا غير إعرابه ، ذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الثاني خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا مثل أن يقول المرء : « زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد . أو ضربت زيدا - وزيدا ضربته » .

وعلى هذه الشاكلة تبرز دقة المعاني الإضافية .

وثالثا : يفهم من كلام عبد القاهر أن تقديم الضمير يفيد تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي ، بينما يثبته إلى غيره مثل : مافعلت ذلك ، كنت قد نفيت عنه فعلا لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قلت : « ماأنا فعلت ذلك » كنت قد نفيت عنك وحدك فعلا ثبت أنه مفعول .

ويؤكد عبد القاهر أنه لايصح لقائل أن يقول : « ماأنا قلت هذا ولاقاله أحد من الناس » فالجزء الأول من العبارة يثبت أن قولا قيل وأن المتكلم لم يقله ، بينما الجزء الثاني ينفي أن يكون هذا القول قد قيل البتة ، وفي ذلك تناقض .

ولايصح أن يقال : « ماأنا ضربت إلا زيدا » لأن تقديم المسند إليه يقتضي نفي الضرب منك ، ولايصح أن يقول المرء : « مازيدا ضربت ولاأحدا من

الناس » لأن الجزء الأول يقتضي أن ضربا حدث غير أنه لم يقع على زيد ، يعني ذلك أن زيدا لم يضرب مطلقا .

ويلاحظ أن هناك أمورا أخرى على مكانة من الأهمية تبرز في تقديم المسند إليه والمفعول سواء في النفي أم في الاستفهام ، فتبرز معها المعاني الإضافية .

ففي تقديم المسند إليه في الجملة الخبرية المثبتة فوائد منها : إذا كان معرفة مثل : « أنا فعلت » فإن هذا التقديم يأتي لغرضين :

أحدهما : تخصيص المسند إليه بالمسند كقولنا : « أنا سعيت في حاجتك » لمن زعم أن غير المرء انفرد بالسعي ، أو أن آخر شارك فيه .

وثانيهما : لتقوية الحكم وتأكيده في ذهن السامع مثل : « هو يعطي الجزيل ويحب الثناء » . ويكثر هذا الأسلوب في المديح والفخر ، وهي قاعدة تقوي الحكم ، وتجري أيضا في الخبر المنفي مثل : « أنت لاتحسن هذا » و « أنت لاتصنع ذلك » .

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس بقانون عبد القاهر السابق في بحث التقديم والتأخير : « وفي الحق إن عبد القاهر يغالي في دستوره ، متناسيا أن النفي يرتبط بالاستفهام ارتباطا وثيقا ، وأن ذلك الاستفهام الإنكاري ليس في حقيقته إلا نفيا »[1] .

ويعرض أمثلة لذلك :

« كانوا يجادلون بالباطل فيضلون الناس عن الطريق السوي » . يصيبها ذلك التغيير اللغوي المعروف مع النفي والاستفهام فتصبح :

---

(١) انظر : إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص ٢٩٢ ودلائل الإعجاز ٧٦ ومابعدها .

« أكانوا يجادلون بالباطل فيضلون النـاس عن الطريق السوي ؟ »[1] . فقـد تناسى عبـد القـاهر أنـه ممـا يجوز الابتـداء بـالنكرة أن تكون معتمـدة على نفي أو استفهام .

ومايمكن استخلاصه مما تقدم :

أن التقديم يكون أصل مـاتقـدم في الكلام هو التقـديم ، ولامقتضى للعـدول عنه كالمبتدأ المعرف ، فإن أصله التقديم على الخبر نحو : « زيد عـارف » وكـذلـك الحال المعرف ، فأصله التقديم على الحال نحو : « جـاء زيـد راكبـا » وكالعـامل ، فأصله التقديم على معموله نحو : « عرف زيد عمرا » وكالفـاعل ، فـأصلـه التقـديم على المفعولات ومايشبهها من الحال والتمييز نحو : « ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الأحد ضربا شديدا بقلب مملوء بالغضب » .

وكذلك أن تكون العناية بتقديم الاهتمام بشأنه لكونه في نفسـه نصب العين ، وأن هنـاك تفـاوتـاً في الخواطر مثل قـولـه تعـالى : ﴿ وجعلـوا لله شركاء ﴾ ففي تقديم (لله) على شركاء كانت للعناية والاهتمام .

وأن عملية التقديم والتـأخير في نظـام الجملـة العربيـة ضروريـة لإبراز المعـاني الإضافية ، لكن التقديم يكون حتميا في استعمالنا « لمثل ـ وغير » .

وقد لاحظ النحاة في أكثر من موضع في كتبهم وجوب التفرقة بين مـايصيب الجملة المثبتة ومايصيب الجملة المشتملة على نفي أو استفهام ، وبأن كل نوع من هذه الجمل يتطلب نظاما خاصا به .

فالجملة المشتملة على فعل ماض ولاتشتمل على نفي تخضع في نظامها إلى ترتيب

---

(١) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيـس ١٩٢ .

معين تكاد تلتزمه في كل اللغات السامية بأن يتقدم المسند على المسند إليه مثل قوله تعالى : ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ .

ويندر أن تخرج الجملة العربية عن هذا النظام إلى مواضع معينة من أن يتقدم المسند إليه على المسند ، وفقاً لما جاء في القرآن الكريم : ﴿ والله أنزل من السماء ماءً ﴾ ﴿ والله خلقكم ثم يتوفاكم ﴾ . وقد جاءت هذه الآيات مفصلة لنعم الله وفضله على العالمين ، وفقاً لما قد يتوهم من أن لله شركاء فيها .

من أجل هذه الأمور اللغوية تطلب الأمر إبراز بعض أسرار المسند إليه في الجملة العربية .

من أسرار المسند إليه[1]

من أحوال المسند إليه أنه يمكن حذفه ويمكن ذكره وتعريفه وتنكيره ووصفه وتقديمه على المسند ، وتأخيره عنه وتخصيصه وقصره حسب المقتضيات اللغوية .

آ ـ حذف المسند إليه :

يرى عبد القاهر في حذف المسند إليه أسبابا وضرورات ملحة أحيانا من أنه يحذف عند تعيينه وقيام قرينة تدل عليه ، وفي هذه الحالة يكون حذفه أبلغ من ذكره ، وذلك مثل حذف المفعول به ، مثلا : إذا أراد المتكلم أصل الفعل بدون أي تخصيص له بمن وقع عليه ، وقد يكون غرضه من الحذف البيان بعد الإبهام على نحو ما يلاحظ في فعل المشيئة :

---

(١) انظر : الكشاف جـ ١ ص ١٣٤ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٧٠ ، جـ ٣ ص٢٧٦ . د . شوقي ضيف ص ٢٧٦ البلاغة تطور وتاريخ . د . أحمد مطلوب ص ٢٣٢ القزويني وشروح التلخيص .

«لو شئت لأتيت » أصل ذلك لو شئت الإتيان لأتيت .

وقد يحذف المفعول لدفع التوهم أو للاختصاص مثل : ﴿ لانسقي حتى يصدر الرعاء ﴾ والمقصود هنا السقي لا المسقي ، وكما هو الحال في آيات الله البينات في سورة الضحى : ﴿ ماودعك ربك وماقلى .... ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى ﴾ .

حذف الضمير من فعل قلى مثلما هو في الآية : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ ونحوه مثل « فآوى » « فهدى » « فأغنى » وهو اختصار لفظي سببه ظهور المحذوف ، أي لدلالة الحال عليه كما هو في الآية الكريمة : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ إن مفعول شاء محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى : ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها ، وينطبق هذا الكلام على فعل المشيئة ومفعوله ، ويضيف إليه عبد القاهر فعل أراد ومفعوله ، وكذلك على الجار والمجرور :

مثل ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا ﴾ ومثل ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، ومثلما يحذف المسند إليه لأسباب وعلل ، كذلك يذكر لضرورات وأهداف .

ب ـ تقديم المسند إليه[2] :

ومن أسرار المسند إليه والمسند في الجملة المنفية أو الاستفهامية التي تشتمل على فعل ماض أن تتقدم أداة النفي على المسند والمسند إليه مثل قوله تعالى : ﴿ ماجعل الله لرجل من قلبين في جوفه ﴾ .

---

(١) انظر : أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٩٨ . القزويني وشروح التلخيص ، د . أحمد مطلوب ص ٢١٨ .

ولاتكون الجملة في هذه الحالة منفية بالمعنى اللغوي إلا حين تكون مصدرة بأداة نفي ، وكذلك الجملة الاستفهامية ، ويكون ترتيبها على الشكل التالي :

أداة النفي ثم المسند ثم المسند إليه .

وفي حالة تقدم المسند إليه على المسند في هذا النوع من الجمل ندرك أن المتكلم والسامع قد أحسا أن حدثا قد وقع مثل قوله تعالى : ﴿ أأنت فعلت هذا بآلهتنا ياإبراهيم ﴾ .

إن موضع الاستفهام أو النفي هو موضع المسند إليه ذاته ؛ فعليه ينصب النفي أو الاستفهام ، أما وقوع الحدث أو نفيه فهو أمر ثانوي يفهم من المثال ، لأن الاستفهام الإنكاري منصب على المسند إليه وحده ، وهو محل التساؤل .

ويختلف الوضع بالنسبة للجملة المضارعة المثبتة في نظام تركيبها عن نظام ترتيب الجملة السابقة ، فتارة يتقدم المسند على المسند إليه ، وتارة يتقدم فيها المسند إليه على المسند .

فالصورة الشائعة في نظام لغتنا العربية أن تبدأ بالمسند ثم بالمسند إليه مثل : ﴿ يريد الله بكم اليسر ﴾ وهي جملة فعلية لايطابق فيها المسند المسند إليه في التثنية أو الجمع ، وقد يطابقه في التأنيث الحقيقي .

وإذا تقدم المسند إليه على المسند مثل قوله تعالى : ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ وجب أن نعد هذه الجملة جملة اسمية . فالمضارع هنا ليس في الحقيقة إلا صفة يجب مطابقته للموصوف في كل حالة .

وفي هذه الحالة لافرق بين المضارع في مثل أن يتقدم المسند إليه على المسند وبين مايشتق منه من صفة ، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب الله العزيز مثل : ﴿ فالله يحكم بينهم ﴾ ﴿ وهو خير الحاكمين ﴾

﴿ والله يهدي من يشاء ﴾ ﴿ وكفى بربك هادياً ونصيرا ﴾
﴿ والله يحيي ويميت ﴾ ﴿ إن الذي أحياها لمحيي الموتى ﴾
﴿ والله يشهد إنهم لكاذبون ﴾ ﴿ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ﴾

لذلك يجب أن نتلمس الدلالات المتعددة حين يسبق المضارع المسند إليه أو يتأخر عنه .

يذكر المسند إليه لإرادة التخصيص ، أو لإحضاره في ذهن السامع ، أو للتنبيه عن غباوة ، أو لغرض التوضيح والتقرير ، أو لغرض التعظيم أو الاستلذاذ بذكره ، أو لغرض بسط الكلام .

الأصل في نظام الجملة العربية أن يذكر المسند ثم يليه المسند إليه ، إلا أن بعض الجمل ترد بحيث يتقدم المسند إليه على المسند ، مثل قوله تعالى : ﴿ والله أنزل من السماء ماءً ﴾ ﴿ والله خلقكم ثم يتوفاكم ﴾ ﴿ والله فضل بعضكم على بعض ﴾ ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ﴾ .

فقد جاءت هذه الآيات الشريفة مفصلة لنعم الله على الناس ، فاقتضى أمر تدبيرها على الله سبحانه وتعالى وأن ليس للإنسان يد فيها .

وهذا النظام في مثل هذه الآيات هو أسلوب من أساليب القصر نلجأ إليه حين نريد قصر صفة من الصفات على المسند إليه .

إذن ليس بغريب أن يتقدم المسند إليه في تلك الآيات أو ما يماثلها من الأساليب . وأما قضية تعريف المسند إليه فيأتي لإحضاره في أذن السامع على أحوال كثيرة ، إذ قد يكون مضمرا أو علما أو اسم موصول أو اسم إشارة أو معرفا باللام أو بالإضافة .

ولكل حالة مقتضياتها اللغوية حسب مقاسات الكلام من المتكلم والغيبة

والخطاب ، وقد يكون الخطاب لغير معين لإفادة العموم كما هو الحال في الآية الكريمة :

﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم ﴾

ومن أسباب تعريفه بالعلمية لإحضاره في ذهن السامع أو لغرض تعظيمه أو تحقيره مثل : « الذي كان معك أمس لاأعرفه » .

ويعرف بالألف واللام لغرض الاستغراق إما للحقيقة أو الإفراد للعهد ، ويوصف لغرض كشفه كشفا تاما أو لغرض مدحه أو ذمه أو تخصيصه أو تأكيده ونحو ذلك من اللطائف ، ويعطف على المسند إليه عطف بيان لزيادة أيضا مثل قوله تعالى : ﴿ وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾ إن لفظ إلهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية ، وكذلك لفظ إله يحتمل التثنية الجنسية والوحدة .

ففسر عبد القاهر[1] إلهين اثنين وإله واحد بيانا لما هو الأصل في الغرض .

ويأتي المضارع للحال والاستقبال ، وقد يمتد هذا الشأن إلى الفعل الماضي ، ومايمكن قوله من ابتداء الجملة بالفعل المضارع مثل ﴿ يريد الله بكم اليسر ﴾ أو كالجملة : محمد يفهم ، لاتكاد تزيد أو تنقص عن (محمد فاهم) وهي جملة لاتعد جملة منفية بل هي جملة مثبتة ، وهي جملة اسمية والتي فيها المسند وصفاً مشتقاً ، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة فيها المسند إليه لفظ الجلالة (الله) لاتشتمل إلا على أحد المضارعين : يحب ويهدي .

وأما مايخص الجملة المضارعة المنفية فالأمر يختلف تماماً عما مضى .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٨٩ .

فالصورة الشائعة أن تأتي أداة النفي ثم المسند ثم المسند إليه مثل : ﴿ لايحب الله الجهر بالسوء ﴾ ﴿ ومايريد الله ليجعل عليكم من حرج ﴾ ويندر أن يسبق فيها المسند إليه المسند ، وقد أوردت بعض الآيات في ذلك مثل : ﴿ ومالله يريد ظلماً للعالمين ﴾ ﴿ ومأأنا بظلام للعبيد ﴾ .

ومثل هذه الجمل هي جمل اسمية وليست بجمل فعلية حقاً .

ويلي هذا المجال الجملة الاسمية .

ومثل هذه الجمل يغلب أن يكون المسند إليه فيها اسماً ، والمسند وصفاً مشتقاً ، وتكون على ثلاثة أنواع[1]:

آ ـ أن يكون المسند إليه فيها معرفة والمسند نكرة ، مثل : العلم نور ﴿ والله عليم حكيم ﴾ .

ونظامها يتطلب البدء بالمسند إليه وهو لفظ الجلالة في الجملة الثانية والعلم في الجملة الأولى ، ولايصح العدول عن هذا النظام إلا إذا ابتدأت الجملة بنفي أو استفهام ، مثل قوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي ياإبراهيم ﴾ فالمسند وصف مشتق لاتعريف فيه قد تقدم المسند إليه .

ب ـ وجمل اسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه منكراً ، مثل ﴿ لعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ وتلتزم الجملة في هذه الحالة صورة واحدة يتقدم فيها المسند إليه على المسند .

مثال قوله تعالى : ﴿ فيها فاكهة ونخل ورمان ﴾ .

جـ ـ وجملة اسمية يكون فيها المسند والمسند إليه معرفة مثل : زيد

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ٨١ ـ ٨٥ ومابعدها .

المنطلق ، المنطلق زيد ، وفي هذه الحالة المسند إليه هو المتحدث عنه ، أي الشخص الذي نعني الحديث عنه .

نرى من هذا أن معرفة ظروف الكلام وملابساته تيسر لنا تمييز المسند والمسند إليه .

ويذكر الدكتور أنيس قولاً في أعمال عبد القاهر :

« وقد أجهد عبد القاهر نفسه وأجهدنا معه حين حاول أن يتلمس فروقاً بين استعمال الفعل المضارع واستعمال ماالشتق منه »[(١)] .

والبحث في تلمس الفروق قد يستلزم مجلدات عديدة .

الحذف

يرى عبد القاهر في باب القول في الحذف « هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة »[(٢)] .

فالحذف باب واسع تجول فيه الأقلام ، وهو ميدان فسيح تضطرب فيه القابليات الفنية ، ولايحسن طرقه إلا من كانت له معرفة واسعة بأساليب التعبير ، وتوفر لديه الذوق الأدبي السليم ليدرك فيه أسراره .

ويحذف المسند إليه لأسباب أهمها : الاختصار ، والاحتراز عن العبث بترك مالا ضرورة لذكره ، ذلك مايكسب الكلام قوة وجمالاً .

وقد يحذف لأمور عقلية تكون بالنحو وأساليبه ، وإن في ذكره زيادة لافائدة فيها .

---

(١) انظر : أسرار اللغة ص ٢٩٧ د . إبراهيم أنيس .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٩٥ .

ويحذف المسند إليه « لاعتبار آخر مناسب لايهتدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم »[1].

ويبدأ عبد القاهر بحذف المبتدأ عند تعينه وقيام القرينة ملاحظاً أن حذفه يكون أفصح من ذكره وأن ذلك يكثر في الشعر . حين يذكر الشاعر شخصاً ويقدم بعض أمره ، ثم يقطع ويستأنف الكلام كقول الشاعر :

سـأشكر عمراً إن تراخت منيتي   أيـادي لم تمنن وإن هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه   ولامظهر الشكوى إذا النعل زلت

وتحس النفي في مثل هذا الحذف ، وفي الوقت ذاته تستثقل الذكر ، ويقول عبد القاهر :

« فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ماتجده من اللطف والظرف ..... ثم تكلف أن ترد ماحذف الشاعر ..... ورب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد »[2].

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ ، القطع والاستئناف ، يبدؤون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره كما ذكرت سابقاً ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ، مثال ذلك قوله :

وعلمت أني يـوم ذا   ك منـازل كعبـاً ونهـدا
قـوم إذا لبسـوا الحـديـ   ـد تنمروا حلقـاً وقـدا[3]

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٨ ـ ٩٩ . د . شوقي ضيف ص ١٧٤ ، البلاغة تطور وتاريخ . ود . أحمد مطلوب ص ٢٩٧ ، القزويني وشروح التلخيص .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ١٠٠ .

(٣) د . أحمد مطلوب ص ٣٠٠ . المرجع السابق ص ٩٧ .

وقوله :

هم حلـــــــــوا من الشرف المعلى ومن حب العشيرة حيث شــــاؤوا
بنـــــــاة مكارم وأســـــــاة كلم دمــــــاؤهم من الكلب الشفـــــاء

ويمضي بعد ذلك مفصلاً القول في حذف المفعول قائلاً[1] :

إنه يحذف حين يريد المتكلم إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق دون ملاحظة تخصيصه بمن وقع عليه كالآية الكريمة :

﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون ﴾ .

وهذا النوع من الحذف على ضربين :

أ ـ ضرب يراد فيه أصل الفعل كالآية السابقة من غير إشارة إلى شيء آخر .

ب ـ وضرب يراد فيه مفعول خاص ولكنه لايذكر لدلالة الحال عليه ، ويأتي على صور كثيرة كقول البحتري :

شجــو حســاده وغيــظ عــداه أن يرى مبصر ويسمـــــع واعِ

لقد حذف المفعولين للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الشهرة والكثرة بحيث يمنع خفاؤها ، إذ أصبحت شغل الأسماع والأبصار .

ومن ثم يصبح شجى لأعدائه أن يكون هناك أي مبصر أو أي سميع يسمع أخباره وأوصافه . ومثل ذلك في قول الشاعر :

فلـو أن قـومي أنطقتني رمــاحهم نطقت ولكن الرمــــاح أجرت

فقد حذف مفعول (أجرت) ليثبت أن الرماح حبست الألسن عن النطق

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٢ ـ ١٠٤ .

بالمدح والفخر ، وبالتالي حبست لسانه وأجرته ، وفي ذلك دقة في البيان تفوق ذكره للمفعول به لو أنه قال : « أجرتني » .

ويقول عبد القاهر :

« وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ وهو حذف اسم ، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسما ، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصا ، فإن الحاجة إليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر »[1] .

إن المفعول به قد يكون مرادا ولكنه يحذف لغرض البيان بعد الإبهام على نحو ما يظهر في فعل المشيئة في مثل : لو شئت جئت ، ومثل :

﴿ لو شاء الله لهداكم أجمعين ﴾ أي لو شاء أن يهديكم لهداكم أجمعين .

وقد يكون ذكر مفعول المشيئة ضروريا إذا كان خاصا بحيث لا يفهم من الكلام بعده ، كقول بعض الشعراء :

لو شئت أن أبكي دما لبكيته ... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وعلة جمال إظهار المفعول به أنه كان أبدع من أن يبكي دما ، فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع كي يؤنس به .

ويحذف المفعول به إذا أريد ذكره ثانية على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه ، إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه ،كقول البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ... دد والمجد والمكارم مثلا

أي قد طلبنا لك مثلا من السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل إذ كان

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ١٠١ . ود . أحمد مطلوب ص ٢٠٤ والمرجع السابق .

غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل .

وإما للقصد إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقصر السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصاص كقوله تعالى : ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ أي يدعو كل واحد .

وقد يكون للرعاية على الفاصلة كقوله تعالى : ﴿ والضحى والليل إذا سجى ، ما ودعك ربك وما قلى ﴾ أي وما قلاك .

وما يمكن أن نستخلصه من بحث الحذف أنه فعلا باب واسع يستحق الجهد والبحث لإبراز دقائق أسرار الجملة العربية ، وهو بمجمله أقرب إلى الأبحاث النحوية منه إلى الأبحاث اللغوية . وبانضمامه لأبحاث النحو يكسبها الحيوية والتجديد .

الفروق في الخبر والمسند

يدرك عبد القاهر فروقا عديدة في صور الخبر أو المسند والذي تتم به الدلالة من أنه يكون اسما ويكون فعلا .

ويلاحظ أنه إذا كان اسما دل على الثبوت ، وإن كان فعلا دل على التجدد ، وإن جاء فعلا مضارعا دل على الحدث المتكرر ، ويضرب لذلك مثلا قول طريف ابن مالك :

أوكلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا إليَّ عريفهم يتوسم

فإنه دل بتعبيره يتوسم على تجدد التوسم والتأمل والنظر . وإنه لا يصح استبدال الفعل باسم إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو ونحو ذلك مما يتجدد أو يحدث فيه القصر أو الطول ، كأن تقول : زيد طويل ، وعمرو قصير ، فلا يصح أن تضع كلمة يطول ويقصر بدلا من طويل وقصير ؛ فإن أحدهما لا يصلح في

موضع صاحبه ، لذلك يقول عبد القاهر : « وإذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر »[1] . ويستشهد ببيت شعر للأعشى :

لعمري ، لقد لاحت عيون كثيرة   إلى ضوء نار في يفاع تحرق

معلوم أنه لو قيل : إلى ضوء نار متحرقة لنبا عنه الطبع ، وأنكرته النفس ؛ ذلك أن المعنى في بيت الأعشى يدل على أن هناك موقدا يتجدد منه اللهب والاشتعال ، وفي قولنا : متحرقة كان المعنى يشير إلى ضياء نار عظيمة ، ويترك البحث في فروق الفعل وتجدده ، إلى الاسم .

ويلاحظ فيه فروقا واضحة بين أن تقول : زيد منطلق ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وبذلك يخوض في الفروق بين تنكير الخبر وتعريفه .

فالتعبير الأول (زيد منطلق) يقال لشخص خالي الذهن عن أي انطلاق ، سواء حدث ذلك من زيد أو من غيره .

أما التعبير الثاني (زيد المنطلق) يقال لشخص قد علم أن انطلاقه قد حصل ، ولم يفرق ممن كان أهو من زيد أم من غيره .

والتعريف هنا يراد به العهد .

ومن أجل هذا الفرق بين التعبيرين يجوز أن تقول : (زيد منطلق وعمرو) ولا يجوز أن تقول : (زيد المنطلق وعمرو) لأن أول العبارة تخصيص وآخرها نفي للتخصيص ، ولنا في كل حالة من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة :

---

(١) الدلائل ص ١١٦ عبد القاهر الجرجاني .

ففي قولنا : (زيد المنطلق) صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب . ولتأكيد هذا الوجوب يجب إدخال ضمير الفصل بينهما أي بين الجزأين . كأن تقول : (زيد هو المنطلق) لذلك وجب معرفة الفرق بين الحالتين .

فإذا نكرنا الخبر جاز أن نأتي بمبتدأ ثانٍ على أن نشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفنا الخبر لم يجز لنا ذلك .

ويقف هنا ليقول : إن الألف واللام في كلمة (المنطلق) المسندة لزيد قد تكون بمعنى الجنس ، وله وجوه عدة :[1]

أحدها : أن نقصر جنس الخبر على المخبر عنه لقصد المبالغة : مثل (زيد هو الجواد) أي الكامل في الجود ، ومثلها (عمرو هو الشجاع) أي لم تتوفر الشجاعة إلا فيه .

والوجه الثاني : أن نقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة ، مع ترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه . على نحو أن نقيده بالحال والوقت بشيء يخصصه مثل :

(هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا)

وثالثها : أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور ليس كما في أقوالنا السابقة (زيد هو الشجاع) أو هو الواهب المائة المصطفاة ، بل هو كما في قول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل — رأيت بكاءك الحسن الجميلا

(١) انظر : الدلائل : ص ١١٩ وما بعدها . ود . شوقي ص ١٧٧ البلاغة تطور وتاريخ .

لم ترد أن مـاعـدا البكاء عليـه فليس بحسن ولا بجميـل ، ولم تقيـد الحسن بشيء ، ولكن الخنساء أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الـذي لا ينكره أحد . ومثل ذلك قول حسان بن ثابت :

وإن سنـام المجـد من آل هـاشم بنـو بنت مخزوم ووالـدك العبـد

أراد الشاعر أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها . ولو قال : والدك عبد ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالـة ظـاهرة متعـارفـة ، يقول عبد القاهر :

« واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك ، وله مسلـك ثم دقيق ، ولمحة كالخلس يكون المتأمل عنـده ، كما يقـال ، يعرف وينكر ، وذلـك قولك : هو البطل المحامي وهو المتقي المرتجي .

وأنت لا تقصد شيئا مما تقـدم ، فلست تشير إلى معنى قـد علم المخـاطب أنـه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان ، كما مضى في قولك : (زيد هو المنطلق) ، ولا تريـد أن تقصر معنى عليه ، على معنى أنـه لم يحصل لغيره على الكمـال كما كان في قولـك : زيد هو الشجاع .

ولا أن تقول : إنه ظاهر بهذه الصفة كما كان في قولـه : ووالـدك هو العبـد ، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامي ؟ »[1] .

ويزداد هذا المعنى وضوحـا بـأن تكون الصفـة التي تريـد الإخبـار فيهـا عن المبتدأ مجراة على موصوف كقول ابن الرومي :

هو الرجل المشروك في جل مـالـه ولكنـه بـالمجـد والحمـد مفرد

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ١٢١ وما بعدها . و د . أحمد مطلوب : ص ٣٠١ القزويني وشروح التلخيص . و د . شوقي ١٧٧ ، البلاغة تطور وتاريخ .

ويقارن عبد القاهر بين حالات متعددة بذكر أقواله السابقة :

(زيد المنطلق) (والمنطلق زيد) ، ويلاحظ أن العبارة الثانية أقوى في القصر ؛ ذلك لأن المنطلق فيها أعم ؛ إذ الألف واللام فيها لاستغراق الجنس .

وكل ما يمكن قوله في الحالات المتعددة التي عرضها عبد القاهر وما فيها من فروق لغوية ونحوية هي أبحاث نحوية أكثر مما هي أبحاث لغوية .

وعمدت إلى البحث فيها لأنها جانب من جوانب نظرية النظم ، ولما فيها من أسرار ودقائق لغوية .

الفرق في الحال

يبحث عبد القاهر في فروق الحال ، فرأى أنها تجيء مفردة وجملة ، وأنها تجيء تارة مع الواو ، وأخرى بغير الواو ، وفي تمييز الوجهين صعوبة كما يقول :

« اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفردا وجملة ، والقصد ههنا إلى الجملة ، وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها :

أنها تجيء تارة مع الواو وأخرى بغير الواو .... وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة »[1] ويقدم أمثلة لكلا الحالتين .

آ ـ مثال ذلك مجيئها مع الواو :

أتاني وعليه ثوب ديباج ، ورأيته وعلى كتفه سيف ، ولقيت الأمير والجند حواليه ، وجاءني زيد وهو متقلد سيفه .

ب ـ ومثال مجيئها بغير الواو :

زيد يسعى غلامه بين يديه ، وأتاني عمرو يقود فرسه .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ١٣٤ وما بعدها .

ويغلب أن تجيء الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر مع الواو مثل :

جاءني زيد وعمرو أمامه ، وأتاني وسيفه على كتفه .

فإذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة كقولنا : جاء زيد وهو راكب ، ورأيت زيداً وهو جالس . فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصح .

وإذا جاء الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا ومتقدما على المبتدأ كقولنا : « عليه سيف » « وفي يده سوط » كثر فيها أن تجيء بغير الواو مثل قول الشاعر (أمية) :

فاشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا   في رأس غمدان دارا منك محلالا

وكذلك في قول الشاعر :

لقد صبرت للذل أعواد منبر   تقوم عليها في يديك قضيب

فقد لاحظ عبد القاهر هذه الأمور من أن الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر فالغالب أن تجيء بالواو ، وإذا كان المبتدأ ضميرا يعود على صاحب الحال تحتم ذكرها ، وإذا كان خبر الجملة الاسمية ظرفا مقدما أو جارا ومجرورا مقدمين كثر فيه ترك الواو ، كقول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها   خرجت مع البازي عليّ سواد

وكذلك الشأن إذا دخل حرف على الجملة الاسمية مثل كأن في قولك : « عسى أن تراني كأني مشفق عليه » ، وقد ترك الواو ، وكما هو الحال في قول الشاعر :

إذا أتيت أبا مروان تسأله   وجدته حاضراه الجود والكرم

حاضراه الجود والكرم جملة من المبتدأ والخبر وليس فيها واو ، والموضع موضع الحال ، وكأننا نقول : أتيته فوجدته جالسا ، وجالسا حال .

ويقول عبد القاهر : إن فعل وجدت في مثل هذا الكلام لاتكون متعدية إلى مفعولين بل إلى مفعول واحد .

وإذا كانت الجملة فعلية وفعلها مضارع مثبت غير منفي امتنعت الواو مثل الآية الكريمة : ﴿ ولاتمنن تستكثر ﴾ أو مثل قولك : جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه وجاءني زيد يسرع .

وكما هو في قول الشاعر :

وقد علوت قتود الرحل يسفعني   يوم قُدَيْديمة الجوزاء مسموم

وإذا كان الفعل مضارعا منفيا كثر حذفها مثل (يصيب مايدري) وكقول الشاعر :

مضوا لايريدون الرواح وغالهم   من الدهر أسباب جرين على قدر

وأما إذا كان الفعل ماضيا فإنه يجيء بالواو وغير الواو ، وهو لايقع حالا إلا مع قد مظهرة أو مقدرة .

أما مجيئه بالواو فهو كثير وشائع كقولك : « أتاني وقد جهد سيره » .

وبغير الواو :

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله   والليل قد مزقت عنه السرابيل

لذلك قال عبد القاهر :

« وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه وأسباب

تقتضيه . فمحال أن يكون ههنا جملة لاتصلح إلا مع الواو ، وأخرى لاتصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها ، فلا تجيء بها ، ثم لايكون لذلك سبب وعلة ، وفي الوقوف على العلة في ذاك إشكال وغموض ؛ ذلك لأن الطريق إليه غير مسلوك والجهة التي منها تعرف غير معروفة »[1] .

فالفروق عديدة والكشف عنها يحتاج إلى مران ودقة واطلاع واسع على أبواب الحال في أبحاث النحو مع ذوق رفيع في كشف الفروق في الأساليب اللغوية ، وكل مايهمنا منها في هذا الحال إبراز الفروق اللغوية في مختلف التعابير ، واعتبرها عبد القاهر جزءاً لايتجزأ من نظريته اللغوية في النظم .

الفصل والوصل

يعتبر عبد القاهر من أوائل الذين بحثوا في الفصل والوصل بحثا مفصلا يقوم على التقسيم والتحديد والتحليل والتعليل ، عندما ربط البلاغة بمعاني النحو ، وجعل النظم توخياً له .

والوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض ، والفصل تركه ، وهو فن عظيم صعب المسلك ، دقيق المأخذ .

لذلك قال عبد القاهر :

« اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة ، تستأنف واحدة منها بعد أخرى ... فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها ، فقال : معرفة الفصل من الوصل . ذلك لغموضه ودقة مسلكه .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ١٤٠ .

واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد . ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها »[1] .

وقد عني البلاغيون والمفكرون اللغويون بموضوع الفصل والوصل بين الجمل وتحدثوا عنه حديثا مسهباً ، وأكثروا فيه من المصطلحات ، وساقوا فيه من الشواهد القرآنية والشعرية الشيء الوفير لأهميته ولما يتضمنه من أسرار لغوية . ونحن هنا تعنينا دواعي الوصل بقدر ماتعنينا دواعي الفصل بين الجمل العربية ، علما بأنها صورتان متقابلتان ، ولكل منهما مجالها الخاص بها ووظيفتها الدلالية المحددة .

فإذا علمنا حالات الفصل وأسبابها بات الأمر علينا هينا .

فصل عبد القاهر الحديث عن الفصل والوصل بأن الجمل على ثلاثة أضرب بقوله :

« وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها ، فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب :

جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكد ، فلايكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها ـ لو عطفت ـ بعطف الشيء على نفسه .

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه ؛ فيكون حقها العطف .

---

(١) نفس المصدر ص ١٤٦ .

وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لايكون منه في شيء »[1] .

لذلك عندما سئل الفارسي : ماالبلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل . واتبع هذا القول كثير من بلاغيي العرب .

وعلى هذا الأساس وضع عبد القاهر أصول بحث الفصل والوصل وقوانينه ، وذكر الأمثلة الكثيرة عليها .

وجاء علماء البلاغة بعده فاختصروا أبحاثه وبوبوها .

أسباب الفصل :

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، وأهم هذه الأسباب هي على التوالي :

أولا ـ أسباب الفصل بين جملتين ، أن تكون الجملة الثانية متممة لمعنى الجملة الأولى أو مؤكدة لمعناها ، وهو ماسماه البلاغيون بكمال الاتصال ، ويتمثلون له بقوله تعالى :

﴿ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ﴾ .
﴿ ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين ﴾[2] .

ثانيا ـ كمال الانقطاع : ويمثلون له بقول البعض : مات فلان رحمه الله ويكون لأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى طرفيه بألا يكون بين الجملتين جامع .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٥٩ ـ ١٦٢ .

(٢) انظر : د . أحمد مطلوب ص ٣٠٨ القزويني وشروح التلخيص .

آ ـ أن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء ، لفظا ومعنى ، كقول الشاعر :

وقـال رائـدهم ارسـوا نـزاولها　　فكل حتف امرئ يجري بمقـدار
وقـال إني في الهـوى كاذب　　انتقم الله من الكاذب

ويقدر عبد القاهر الفصل بأنه يقع بين الجملتين كأن تكون العبارة إجابة عن سؤال مقدر كما هو في الآية الكريمة :

﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ﴾[1] .

فإنه لم توصل جملة لفظ الجلالة بما قبلها حتى لاتدخل فيه ، فيظن أن استهزاء الله بهم إنما يكون حين يخلون إلى شياطينهم بينما هو استهزاء متصل . وكأن السامعين يتساءلون عن مصيرهم وماسيصنع الله بهم .

ويضع عبد القاهر قاعدة عامة لذلك : إذا جاءت الجملة بعقب مايقتضي سؤالا فصلت عنه كقول القائل :

زعم العـواذل أنني في غمرة　　صـدقـوا ولكن غمرتي لاتنجلي

وأما كمال الاتصال : فيكون لأمور ثلاثة :

أولاً ـ أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضي للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط ، وهو قسمان :

آ ـ أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى مثل : ﴿ الم ، ذلك الكتاب لاريب فيه ﴾[2] .

---

(١) انظر : د . أنيس ص ٢١١ من أسرار اللغة .

(٢) انظر : د . شوقي ضيف ص ٢٩٦ البلاغة تطور وتاريخ .

ب ـ أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التوكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى كقوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين ﴾ .

ثانياً ـ أن تكون الثانية بدلا من الأولى ، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية ، أو المقام يقتضي اعتناء بشأنه لسبب كونه مطلوباً في نفسه أو فظيعاً أوعجيباً أو لطيفاً .

كقوله تعالى ﴿ أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون ﴾

﴿ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون ﴾[1]

ثالثاً ـ أن تكون الثانية بيانا للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف بيان من متبوعه في إفادة الإيضاح كقوله تعالى :

﴿ فوسوس إليه الشيطان قال : ياآدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى ﴾ .

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى لأن عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها ويسمى الفصل لذلك قطعاً .

ويتناول السكاكي أبحاث عبد القاهر هذه بنظرة متفحصة نظرة الخبير العارف مضيفاً إليها آراءه وملاحظاً أسباباً أخرى في الفصل ، منها :

ماتنزل فيه الجملة الثانية من الجملة الأولى منزلة التابع من المتبوع ، أو كأنها نعت لها أو توكيد أو عطف بيان أو بدل ، ويستشهد بآية من الذكر الحكيم من سورة الحجر :

﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ .

---

(١) انظر : د . أنيس ص ٣١٢ .

ويقول : إن الواو في جملة ولها كتاب معلوم (واو الحال) ، والجملة حالية من كلمة قرية النكرة ، وسوغ ذلك لأنها واقعة في سياق النص .

فيقول السكاكي : « إن الجملة تفصل عن سابقتها إما لكمال الاتصال أو لكمال الانقطاع » مستلهما أفكاره من عبد القاهر والزمخشري .[1]

وأما قضية الاعتراض بين جزأين في الجملة الواحدة فقد ورد في النصوص الصحيحة بمثل تلك الجمل الدعائية وبالجمل الشرطية ، وبالقسم ، وبالنداء ، وبالجار والمجرور وبالظروف . وهذا واضح في علاج النحاة لأمور ضرورية تتطلبها اللغة بأن يتصل بعضها ببعض حين يقررون وجوب الوصل فيها ، وحين يعرضون للفصل بين جزأين في الجملة يميزون الفصل بين المسند والمسند إليه .[2] وبين النعت والمنعوت ، وبين القول ومقوله ، يتحرجون من الفصل بين العدد والمعدود ، وبين المضاف والمضاف إليه ، ويختلفون في هذا اختلافاً كبيراً .

ومن أمثلة الجمل الاعتراضية ماورد في القرآن الكريم في قوله تعالى :

﴿ وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم ﴾

﴿ إنك إذن لمن الظالمين ﴾

﴿ وإنا إن شاء الله لمهتدون ﴾[3]

﴿ قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ﴾

وتأبى اللغة العربية بوجه عام الاعتراض بين جملها إلا بتلك الجمل الدعائية ، مثل : لافض فوه ـ ويل له ـ رحمة الله عليه ـ أيده الله .

---

(١) انظر : مفتاح العلوم للسكاكي ص١٢٢ .

(٢) انظر : د . شوقي ص ٢٩٧ .

(٣) انظر : د . إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص٣١٢ .

التوسط بين كال الانقطاع والاتصال :

ويشير السكاكي لحالة التوسط التي عرضها عبد القاهر بنظرة ثاقبة موضحاً لها :

أن تتفق الجملتان بحيث تمتلك كال الانقطاع وكال الاتصال بأن تتفق الجملتان خبراً والمقام على حال اشتراك بينهما في جامع من الجوامع السابقة[1] . أو تختلفان خبرا وطلبا والمقام يشتمل على مايزيل الاختلاف .

أي أن يكون الطلب خبراً في المعنى ، وبذلك تتفق الجملتان خبراً وإنشاء ، ويستمد أمثلته من الكشاف ، مثال ذلك :

﴿ فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين ياموسى إنه أنا الله العزيز الحكيم وألق عصاك ﴾

وأوضح أن فعل (ألق) فعل أمر طلبي ، وهو معطوف بالواو على بورك ، وهو ماضٍ خبري ؛ لأن المعنى نودي أن بورك من في النار وأن ألق عصاك ، كلاهما تفسير لنودي ، والمعنى مثل له بورك من في النار وقيل له : ألق عصاك .

ويقول السكاكي : «إن الطلب في (وألق) ضمن معنى الخبر ؛ لأن التقدير وقيل : ألق عصاك ، والمعنى شيء والتقدير شيء آخر » .

وقد تحدث القزويني على حالة الجملة الاعتراضية وعلى حالة التوسط بما لايخرج عما ورد عند عبد القاهر والزمخشري والسكاكي .

وتابع البلاغيون أبحاث الفصل والوصل ، وبوبوه ، وقسموه تقسيماً فلسفياً ، أمثال السكاكي والقزويني عندما نظروا إلى الجامع وأنواعه بين الجمل ، فهو وهمي وعقلي ، وهي قسمة عقلية لايحتاجها صاحب علم المعاني .

---

(١) انظر : مفتاح العلوم ص١٢٢ ـ ١٢١ .

القصر والاختصاص[1]

تعريف القصر : هو تخصيص شيء بآخر وفق طريق معينة ، وله ركنان أساسيان : هما المقصور والمقصور عليه ، وهو على شكلين : قصر صفة على موصوف ، وقصر موصوف على صفة ، ويأتي بطرق كثيرة أشهرها :

١ ـ النفي والاستثناء ، ويكون المقصور عليه بعد أداة الاستثناء .

٢ ـ استعمال إنما ، وفيها يكون المقصور عليه مؤخراً عن المقصور .

٣ ـ العطف بـ (لا) و (لكن) وبـ (بل) .

٤ ـ تقديم ماحقه التأخير : وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم .

أقسام القصر باعتبار الحقيقة والواقع :

يقسم القصر باعتبار الحقيقة والواقع إلى قسمين : أحدهما حقيقي ، والآخر إضافي .

آ ـ فالقصر الحقيقي هو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع فلا يتجاوزه إلى غيره مثال : (لاخالق إلا الله) ، (لاإله إلا الله) ، (لا يعيش السمك إلا في الماء) .

ب ـ والقصر الإضافي هو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الإضافة إلى شيء معين ، ويمكن أن يتجاوزه إلى غيره مثل : (إنما البحتري شاعر) ، (الناجح علي لاخالد) .

---

(١) انظر : المرجع السابق د . أنيس ص ٢٨٧ . وعبد القاهر الجرجاني الدلائل : ص ٢١٥ . والمرجع السابق د . شوقي ص ٢٨٥ . والمرجع السابق د . أحمد مطلوب ص ٢٤١ .

وينقسم القصر الإضافي باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام :

آ ـ قصر إفراد : إذا اعتقد المخاطب الاشتراك مثال : ماجاء إلا طارق .

ب ـ قصر قلب : إذا اعتقد المخاطب عكس مايقوله المتكلم مثل : بالعلم تنهض الشعوب .

جـ ـ قصر تعيين : إذا كان المخاطب مترددا في الحكم الذي تضمنته الجملة مثل : (بالكفاح المسلح تتحرر فلسطين) .

ويفيض عبد القاهر في الحديث عن صور القصر وأدواته ودوره في أداء المعاني : كالإيحاء ، وتحديد المعاني تحديداً كاملاً ، والتعريض ، والفخر ، والادعاء ، وتمكين الكلام في النفس وتقريره بالذهن ، والمبالغة ، وهذا ماأكدته كتب البلاغيين القدامى ومعظم اللغويين المحدثين .

ويبتدئ الحديث عن استعمال (إنما) في القصر وأثرها في عملية النظم معتبراً إياها بمعنى (ما) و (إلا) مع ملاحظة الفروق بين الصيغتين ، (فإنما) تفيد النفي بخلاف (ما) و (إلا) .

وتجيء (إنما) لخبر لايجهله المخاطب مثل : ﴿ إنما أنت مذكر ﴾ ، ﴿ إنما أنت منذر من يخشاها ﴾ ، « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وبخصوص (ما ـ وإلا) فيأتيان لخبر ينكره المخاطب ويشك فيه ، كقولك لشخص : ماأنت إلا مخطئ ، ماباق إلا الله .

ويستشهد عبد القاهر بقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم المعنى ، ولا يستطيع القائل أن يقول : يدافع أنا ، ولايقاتل أنا ، بل

يقول : أدافع وأقاتل ، إلا أن المعنى كان بشكل ـ مايدافع إلا أنا ـ لذلك فصل الضمير في هذه الحالة كا نفصله مع النفي إذا لحقت به إلا .

وفي قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ﴾ ، النصب في الميتة هي القراءة ، ويجوز إنما حرم عليكم ، ويجوز هذا باللغة ، والذي رآه عبد القاهر أن تكون (ما) هي التي تمنع إن من العمل ، ويكون المعنى : ماحرم عليكم إلا الميتة ؛ لأن (إنما) تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه .

ويورد عبد القاهر نصا :

« وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، يبين لك أنها لايكونان سواء ، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما) ، و (إلا) يصلح فيه (إنما) . ألا ترى أنها لاتصلح في مثل قوله تعالى :

﴿ وما من إله إلا الله ﴾ ولانحو قولنا : ماأحد إلا وهو يقول ذاك .

إذ لو قلت : إنما من إله إلا الله ، وإنما أحد وهو يقول ذاك .

قلت مالا يكون له معنى ، إن سبب ذلك أن أحداً لايقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام وأن (من) المزيدة في (مامن إله إلا الله) ، كذلك لاتكون إلا في النفي »[1] .

فإنه اعتراف بأن ليسا سواء ؛ لأنه لو كان سواء لكان ينبغي أن يكون في إنما من النفي مثل مايكون في (ما وإلا) .

اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء خبر لايجهله المخاطب ولايدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة .

---

(١) انظر : الدلائل : ص ٢١٦ وما بعدها عبد القاهر الجرجاني .

إننا نقول للرجل : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ، ولانقول هذا الكلام لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن نقوله لمن يعلمه ويقربه .

ثم إن من العجب في صلة إن بما النافية وذكر إنما أو حذفها أمور كثيرة تستدعي العجب والاستغراب في دخولها في نظام عبارة من العبارات ، فلو قال المرء : يتذكر أولو الألباب ، لم يدل على مادل عليه في الآية الكريمة ، وإن لم يتغير الكلام في نفسه ؛ والسبب في ذلك أن التعريض لإنما وقع بوجود إن ، وكان هذا التعريض من شأن إنما بحيث تضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكر ممن لايعقل ، وإذا سقطت أو حذفت إنما من الآية الكريمة ﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾ وقيل : يتذكر أولو الألباب ، كان هذا الكلام مجرد وصف لأولي الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر عمن ليس منهم .

وهنا محال أن يقع تعريض بشيء ليس له في الكلام ذكر ، ولافيه دليل عليه ، والتعريض بمثل هذه الحالة أعني بأن يقال : (يتذكر أولو الألباب)بإسقاط إنما يقع إذن ، إن وقع بمدح إنسان بالتيقظ ، وبأنه فعل ما فعل ، وتنبيه لما تنبه له لعقله ولحسن تمييزه ، كما يقال : كذا يفعل العاقل ، وهكذا يفعل الكريم .

« وهذا موضع فيه دقة وغموض . وهو مما لايكاد يقع في نفس أحد أنه يتعرف سببه ويبحث عن حقيقة الأمر فيه »[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه إذ (إنما) قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم أنه معلوم ، ويدعي أنه من الصحة بحيث لايدفعه دافع ، كقولك : (إنما مصعب

---

(١) انظر : الدلائل : ص ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٢ .

شهاب من الله) ، وكقوله تعالى حكاية عن اليهود : ﴿ وإذا قيل لهم لاتفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾ .

دخلت إنما لتدل على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمرا ظاهرا معلوماً ؛ ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم ، فجمع بين (ألا) التي هي للتنبيه وبين (إن) والتي هي للتأكيد فقال : ﴿ ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون ﴾ . والأمثلة في هذا المجال وفيرة وكثيرة لإبراز أغراض القصر وبلاغته .

أغراض القصر[1] :

للقصر أغراض كثيرة ومختلفة ، وله دور عظيم في أداء المعاني ، أهمها الإيجاز وتحديد المعاني تحديدا كاملا .

ومنها التعريض والفخر والادعاء وتمكين الكلام في النفس وتقريره في الذهن والمبالغة بالوصف .

لتوضيح ذلك في إبراز هذه الأغراض نستعرض الأمثلة الآتية :

١ ـ ماباق إلا الله ، قصر حقيقي .

٢ ـ لايعيش المرجان إلا في المياه الملحة ، قصر إضافي .

٣ ـ ﴿ إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون ﴾ ، قصر قلب .

٤ ـ ﴿ قل إنما يوحى إليّ ، أنما إلهكم إله واحد ﴾ .

---

(١) انظر الدلائل ص ٣٣٢ . القزويني وشروح التلخيص د . أحمد مطلوب ص ٦١١ . البلاغة تطور وتاريخ د . شوقي ضيف ص ٢٨٥ .

٥ ـ ومالدهر إلا من رواة قصائدي إذا قلت شعرا أصبح الدهر منشدا

قصر تعيين .

وإذا تأملت جيدا هذه الأمثلة وفكرت في بلاغتها وأثرها في أداء المعاني التي تضمنتها تجد أن هذه المعاني قد اكتست عن طريق أسلوب القصر قدرا عظيما من القوة والبلاغة لم تكن لتناله لولا أسلوب القصر .

ففي المثال الأول في قولنا : « ماباق إلا الله » يعادل جملتين من الكلام معا ، مثل : البقاء لله ، وهو الباقي وحده ، والقول الأول أوجز وأشد اختصارا ، والإيجاز ركن عظيم من أركان البلاغة .

وتضمن المثال الثاني حقيقة علمية ثابتة مؤكدة هي معيشة المرجان في المياه الملحة ، وساعدنا في تحديد هذه الحقيقة وتوضيحها ، فقولنا : « لايعيش المرجان إلا في المياه الملحة » أدق بكثير من حذف إلا من المثال : (يعيش المرجان في المياه الملحة) ؛ لأن العبارة في هذه الحالة تحتمل وجود المرجان في المياه العذبة ، وهذا شيء غير صحيح علميا .

وكذلك هو الشأن في التعريض لسيرة اليهود ونفاقهم وكذبهم ، وكذلك لفخر المتنبي ، مع تقرير الكلام في النفس وتقريره في الذهن . ولولا أسلوب القصر في هذه الأمثلة جميعها لما توضحت تلك المعاني على حقيقتها ، وقد أكد هذه الحقائق البلاغية القدامى من السلف في مباحثهم البلاغية ومعظم المحدثين ، أمثال الدكتور أنيس والدكتور أحمد مطلوب والدكتور شوقي ضيف .

وتوضيحا لما تقدم من بيانات حول بحث القصر ، أضيف لبحثي هذا جدولا تطبيقيا يوضح المفاهيم ويزيد الإضاءة كي تسهل على المطلع استيعاب ماكتبناه .

نموذج تطبيقي

الأمثلة :

١ ـ لاخالق إلا الله .

٢ ـ لاجواد إلا حاتم .

٣ ـ المرء بأصغريه لاببرديه .

٤ ـ ماجاء إلا زهير .

٥ ـ لله مافي السموات ومافي الأرض .

٦ ـ إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق .

٧ ـ بالعلم تنهض الشعوب .

٨ ـ بالكفاح المسلح تتحرر فلسطين .

الرقم	المقصور	المقصور عليه	طريق القصر	نوعه باعتبار طرفيه	نوعه باعتبار الحقيقة	نوعه باعتبار حال المخاطب
١	خالق	الله	النفي والاستثناء	صفة على موصوف	حقيقي	محتمل
٢	جواد	حاتم	النفي والاستثناء	صفة على موصوف	إضافي	محتمل
٣	المرء	بأصغريه	العطف بلا	موصوف على صفة	إضافي	قلب
٤	جاء	زهير	النفي والاستثناء	صفة على موصوف	إضافي	محتمل
٥	مافي السموات ومافي الأرض	لله	التقديم	موصوف على صفة	حقيقي	محتمل
٦	إتمام مكارم الأخلاق	النبي ﷺ	إنما	موصوف على صفة	إضافي	قلب وتعيين
٧	تنهض	بالعلم	التقديم	موصوف على صفة	إضافي	محتمل
٨	تتحرر فلسطين	الكفاح المسلح	التقديم	موصوف على صفة	إضافي	قلب وتعيين

الإعجاز[1]

القرآن ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ فيه آيات بينات ودلائل واضحات وأخبار صادقات ، ومواعظ رائعة وشرائع راقية وآداب عالية بعبارات تأخذ الألباب ، أساليب ليس لأحد من البشر بالغا مابلغ من الفصاحة والبلاغة أن يأتي بمثلها أو يفكر في محاكاتها ، فهو آية الله الدائمة وحجته الخالدة . ﴿ لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ أنزله الله على رسوله الكريم ليبلغه قومه وهم فحول البلاغة والفصاحة وأرباب الحمية والأنفة فبهرهم بيانه ؛ فتحداهم بأن يأتوا بمثله فنكصوا ، ثم بعشر سور من مثله فعجزوا ، ثم بسورة من مثله فانقطعوا ؛ فحق عليهم إعجازه .

قال تعالى : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لايأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ .

ولدراسة قضية الإعجاز هذه عند عبد القاهر الجرجاني لابد أن نشير إلى مفهوم قضية الإعجاز عند المتكلمين السابقين له أمثال الجاحظ والرماني والباقلاني والعسكري وعبد الجبار والخفاجي ، لندرك مفهوم هذه القضية وتطورها عبر العصور السابقة لعبد القاهر .

كان القرآن الكريم الدافع الأول إلى البحث في البلاغة التي لم يحدد السلف مفهومها حتى عهد عبد القاهر .

فلكي يبرهنوا على إعجازه ولكي يفهموا آياته وأسلوبه واستنباط الأحكام الشرعية منه اتجهوا إليها باحثين عن فنونها وموضحين أقسامها ، فحاجتهم إليها والاهتمام بها لايقل عن حاجتهم واهتمامهم بالجانب الديني ، فأصبحت أحق العلوم

---

(١) انظر : جواهر الأدب جـ ٢ ص ١٠٤ . دلائل الإعجاز ص ٢٥٠ .

بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد معرفة الله عز وجل . فمعرفة البلاغة والفصاحة ضرورية لمعرفة إعجاز القرآن .

فإذا أغفل الإنسان البلاغة وأخل بمعرفة الفصاحة لم يقع له العلم بالإعجاز القرآني ؛ لما خصه الله من حسن تأليف وبراعة تركيب .

ونذكر على سبيل المثال الكتب التي تناولت بلاغة القرآن وإعجازه ، ككتب التفسير مثل معاني القرآن للفراء (ـ ٢٠٧) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ـ ٢٠٨) وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ـ ٢٧٦) وكتاب البديع لابن المعتز (ـ ٢٧٦ هـ) وماخلفه الرماني في رسائله : النكت في إعجاز القرآن ، وإعجاز القرآن للباقلاني ، وإعجاز القرآن لعبد الجبار ، والصناعتان لأبي هلال العسكري ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني .

آراء المتكلمين في الإعجاز :

١ ـ إعجاز القرآن للباقلاني :

رأى الباقلاني أن القرآن معجزة لرسول الله ﷺ تقوم على بلاغته ، ليرد على من عللوا الإعجاز بالصرفة ، بصرف العرب عن معارضته ؛ لأن ذلك يقتضي أن المعارضة ممكنة وإنما منع منها الصرفة . ويرد قضية الإعجاز إلى ثلاثة وجوه :

أولها : تضمنه الإخبار عن الغيوب ، ولما فيه من قصص دينية وسير الأنبياء التي ذكرتها الكتب السماوية ، مع أن الرسول ﷺ كان أميا لايقرأ ولايكتب ، ثم بلاغته فيقول : « إنه بديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه »[1] .

---

(١) انظر : إعجاز القرآن للباقلاني الفصل ١ ص ٣٨ .

وقد تأثر بفكرة الجاحظ التي ذهب فيها إلى أن مرجع الإعجاز في القرآن إلى نظمه وأسلوبه العجيب المساير لأساليب العرب وماتنطوي عليه من فنون .

إن نظم القرآن مخالف لمألوف كلام العرب ، وله أسلوب يتميز به يباين أساليب العرب في الكلام المنثور والمنظوم ، وإن القرآن يرتفع إلى أعلى درجات البلاغة ، تطرد فيه البلاغة اطرادا يشمل جميع آياته دون أي تفاوت ، ويتوسع بشرح فكرته مقررا أن الذكر الحكيم لاتتفاوت آياته ولاتتباين ، بخلاف كلام البلغاء والفصحاء الذين تفاوتت أساليبهم ، وتختلف درجة عباراتهم في مجال البلاغة .

وإن القرآن يخرج في بلاغته وصياغته من إرادة الإنس والجن ، بل يتفوق على كلام الإنس والجن بإيجازه وإطنابه وصوره البيانية ، ومن تمام ذلك فيه دقة في وضعه الأسماء والألفاظ لمعانيها التي لم تكن متداولة بين العرب ولامألوفة لهم ، وإذا ذكرت الكلمة منه في تضاعيف الكلام تألقت بين جاراتها تألقا واضحا .

ويشير إلى أن كلامه منتظم من نفس الحروف التي يستخدمونها ، ومع ذلك عجزوا عجزا تاما عن معارضته .

وفي تفسيره[1] الإعجاز على هذا النحو المجمل يدل دلالة واضحة على أنه لم يستطع تفسير الإعجاز القرآني من حيث نظمه تفسيرا مفصلا على الرغم من إطنابه وتطويله .

فقد وقف عند أخبار الغيوب في القرآن ، ونفى الشعر عن القرآن ، ورد على الرماني من أن فواصل القرآن والسجع لايمكن أن تكون محل إعجاز .

وللوقوف على الإعجاز لابد له من معرفة وجوه البلاغة العربية ، وأن

---

(١) انظر : إعجاز القرآن للباقلاني الفصل ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

تتوفر له الملكة ليقيس بها الجودة والرداءة في الكلام ، ليميز به نمط شاعر وشاعر ، ونمط كاتب وكاتب ، بحيث يعرف مراتب الكلام في الفصاحة ، ويستشهد بطائفة من الخطب لرسول الله ﷺ ولخلفائه ولبعض الفصحاء من الولاة والخطباء ؛ ليلمس القارئ الفروق بين شتى الأساليب ، ليتحدث بعدها عن جمال النظم القرآني ، وأنه قدر مشترك في كل آية وسورة ، ويضطره ذلك لتلخيص الوجوه البلاغية العشر التي عددها الرماني في كتابه (النكت في إعجاز القرآن) وعلى أن أسلوب القرآن من الطبقة البلاغية العليا ، وأن البلاغة في حد ذاتها لايمكن أن تكون برهانا على الإعجاز إذ هي في نطاق البشر . إلا أن بلاغة القرآن لاتقع بوجه من الوجوه التي عددها الرماني ؛ لأن بلاغة القرآن مقترنة في نسقه المحكم بحيث لايقال في التشبيه معجزة .

٢ ـ إعجاز القرآن لعبد الجبار :

ويرد عبد الجبار الإعجاز في القرآن إلى الفصاحة ردا على المتكلمين في الإعجاز والذين رأوه بنظمه وطريقته ، أمثال الجاحظ والباقلاني ، ولايصح أن يكون اختصاص القرآن بطريقته في النظم دون الفصاحة والتي هي برأيه جزالة اللفظ وحسن المعنى . وأنه لايوجد في الكلام إلا اللفظ والمعنى ولاثالث لهما ، وإذا اعتبرت طريقة النظم بالإعجاز فلابد من اعتبار المزية في الفصاحة[1] .

لذلك يقول :

« اعلم أن الفصاحة لاتظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له

---

(١) انظر : البلاغة تطور وتاريخ : د . شوقي ضيف ص ١١٥ .

مدخل فيه ، وقد تكون في الموضع وليس لهذه الأقسام رابع »[1] .

وعبد الجبار بتفسيره للفصاحة على هذا النحو يلتقي بالأشعرية في قولهم بالنظم إن العبرة في الفصاحة التي بها يتفاضل الكلام في مواقعه من السياق وكيفية إيراده وطريقة أدائه ومايجري فيه من نسب وعلاقات نحوية .

« وإن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره ، فصارت الطرق التي يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة ، كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلابد من مزية فيها »[2] .

ولذلك لايصح عند المعتزلة أن يكون اختصاص القرآن بطريقته في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى ، ولابد من اعتبار الأمرين .

لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا ، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ؛ لأن الخطيب قد يكون أفصح من الشاعر .

وبذلك يقترب عبد الجبار اقترابا شديدا من عبد القاهر في توضيحه طريق الإعجاز ، فالكلمة لاتعد فصيحة إلا إذا ضمت إلى جاراتها ، ولابد من ملاحظة صفات مختلفة ، وحين نحلل هذه المعاني نجدها تشتمل على نفس الكلام الذي حاول به عبد القاهر وعبد الجبار تصويره للوجوه التي يقع بها التفاضل في الكلام . ويشير عبد الجبار صراحة إلى حركات النحو والإعراب وماترسمه الحركات النحوية من فروق في العبارات .



---

(١) (٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل : جـ ١٦ ص ١٩٧ ـ ١٩٩ . القاضي عبد الجبار .

٣ ـ رأي العسكري في الإعجاز[1] :

افتتح كتابه بمقدمة نوه فيها بمعرفة علم البلاغة وضرورته لفهم إعجاز القرآن الكريم وللتمييز بين جيد الكلام ورديئه ، ولوقوف الشاعر والكاتب على ما ينبغي أن يستخدم من أساليب اللغة وألفاظها الجيدة والبليغة ، وبعد ذلك تحدث عن البلاغة ووجوهها وحدودها ، ثم تحدث عن النظم ومعرفة صنعة الكلام وترتيب الألفاظ والفواصل والسجع وفنون البديع .

إن البلاغة عنده صفة للكلام ، وليست صفة للمتكلم ؛ ولهذا لا يمكن أن يسمى الله بليغاً ؛ لذلك نقول : كلام بليغ ، ورجل متحكم . وإن الفصاحة صفة باللفظ تتضمن الدلالة ، فيقال : كلمة فصيحة ، ولا يقال : كلمة بليغة .

ومن شروط اللفظة خلوها من تنافر الحروف ومخالفتها للمقاييس اللغوية . وأنه ألف كتابه ليكشف عن حدود البلاغة ووجوه البيان ، وجعله بعشرة أبواب .

٤ ـ أعمال ابن سنان الخفاجي :

عني الخفاجي بتفسير الفصاحة التي أشار إليها عبد الجبار ، وتوسع في شرح مفهومها وما تنطوي عليه من الصور البيانية والبديعية ، ويعتبرها مقياساً للتفاضل في بلاغة الكلام .

وينوه بنظم الكلام وخصائصه الجيدة والرديئة وفي معرفة بلاغة القرآن وسر إعجازه وأنه فوق طاقة البشر ، ويشير صراحة إلى الآراء التي سبقته وللذين تناولوا الإعجاز بالدراسة .

وأن القرآن خارق للعادة بفصاحته ولمن يرى أن العرب صرفوا عن

---

(١) انظر : كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري : ص ١٣ ـ ١٤ ـ ٣٨ .

معارضته ، ويعلن بصراحة عن رأيه في أن الإعجاز القرآني كان بالصرفة ، لذلك تحدث عن الفصاحة والبلاغة وفرق بينهما .

فخص الألفاظ بالفصاحة ، وجعل البلاغة مشتركة بين الألفاظ والمعاني معاً ، ثم انتقل إلى أصول التأليف ، وهي المناسبة بين الألفاظ عن طريق الصنعة أو على نحو ما تقتضيه المعاني .

وأن من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون الكلام واضحاً جلياً ، وأن نظرته للفصاحة تشتمل اللفظ وحسن المعنى ، تماثل نظرة عبد الجبار نظرة أبي هاشم الجبائي . وختم كتابه بفصل يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته .

« إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه ... فإذا خبر كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أوضح »[1] وكان بحثه في اللفظة المفردة أحسن ما كتب في هذا الموضوع الذي جعله المتأخرون مقدمة لكتبهم . ولم يقصر الكلام على اللفظ المفرد ، بل تعداه إلى الكل الذي ينشأ من مجموعة الكلمات ، وذكر المعجز الدال على نبوة رسول الله ﷺ ، وأن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا صرف الله لهم عن معارضته . وانتهى إلى أن القرآن معجز بالصرفة .

رأي عبد القاهر بالإعجاز :

رد عبد القاهر إعجاز القرآن إلى خصائص في أسلوبه وراء جمال اللفظ وحسن المعنى ، أي إلى خصائص في نظمه ، خصائص تَطَّرد في جميع آياته ، أهتدى إليها بنظرة عبد الجبار وغيره من السابقين له في معرفة دلائل الإعجاز .

---

(١) سر الفصاحة للخفاجي ص ١٠٢ ـ ٣٢٧ .

لقد رأى عبد الجبار يقول : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يكون في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع » .

ورآه يتحدث عن التقديم والتأخير والحركات التي تختص بالإعراب ، منكراً أن يكون لبنية اللفظ وحسن النغم وعذوبة القول والاستعارة والمجاز دخل في الفصاحة التي هي مناط الإعجاز ، فاستقر ذلك في نفسه ، وآمن بأن التفسير الصحيح للإعجاز ينبغي أن يطلب في علاقات الكلام النحوية .

ومن أجل الوصول إلى هذه الأحكام تناول في دراسة الفصاحة والبلاغة نظم الكلام مستعرضاً آراء سابقيه ونظرتهم في الإعجاز البلاغي .

يرى عبد القاهر أن علم البلاغة علم واحد تتفرع مباحثه ، وسماها في الدلائل علم المعاني أو باسم النظم ، وهو اصطلاح كان شائعاً في بيئة الأشاعرة ، إذ كانوا يعللون إعجاز القرآن بالنسبة لنظمه على نحو ما مر معنا عند الجاحظ والباقلاني ، وأن المعتزلة عللوا الإعجاز بالفصاحة بدلاً من النظم والتي يتفاضل بها البلغاء ، وأنكروا أن يكون الإعجاز مرده إلى نظم مخصوص ، وردوه إلى الفصاحة .

لذلك عقد عبد القاهر فصلاً لتحقيق القول في البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة ، وأن هذه الأوصاف لاترجع إلى اللفظ وإنما ترجع إلى النظم وكيفياته الصياغية وصورها وخصائصها ، والمعول عنده إنما هو النظم والأسلوب والصياغة .

وهي أوصاف لم تكن في ألفاظه من حيث هي ألفاظ منظومة بأصواتها

وحروفها وحركاتها وسكناتها ، وإنما هي المعاني المتصلة بتراكيبها وأساليبها ، وهي أصناف ، بل هي جزء من النظم ، وسر جمال الإعجاز كامن في بيان طائفة من أسرار النظم .

ففصاحة الألفاظ وبلاغتها لا ترجع إلى الألفاظ بشهادة الصفات ، وإنما ترجع إلى صورتها ومعرضها الذي تتجلى فيه ، بل ترجع إلى نظمها وما تنطوي عليه من خصائص .

ويقول عبد القاهر : « ونعود إلى النسق فنقول : فإذا بطل أن يكون الوصف الذي أعجزهم من القرآن في شيء مما عددناه ، لم يبق إلا أن يكون الاستعارة ، ولا يمكن أن تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز ، وأن يقصد إليها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة ، وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف ، لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم ، وإذا ثبت أنه في النظم والتأليف ، وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، وأنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها ، طلبنا ما كل محال دونه »[1] .

الإعجاز بنظم الكلام لا بالكلم المفردة :

إن هذا الإعجاز ينبغي أن يكون وصفاً قد تجدد بالقرآن وأمراً لم يوجد في غيره ، ولم يعرف قبل نزوله . وإذا كان كذلك فقد وجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون في الكلمة المفردة ؛ لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال . وهو أن تكون

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ٢٥٤ .

الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في حذاقة حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن فيها قبل نزول القرآن .

ولا يجوز أن تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون قد تجدد في معنى الحمد لله ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وصف لم يكن قبل نزول القرآن .

ولا يجوز أن يكون هذا الوصف في تركيب الحركات والسكنات ، كأنهم تحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليها في زنة كلمات القرآن .

وكذلك الحال بالنسبة للمقاطع والفواصل التي نراها في القرآن الكريم .

ذلك لأن عجزهم عن معارضة القرآن بأن يأتوا بمثله ، كان قد صرف هممهم وخواطرهم عن تأليف كلام مثله ، وكان حالهم على الجملة حال من أضاع العلم بعد معرفته به وحيل بينهم وبين أمر كانوا يعلمونه ، فقد أبهرهم وعظم كل العظمة عندهم ، ولحقهم العجب عندما عجزوا عن معارضته .

فالألفاظ المفردة سواء من حيث أصواتها أو من حيث معانيها لا تدخل في إعجاز القرآن البلاغي ، وبالتالي لا تدخل في الفصاحة ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تكون الألفاظ معجزة بأوضاعها اللغوية وماتنطوي عليه من أصوات وزنة للحركات والسكنات ، ولو صح ذلك لبطل الإعجاز وإن هذا الإعجاز قد تجدد بنزوله بعد أن كان معدوماً ، وحدث بعد أن كان مفقوداً .

ويؤكد عبد القاهر أن الفواصل في الآيات ليست كالقوافي في الشعر ، لذلك أخفق المقلدون أمثال مسيلمة الكذاب لذلك يقول :

« لو لم يكن التحدي إلا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخر أشباه القوافي ، لم يعوزهم ذلك ولم يتعذر عليهم ، وقد خيل إلى بعضهم إن كانت الحكاية

صحيحة شيء من هـذا حتى وضع على مـازعموا فصول كلام أواخرهـا كأواخر الآي مثل : يعلمون ويؤمنون وأشباه ذلك »[1].

يعيد عبد القاهر ويؤكد في أكثر من موضع أهمية النظم وتوخي معاني النحو وأحكامـه بين الكلم بـأنـه كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنـه يطلب المـزيـة بنظم الكلام ، ثم لا يطلب المـزيـة في معـاني النحـو وأحكامـه وتـوخيهـا فيما بين الكلم . فـإن اقتصر البعض على المزيـة المحصورة بنظم الكلم وبـأن النظم هـو نظم الألفاظ دون المعاني ، دون المزية الأخرى في توخي معـاني النحو فـإنهم لن يصلوا إلى حقيقة الإعجاز ، باعتقادهم أن الفصاحة لا تظهر بأفراد الكلمـات وإنمـا تظهر بالضم على طـريقة مخصوصـة ، ويقصـد بهـذا الكلام عبـد الجبـار الـذي قـال : إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ .

ويخص عبد القاهر بالذكر أيضاً عبد الجبار ، فالفصـاحـة عنـد عبـد الجبـار ليس إلا جـزالـة اللفـظ وحسن المعنى ، وإذا اعتبرت طـريقـة النظم فـلا بـد من اعتبـار المزيـة في الفصـاحـة ، وبرأيـه هـذا لا يصح أن يكون اختصـاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي كما ذكرنـا جزالـة اللفـظ وحسن المعنى ، وإن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون آخر ؛ لـذلـك صـارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام الفصيح معتادة ، كما أن قدر الفصاحة معتـاد ، ولا بـد من مزية فيها . لذلـك لا يصح أن يكون اختصـاص القرآن بطريقـة-في النظم دون الفصاحة .

وقال : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بـالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفـة ، وقـد يجوز في

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الأقسام رابع »[1].

وعبد الجبار بتفسيره هذا للفصاحة يلتقي بالأشعرية في قولهم بالنظم . وكأن مفهوم الفصاحة عند عبد الجبار ومفهوم النظم عند عبد القاهر مفاهيم متساوية أو مترادفات .

وأما رده على رأي ابن سنان الخفاجي في كتابه : (سر الفصاحة) وهو معاصر لعبد القاهر ، فإن ابن سنان الخفاجي كان يرى أن للألفاظ قيمة عظيمة في التعبير ، وهي نظرة مخالفة لرأي عبد القاهر الذي رأى المزية في الكلام محصورة في روعة النظم وأن الألفاظ أوعية للمعاني .

إلا أن ابن سنان جعل الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، وجعل البلاغة عامة ، ولاتكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني .

لذلك تكلم عن الفصاحة ، وقسمها إلى ما يوجد في اللفظة الواحدة من مميزات ، وإلى مايوجد في الألفاظ مجتمعة منظومة بعضها مع بعض ، وهو الكلام في الألفاظ المؤلفة . ثم تناول ما يخص التأليف ، وهو وضع الألفاظ بين الحقيقة والمجاز ، وكيف توضع الألفاظ في مواضعها ، وألا يكون في الكلام تقديم وتأخير يفسد المعنى .

ثم تجاوز مشكلة الفصاحة باللفظ إلى الحديث والبحث عن الإعجاز بالقرآن الكريم ، وذكر أنه المعجز الدال على نبوة رسول الله محمد ﷺ ، وبأن القرآن كان معجزاً للخلائق أجمعين . وأن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة

---

(١) انظر : القاضي عبد الجبار ، المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ ١٦ ص ٤١٥ .

مع أن فصاحة القرآن كانت ممكنة في مقدورهم لولا الصرفة ، وانتهى إلى أن القرآن معجز بالصرفة .

والجديد عند عبد القاهر أن سر الإعجاز كامن في نظمه وسحر بيانه ، يعلل له بتوخي معاني النحو وترتيب المعاني في النفس ، ليأتي الأسلوب في غاية من القوة والظهور .[1]

وإن عمل الباحثين من السلف في البلاغة وفي إعجاز القرآن لم يصلوا إلى صميم العمل الفني في القرآن لانشغالهم بمباحث عقيمة (حول اللفظ والمعنى) .

وأيها تكمن فيه البلاغة ، وأيها تكمن فيه الفصاحة ، وكيف يكون الإعجاز البلاغي ، ذلك ما أشار إليه سيد قطب .

إلا أن عبد القاهر قد بلغ غاية التوفيق المقدر لباحث في عصره ، فأوشك أن يصل في كتابه دلائل الإعجاز لولا انشغاله المستمر بقضايا اللفظ والمعنى التي ظلت تخايله من أول الكتاب حتى آخره ، فصرفته عن كثير مما كان وشيكا أن يصل إليه ، وعلى الرغم من ذلك كله كان أنفذ حسا من كل من كتبوا في هذا الباب على وجه العموم ؛ لذلك يترحم سيد قطب على روحه الطاهرة بقوله :

« رحم الله عبد القاهر ، لقد كان النبع منه على ضربة معول فلم يضربها »[2] .

إن هذه الجهود التي بذلت في مجال التفسير وفي مباحث البلاغة والإعجاز وقفت عند حدود عقلية ، لتناولهم كل نص على حدة ، يحللونه ويبرزون جماله

---

(١) انظر : الدلائل : ص ٢٩٥ .

(٢) سيد قطب : ص ٢٨ ـ ٢٩ وما بعدها ، التصوير الفني في القرآن .

الفني إلى الحد الذي يستطيعونـه دون التجـاوز إلى الخصـائص العـامـة من العمل الفني الكلي .

هـذه الظـاهرة التي برزت في البحث عن بـلاغـة القرآن ، لم يحـاول السلف تجاوزهـا إلى النص الواحـد ثم إلى الخصـائص الفنيـة العـامـة إلا القليل فيما قيل في تناسق القرآن وألفاظه .

وهي مرحلة الإدراك لمواضع الجمال المتفرقة ، أما مرحلة الخصائص العامة فلم يصلوا إليها .

لأن لهذا الكتاب العظيم خصائص مشتركة ، وطريقة موحـدة في التعبير عن جميع الأغراض ، سـواء تلـك الأغراض التي تتضمن التبشير أو التحـذير ، قصـة وقعت أو حادث سيقع أو منطق للإقناع أو دعوة للإيمان ، ووصف للحياة الدنيـا وللحياة الآخرة .

هذه الطريقة الموحدة وهذه القاعدة الكبيرة يجب أن يسير عليها الباحثون ، وهكـذا تتكشف للنـاظر في القرآن آفـاق وراء آفـاق ، من التنـاسـق والاتسـاق ، وبهذه الأمور كلها يتم الإبداع ويتحقق الإعجاز .



الفصل الرابع
بين اللفظ والمعنى

بين اللفظ والمعنى :

إن عبد القاهر المؤمن بنظرية النظم القائمة على حسن الصياغة وتوخي معاني النحو . ينظر إلى ما ينشأ بين اللفظ والمعنى من علاقات لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطها .

نظر لكليهما نظرة المتفحص والخبير العارف لمقادير الكلام ، وعرف دور اللفظ وقيمته في النظم ، وعرف طريقة تصوير المعاني على حقيقتها ، ثم جمع بين اللفظ والمعنى ، وسوى بين خصائصهما ، ورأى اللفظ جسداً والمعنى روحاً يعتمد على حسن الصياغة ودقة التصوير التي نضجت في بحوثه ، وبذلك قضي على فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى التي شغلت فكر بعض النقاد والبلاغيين قبل عصره . تحدث عن اللفظ ومكانته داخل النظم ليوضح دقائق النظم وأسراره ، ثم تحدث عن المعاني وكيفية إيراد الألفاظ والربط بينها وحسن نظمها بحيث تقوم بأداء وظائفها ، وبذلك برزت نظريته وقيمتها العلمية في مجال الفكر اللغوي عند العرب .

١ ـ مكانة اللفظ عند عبد القاهر :

إن فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى وبالحديث عن كليهما كانت قائمة عند بعض النقاد واللغويين منذ عهد الجاحظ وابن قتيبة وقبلها بكثير .

وسبق أن أشرت إلى أن الجاحظ قد خص لكل ضرب من الحديث ضرباً من اللفظ ولكل معنى نوعاً من الأسماء بقوله : « لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسخيف للسخيف ، والخفيف للخفيف ، والجزل للجزل ، والإفصاح في موضع الإفصاح »[1] .

ورأينا كيف قسم ابن قتيبة الشعر وصنفه إلى أربعة أصناف حسب نظرته إلى اللفظ ثم إلى المعنى ، ورأى بأن هناك شعراً حسن معناه وحسن لفظه ، وشعراً حسن معناه دون لفظه ، وشعراً ساء لفظه دون معناه ، وشعراً ساء معناه وساء لفظه .

إلا أن عبد القاهر كانت له آراؤه الخاصة به التي ترفض الفصل بين اللفظ والمعنى لما بينهما من شدة التحام .

وهي آراء بمجملها ترفض الاتجاه القديم وتوضح طريقا علمياً قائماً على نظرية النظم بكل مقوماتها ، والتي كشف بها عن طرائق التعبير المختلفة في نظام لغتنا بقوله :

« الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا .... وضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة . ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض »[2] .

وليس للألفاظ مزية وهي منفردة بعيدة عن التعبير ، إنما مزيتها وتخصيصها

---

(١) انظر : الفصل الأول رقم ٢ ـ عن البيان والتبيين : ٤٣ ، و الدكتور أحمد مطلوب ص ٢٦٠ ، و عبد الكريم الخطيب ص ٢٦٨ الإعجاز في دراسات السابقين .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٧٣ .

يكون إذا توخي فيها نظم معين حسب ضروب الكلام وأغراضه . وإن مدلول الألفاظ وهي مجتمعة هي التي تحدد لكل لفظة دورها في الأداء .

إذن يتضح هنا اتضاحاً لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاوت من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ... وما أشبه ذلك مما يتعلق بصريح اللفظ .

وهو الأمر الذي لا يسمح للمفردة أن تكون دائما على حال واحد . فهي فصيحة في موضع ، وغير فصيحة بذاتها في مواضع كثيرة . وبذلك لا يمكن أن نخصص ألفاظا خاصة لكل نوع من ضروب الكلام وأنواع الأحاديث .

« فإنا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ونراها بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير »[1] .

فإذا قيل : إن لفظة « اشتعل » في قوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ في أعلى مراتب الفصاحة فإننا لا نوجب تلك الفصاحة لها وحدها ، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللام ومقرونا إليهما الشيب منكرا منصوبا .

ينكر عبد القاهر أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ مفرد بقوله :

« لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع ، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة ؛ لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا ، وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة

---

(١) نفس المصدر ٢٦١ دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني .

معقولة ، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإنا لا نعرف لِلّفظ صفة يكون طريق معرفتها النقل دون الحس إلا دلالته على معناه »[1] .

إن القارئ لقوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره .

ثم أشار أيضا إلى أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين : قسم تعزى المزية فيه إلى اللفظ ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم . وفصاحة اللفظ هذه عائدة في الحقيقة لوجود الاستعارة والتمثيل وكل ما كان فيه على الجملة مجازا وعدولا باللفظ عن الظاهر . وهذه الأسباب البيانية لا يمكن توفرها إلا بوجود النظم ، وإعادة وجودها يتوقف على توخي معاني النحو .

لذلك وصف عبد القاهر بعض الكتاب بالجهالة ؛ لأنهم قالوا بفصاحة اللفظ المفرد ، ومن جميل قوله في هذا الميدان :

« ذلك محال من حيث يعلم كل عاقل أنه لا يكنى باللفظ على اللفظ ، وإنما يكنى بالمعنى على المعنى ، وكذلك يعلم أنه لا يستعار اللفظ مجردا عن المعنى ، ولكن يستعار المعنى ، ثم اللفظ يكون تبعَ المعنى »[2] .

اهتم عبد القاهر كثيرا بالرد على من نادوا بتقديم اللفظ على المعنى ، فأرجع المزية في الكلام إلى النظم عامة وتوخي معاني النحو خاصة ، لذلك لا تتفاضل الألفاظ عنده من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة ، بل تثبت الفضيلة في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها .

---

(١) الدلائل ص ٢٦٤ عبد القاهر الجرجاني .

(٢) نفس المصدر ص ٢٦٥ ، انظر : د . شوقي ص ١٨٩ ، د . أحمد مطلوب ص ٢٦٧ ـ ٢٧٣ القزويني وشروح التلخيص .

فالألفاظ عند عبد القاهر رموز للمعاني المفردة ، وهي أوعية لها تتبعها في مواضعها في السياق ، والمعاني هي الأصل ؛ لأن الألفاظ سمات للمعاني وخادمة لها وضعت لتدل عليها .

من هنا ندرك سبب رفضه فصاحة الألفاظ المفردة التي ذهب إليها المتكلمون واللغويون أمثال ابن سنان

أ ـ استحسان اللفظ :

ويستحسن اللفظ إذا استحق المزية والشرف ، ضمن شروط معلومة داخل التعبير ، وأهمها حسن تلاؤم حالات اللفظة مع حالات الألفاظ المجاورة لها في النظم ، ثم حسب ترتيب المعاني في النفس ، وتناسق دلالاتها وتلاقي معانيها على الوجه الذي يرتضيه العقل مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض .

ويقول عبد القاهر :

« فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظة ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها ، دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لما اختلف بها الحال ، ولكانت إما أن تحسن أبدا أولا تحسن أبدا »[1] .

وجملة ما أردت أن أبينه لك أنه لابد لكل كلام تحسنه ، ولفظ تستجيده « من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل ، وعلى صحة ماادعيناه من ذلك دليل ، وهو باب من

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٤ عبد القاهر الجرجاني .

العلم ، إذا أنت فتحته اطلعت منه على فوائد جليلة ومعاني شريفة ، ورأينا له أثراً في الدين عظيما وفائدة جسيمة »[1]

من الواضح أن لا معنى للعبارة وسائر ما يجري مجراها مما يفرد فيه اللفظ وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى ، غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت الدلالة ، ولا طريق لإبراز خصال اللفظ إلا بأن يؤتى بالمعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذي هو أخص ليكسبه نبلا وتظهر فيه مزية .

ومن أجل هذا يجب أن ينظر إلى اللفظة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصبح جزءاً من الصورة التي يكون فيها الكلام إخبارا وأمرا ونهيا أو وصفا لحالة .

لذلك قال عبد القاهر :

« بان ذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس »[2] .

أي لا نظم في الكلم ولا ترتيب بين الكلمات إلا وفقاً لما هو عليه المعنى حتى يعلق بعضها ببعض وتبنى إحداها على الأخرى ، وتجعل هذه بسبب من تلك .

ويرجع الاستحسان إلى اللفظ وحده دون اشتراك مزايا المعاني فيه ، من كون هذا الاستحسان سبباً من أسبابه ودواعيه يكاد ألا يعدو نمطا واحدا . وهو

---

(١) نفس المصدر ص ٣٤ ـ ٣٩ .

(٢) الدلائل ص ٣٨ ـ ٣٩ ، وانظر : عبد الكريم الخطيب ص ٢٧٣ الإعجاز في دراسات السابقين ، و د . أحمد مطلوب ص ٢٦ القزويني وشروح التلخيص .

أن يكون اللفظ مما تعارف عليه الناس في زمانهم وتداولته ألسنتهم ، وألا يكون وحشيا غريبا أو عاميا سخيفا بعيدا عن موضوع اللغة .

ونظرة عبد القاهر هذه إلى اللفظ واستحسانه ، كانت سببا في رفضه فصاحة اللفظة المفردة .

وإن هذه الفصاحة موجودة في ضم الكلام بعضه إلى بعض ، وأن يكون اللفظ فصيحا من أجل مزية تقع في معناه ، وليس من أجل جرسه الموسيقي ، وتقع بمعنى ما يليه من الألفاظ .

ب ـ صفة الفصاحة :

إن صفة الفصاحة لِلَّفظ تدرك بالسمع ، وهي صفة معقولة تدرك بالذوق أيضاً ، لكنها على العموم صفة مرحلية غير ثابتة ، أو هي غير مخصوصة بلفظ خاص بها ، فهي فصيحة في موضع ، وغير فصيحة في مواضع كثيرة كما أشرنا سابقاً .

وهذه الصفة صفة مكتسبة من المعاني ، وذلك عندما تكون الألفاظ منظومة داخل نظم من التعبير .

« إن الفصاحة تكون في المعنى أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل : إنها تكون فيه دون معناه لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظة : إنها فصيحة ، أن تكون تلك الفصاحة واجبة لها بكل حال ، ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك ، فإنا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ، ونراها بعينها فيما لايحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولاكثير ، وإنما كان كذلك لأن المزية التي من أجلها نصف اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح ، مزية تحدث من بعد أن لاتكون ، وتظهر في الكلم من

بعد أن يدخلها النظم . وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها أفراداً لم ترم فيها نظماً ولم تحدث لها تأليفاً طلبت محالاً »[1].

وإن فصاحة اللفظ بالنظم آتية من حسن المعاني ، ولايمكن أن تكون هناك معان حسنة وألفاظ غير فصيحة ، وإلا اضطرب النظم وخرج عن قواعده ، ذلك أن مزية الفصاحة قطعاً في المعنى دون اللفظ ، وأن هذه الفصاحة مزية بالمتكلم ذاته بقوله : « وجب أن تعلم قطعاً وضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ ، .... وأن الفصاحة فيا نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة ، وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم : هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة ؟ »[2].

« وجملة الأمر : أنا لانوجب الفصاحة لِلَّفظ مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقاً معناها بمعنى مايليها »[3].

لذلك نجد من يقول : « قد نظم كلاماً فأحسن نظمه ، وألف كلاماً فأجاد تأليفه » ذلك من يقدم الألفاظ على معانيها ويجعلها الأصل في عملية التعبير .

فالنظم والترتيب في الكلام عمل يعمله المؤلف في معاني الكلم وليس في ألفاظها ، ويؤكد عبد القاهر هذه الظاهرة بقوله :
« وجملة الأمر : أنه لايكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة إن لم يقدم فيه ماقدم ، ولم يؤخر ماأخر ، وبدئ بالذي ثني به ، أو

---

(١) الدلائل : ص ٢٦١ .

(٢) نفس المصدر : ص ٢٦١ دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني .

(٣) الدلائل ص ٢٦٢ .

ثني بالذي ثلث به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة »[1].

ويقصد من هذه المعاني أن ينظر إلى مايريده صاحب الكلام من أجل الحصول على الصورة الناطقة بالمعاني المطلوبة ، ويتوصل إلى ذلك من معاني الألفاظ بعيداً عن الألفاظ ذاتها .

ويظن البعض أن الصنعة بالألفاظ دون معانيها لانخداعهم بوزن اللفظ وحسن قرعه للسمع ، وكل مايمكن أن يقال في هذا المجال من أن الكلام لايكون كلاماً بدون معنى حتى لو توفرت له كل موازين الفنون .

فالفصاحة والبلاغة عند عبد القاهر بمعنى واحد لايمكن أن نفصل بينهما ، لأن الأولى تكون خاصة باللفظ دون المعاني ، وتكون البلاغة خاصة باللفظ والمعنى ، فلايقال في الكلمة الواحدة : إنها فصيحة قبل أن تضم إلى غيرها من الكلمات داخل تعبير معين ودلالة واضحة .

ويشير عبد القاهر للفصاحة والبلاغة والبيان جملة وإلى غموض هذه التسميات السائدة في عصره قائلاً : « ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان ، وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب موضع الدفين ليبحث عنه فيخرج ، وكما يفتح الطريق إلى المطلوب لتسلكه وتوضح لك القاعدة لتبني عليها »[2].

إن مفهوم كلمة الفصاحة كصفة لِلّفظ أو مفهوم كلمة بلاغة أو بيان لم تتوضح إلا بعد عصر عبد القاهر ، وكل ماقيل عنها هو نقل وتقليد عن المتأخرين مما لايفصح عنها ويظهر مغزاها .

---

(١) الدلائل ص ٢٣٦ .

(٢) الدلائل ص ٢٦٥ .

إلا أن عبد القاهر ربطها بالنظم ؛ فأصبحت كلمة فصاحة متداخلة في البيان والفصاحة والبلاغة .

ومأأخذ عليه في قضية اللفظ والفصاحة أنه أنقص دراسة الجانب الصوتي من اللفظ ، وأكد هذه القضية سيد قطب بكتابه (التصوير الفني في القرآن) بقوله :

« ومع أننا نختلف مع عبد القاهر في كثير مما تحويه نظريته هذه بسبب إغفاله التام لقيمة اللفظ أو صوته مفرداً أو مجتمعاً ، وهو مايخبرنا عنه بالإيقاع الموسيقي ، كما يغفل الظلال الفنية في أحيان كثيرة ، ولها عندنا قيمة كبرى في العمل الفني ، مع هذا فإننا نعجب باستطاعته أن يقرر نظرية هامة كهذه ، عليها الطابع العلمي ، دون أن يخل بنفاذ حسه الفني في كثير من مواضع الكتابة »[1].

وبهذا القدر من الكلام عن الفصاحة والوقوف عندها نقف لنتناول بعدها الحديث عن قيمة المعاني التي أولاها عبد القاهر عنايته الهامة .

٢ ـ مكانة المعاني في النظم :

انتهى عبد القاهر إلى أن الألفاظ لاتتمايز من حيث هي ألفاظ مفردة ، وأنها تحصل لها المزية وعكسها عندما تنضم بعضها إلى بعض في نظم من القول ، وأن الفصاحة والبلاغة وسائر مايجري فيها هي أوصاف راجعة إلى المعاني .

أ ـ التصوير وتوخي معاني النحو :

وسبيل المعاني كسبيل الأصباغ التي تعمل منها الصورة والنقش والنحت ، ولامعنى للتصوير والنقش والنحت بدون إيحاءات .

---

(١) د . أحمد مطلوب ص ١٠٥ . عبد القاهر بلاغة ونقد ـ د . شوقي ضيف ١٦٥ البلاغة تطور وتاريخ .

فالصورة تنطق بماتملك من معانٍ ، والنقش يرى بمافيه من إبداع لوضع النمانم والأشكال والألوان . فالأشكال المنحوتة تعبر عما فيها من لمسات فنية تنبض بالواقعية والجمال ، وكذلك هو حال النظم الذي يتواصفه الفصحاء والبلغاء ، يعبر بمافيه من مقومات متكاملة لشدة الصلة بين اللفظ والمعنى وحسن أداء الدلالة ؛ لأنها عملية تمثل وجوداً متكاملاً بعيداً عن الجزئية ، فيقول عبد القاهر : « ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه له وترتيبه إياها إلى مالم يتهد إليه صاحبه . فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم »[1].

وفي نظم مثل هذا نقتفي فيه آثار المعاني ونتحسسها ، ونتتبع ترتيبها في النفس الإنسانية ، ليتضح لنا فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وحسن انسجام المعاني في ذاته .

وأما (ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق) فهو نظم غير مقبول عنده حتى يكون لوضع كل لفظة ومعنى علة تقتضي كونه في المكان المناسب له ، بحيث لايصح وضع كلمة في غير مكانها في النظم القائم على توخي معاني النحو .

ومن خاصية توخي معاني النحو أن تتحد أجزاء الكلام في بناء محكم لااعوجاج فيه ، بناء متماسك بجميع صفوفه وأركانه بحيث تبقى النظرة كلية ، تجمعه روابط الوحدة العضوية ، يبرز فيه التناسق العام بجميع جهاته .

« واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ، ويغمض المسلك في توخي المعاني

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٦١ .

التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثان منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً ، وأن يكون حالك فيها حال الباني ، يضع بيمينه ههنا في حال مايضع بيساره هناك »[1].

فلولا التناسق والإبداع في الرصف لما كان هناك جمال للمبنى ، ولولا حسن الصنعة والابتكار في المعاني لما كان هناك حسن نظم ، فالإعجاب للمشهد الكلي قادم من مقوماته المتممة لبعضها بعضاً ، ذلك هو حال النظم في شكله ومضمونه وفي إطاره العام .

لا يمكن للفظة الواحدة أن تكون صفة من الحسن والرشاقة والفصاحة وهي منفردة ، بل حسنها كامن داخل نظم متكامل معبر عن معان وإيحاءات وجدت بوجود الكل من معنى ولفظ ، وليس بوجود الجزء .

فالألفاظ تقع مرتبة حسب المعاني المرتبة في النفس ذلك : « أنك ترتب المعاني أولاً في نفسك ، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك أثناء اتحاد أجزاء الكلام داخل تعبير لغوي »[2]. وتعظم المزية في حسن ارتباط ثانيه بأوله وأن يوضع المعنى وضعاً واحداً في النفس ، وأن ينظم الكلام كحبات اللآلئ في عقد فريد تعشقها العين ويستهويها القلب . ذلك هو النمط العالي والرفيع من التعبير .

يقول عبد القاهر في مثل هذا النظم :

« واعلم أن من الكلام ماأنت ترى المزية في نظمه الحسن كالأجزاء من الصبغ

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٤ عبد القاهر الجرجاني .

(٢) نفس المصدر ص ٣٤٦ .

تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين ... ومنه ماأنت ترى الحسن يهجم عليك منه دفعة ، ويأتيك منه ما يملأ العين غرابة حتى تعرف من البيت الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحذق ، وتشهد له بفضل المنة وطول الباع »[1].

يطلب عبد القاهر من ناظم الكلم أن يكون صاحب ذوق في رصفه للمفردات ، كناظم حبات اللآلئ في سلك يمنعها من التفرقة بحيث ترى في العين كمجموعة واحدة .

ب ـ قانون يجمع اللفظ والمعنى :

يضع عبد القاهر قانوناً لهذا النظم الجامع للفظ والمعنى ؛ ليسير عليه كل من طلب النظم السليم والتعبير الراقي ، لإيمانه الشديد بشدة ارتباط الفكر باللغة ، ومتانة التحام اللفظ بالمعنى داخل نظم الكلام فيقول :

« واعلم أن معك دستوراً لك فيه ـ إن تأملت ـ غنى عن كل ماسواه ، هو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر ، وذاك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك ... فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام ... وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام في مثالك : أزيد قام ، غيره إذا قلت : أقام زيد ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر . ويكون قولك : زيد قام ، وقام زيد سواء . ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب »[2].

---

(١) نفس المصدر ص ٦١ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٩٣ .

ثم إنه لايتصور أن يكون لمعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر ، إذا كان مما يدرك بالفكر ويتجدد به العلم عند سماعنا للكلام ؛ لأن هذه الأمور من باب المحال في دلالة الألفاظ اللغوية .

« واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها ببعض حتى تصير قطعة واحدة »[1] إذا كانت الصورة المطلوبة في نظم معين حسب ما نرتجيه ونطلبه من توخي معاني النحو بين الكلم ، علينا قصد إبرازها في أقصى غاية من الوضوح والظهور والانكشاف .

وإن هذا النظم الرفيع عمل يستعان عليه بالفكر ، لأنّه من باب المحال أن تفكر في شيء دون أن تصنع فيه شيئاً ، فالمعاني هي الأصل في تفكير عبد القاهر ونظمه لذلك يقول :

« وذلك أنه لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أن تتغير المعاني ، والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها ، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها ، علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة »[2].

٣ ـ المعاني هي الأصل في التعبير :

إن غاية مايسعى إليه عبد القاهر من نظريته هو الوصول بتعبيراتنا اللغوية إلى مستوى رفيع ؛ ليأتي التعبير عن المعاني مساوي الحقيقة الراسخة في نفس السامع والقارئ والمتكلم ، دون زيادة أو نقصان ، ودون حاجة إلى اجتهاد في تأويل أو تفسير ، بل يجب أن تأتي صور الكلام مساوية المعاني صورة بصورة ، حسا وحركة وحيوية ولوناً ومفهوماً دون ملابسة .

---

(١) نفس المصدر : ص ٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٢٤٢ .

ويبدي عبد القاهر رأيه في هذه الميزة اللغوية :

« واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة ، من غير أن تغير من لفظه شيئاً ، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر . وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير ، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير . وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورط كثيراً من الناس في الهلكة ، وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة إلى هذا العلم ، وينكشف معه عوار الجاهل به »[1].

وأي تبديل في التفكير يجب أن يتبعه تبديل في الكلام زيادة أم كثرة ، وأي اضطراب بالفكر يتبعه اضطراب في تركيب الكلام ، ويبدل من صورة حقيقة المعاني ، فتبديل المعاني من موضع إلى آخر ومن مجال إلى مجال يتبعه لامحالة تبدل بالألفاظ ؛ لأن الألفاظ تتبع المعاني في كل تغير كبير أو صغير .

وهي أردية لها وأوانٍ توضع فيها وتنتقل بها من موضع إلى آخر ، فالتلازم والتلاحم بينهما شيء حتمي ، كما هو الأمر في حالة السوائل الموضوعة في الأواني المستطرقة ، إلا أن المعاني بالنسبة للألفاظ تكون أشد التحاماً من التحام السوائل في أوانيها .

ويؤكد عبد القاهر هذا الرأي بقوله :

« فأما إذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى على مامضى من البيان . وأن صور المعاني لاتتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك

---

(١) نفس المصدر : ص ٢٤٣ .

اتساع ومجاز ... وأن لولا المعاني لما كانت هناك ألفاظ ... وأن اللفظ تبع للمعنى في النظم »[1].

لم يعد هناك شك في أن المعاني هي الأصل عند عبد القاهر في كل عملية نظم ، والألفاظ تتبع المعاني ؛ لأن الألفاظ عبارة عن صورة صوتية تحمل المعاني ورموز تحركها داخل الذهن ، من أجل هذا ظنها البعض أنّها الأصل في عملية التعبير.

فالألفاظ المسموعة والموجهة نحو المخاطب تحمل في طياتها المعاني المطلوب إيصالها للسامع ، فتحل في نفسه وفكره بعد سماعه للألفاظ

وإن هذه الألفاظ كانت مرتبة في نفس المتكلم حسب المعاني المترتبة في ذاته وذهنه ، وفق الارتباط المتين بين اللغة والفكر .

ويوضح عبد القاهر هذه الفكرة بقوله :

« فإن قيل : النظم موجود في الألفاظ على كل حال ، ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذي تزعمه في المعاني مالم تنظم الألفاظ ، ولم ترتبها على الوجه الخاص ، قيل : ... أن تنظر ، أن تتصور ، أن تكون معتبراً مفكراً في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله ... واعلم أن ماترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني ؛ فإنها لامحالة تتبع المعاني في مواقعها . واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك . هذا مالا يجهله عاقل »[2].

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٧٥ .

(٢) نفس المرجع : ص ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٣٨ .

وإذا انعدم النظم والترتيب في الكلام كان ذلك دليلاً على فساد النظام والابتعاد عنه ، ومن هنا ندرك صحة آراء عبد القاهر من أن الألفاظ هي التي تتبع المعاني .

عبد القاهر من أنصار الصياغة :

يعتبر عبد القاهر في نظريته اللغوية هذه من أنصار الصلة والالتحام بين اللفظ ومعناه وعدم إمكانية الفصل بينهما بفاصل ، وأن الصلة وثيقة وقوية بين الفكر واللغة ، وأن عملية الفكر اللغوي هذه تتم في آن واحد ، فالكاتب حينما يكتب رسالة أو رواية ، والشاعر حينما ينظم قصيدة لا يفكر في الألفاظ ولا يطلبها بأي حال من الأحوال ، بل يطلب المعنى فتجيء ألفاظه حسبما طلبه من معان .

فالأديب حينما يكتب لا يفكر بالألفاظ ولا يطلبها ، وإنما يطلب المعنى ، وإذا ظفر به فاللفظ معه إزاء ناظره ، يعني ذلك أن عملية التفكير بالمعاني سابقة لعملية التفكير باللفظ .

يقول عبد القاهر : « أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني ، وتعمل الفكرة هناك ، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ ، وقفوت بها آثارها ، وأنك إذا فزعت من عملية ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها ، والعلم بموقع المعاني في النفس علم بموقع الألفاظ الدالة عليها في النطق »[1] .

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٤٢ ـ ٤٣ . وانظر : د . أحمد مطلوب ص ١١٦ . د . أحمد مطلوب ، القزويني ص ٢١٣ .

ويرفض عبد القاهر أن يكون في الألفاظ وحدة فكر ، وأن الذي يجعل في الألفاظ فكراً لايخلو من أحد أمرين :

أولهما : أن يخرج هذه المعاني من أن يكون لواضع الكلام فيها فكر ، ويجعل الفكر كله باللفظ .

وثانيهما : أن يجعل له فكراً في اللفظ ، مفرداً عن الفكرة في هذه المعاني .

والواقع أن المعنى هو الذي يفكر فيه الأديب ، أما الألفاظ فتتبع المعاني ، ولايمكن للمعاني أن تتبع الألفاظ .

ونجد لهذه الأفكار صداها في العلم اللغوي الحديث في الفكر العربي والغربي ، ممايدل على رقي الفكرة عند عبد القاهر وتقدمها على عصرها ، وتستمر في ثباتها حتى عصرنا الحالي .

ونذكر بعض اللغويين والمفكرين المؤيدين لهذه الأفكار أمثال نودييه وقوله : من أن الكلمة ثمرة للفكرة .

وجوبير بقوله : عندما تصل الفكرة إلى تمامها تصيح بكلماتها .

هذه هي فكرة علمية لنظرة عبد القاهر اللغوية وقيمتها العلمية ، في تقديره للعلاقات اللغوية القائمة من التحام اللفظ بالمعنى ، ومتانة العلاقة القائمة بين اللغة والفكرة والتي سنوضحها بجلاء بفصل خاص بها .

إلا أن رؤية عبد القاهر في هذه المضامين اللغوية انتابها بعض التناقض برؤيته أن المزية للمعنى ، معنى اللفظ لا اللفظ نفسه ، ويرى تارة أخرى أن المزية باللفظ والنظم بقوله :

« واعلم أن الداء الدوي والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر

بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى .

ويقول : مافي اللفظ لولا المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟!

فأنت تراه لايقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة وأدباً ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مال إلى اللفظ شيئاً ورأى أن ينحله بعض الفضيلة لم يعرف غير الاستعارة »[1].

وعبد القاهر بكل ماقدم من أفكار ليس من أنصار الألفاظ من حيث هي كلم مفردة ، وليس من أنصار المعاني التي هي أساس كل تركيب لغوي مع الإحساس بالتلاحم العضوي بين الألفاظ والمعاني .

يقول عبد القاهر :

واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب والفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة .

إنما هو من أنصار الصياغة السليمة والتصوير الفني للمعاني على حقيقتها . فقد سوى بين خصائص اللفظ والمعنى ، وجعل منها كلاً عضوياً واحداً يعتمد على الصياغة التي برزت ونضجت في عصره وعلى يديه .



(١) دلائل الإعجاز : ص ٤٤ . وانظر : بلاغة أرسطو ص ٣٧١ ود . أحمد مطلوب : ص ١٢٧ .

الفصل الخامس

القيمة العلمية لنظرية النظم

التصوير الفني :

رأى عبد القاهر أن للتصوير الفني في العبارة القرآنية قيمة عظمى لا تعادلها قيمة في نظم العبارات وتراكيب الكلام ، فأطال الحديث عن التصوير في كتابيه (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز) موضحا الوسائل والأساليب التي تجعل الصورة حسنة مقبولة في نظم العبارة اللغوية عند العرب .

تناول مسألة التصوير الفني تناول الأديب المبدع والفنان في الرسم والموسيقا والنحت والصناعة والنقش والنسج والألوان لإدراكه أهمية هذه القضية ، بعيدا عن مسايرة السابقين من السلف في تشبيه نظم الكلام بغيره من الفنون .

وعبد القاهر بإحساسه المرهف وذوقه النامي ، يقارن صياغة الكلام بصياغة المعادن النفيسة ، ونسج الكلام بنسج الحرير ، وترتيب النظم بالتصوير المبدع بقوله :

« ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار »[1] .

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٦٩ .

ينظر عبد القاهر إلى الفضة الحاملة لتلك الصنعة ، وإلى الذهب الذي وقع فيه العمل ، ويمعن في جودة الصناعة ورداءتها ؛ ليعرف الفضل والمزية في نظم الكلام وجودة المعاني ، وأنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاما من غير روية وفكر ، وأن الأدب أرقى الفنون ، لمكانة الفكر والروية فيه ؛ ولأن أسلوبه يغاير بقية الأساليب الأخرى .

فسبيل المعاني كسبيل الأصبغة والأحجار الملونة التي نعمل منها الصورة والنقش ، ولا معنى للنقش والتصوير بدون إيحاءات ، وتحسن الصورة بما تملك من مقومات فنية ، ويرى النقش بما فيه من إبداع ، أحسن فيه وضع النمنم بألوانها وأشكالها مع رقة الإحساس بالترابط العضوي بين الألوان والصورة وفيما عبرت عنه ، لتمثل جميعها وجودا متكاملاً خلقته الألفاظ بانسجامها مع المعاني لذلك :

« ترى الرجل قد اهتدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه له وترتيبه إياها إلى مالم يهتد إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم »[1] .

فدور الألوان والأصباغ والنقش والنمنة وحسن إيداعها في أماكنها كحسن استخدام المعاني وإبرازها في نظم من التعبير .

وعبد القاهر في تقريره للصورة والتصوير الذي أفاض عنه الكلام قد أبرز قيمة التصوير الفني في نظم العبارة ، وأن هذا التصوير يكمن في ترتيب الألفاظ

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٦١ ، انظر : د . أحمد مطلوب ص ١٦٢ ـ ٢٥٤ القزويني وشروح التلخيص .

حسب ترتيب المعاني في النفس مع التأليف بينهـا في صورة مزدهرة للأديب يبتكرها ويقصد إليها .

وتكبر قيمة التصوير الفني عند عبد القاهر من اهتمامه بالصياغة وبالمعاني ، وأن دور الألفاظ في هذا المجال ليست أردية وألوانا فحسب تكسو المعاني وتجللها بحلة رائعة ، بل تمثل الصورة بألوانها وملامحها التي أرادها صاحب النظم بنظمه .

« وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة »[(١)] .

ويقول : « لأن النظم والترتيب في الكلام كما بينا عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها ، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة ، فيتوخى فيها ترتيبا يحدث عنه ضروب من النقش والوشي »[(٢)] .

فمن الطبيعي أن ينظر إلى ما يقصده واضع الكلام ، وبما يحصل عنده من الصورة والصنعة من تنظيم وإبداع ، وأن الفضة والذهب لن تكون خاتماً أو سوارا أو غير ذلك من أصناف الحلي إلا بما يحدث فيها من مهارات وعجائب صنعة ، لتكون في أبدع صورة وأحسن حالة .

ومن أجل عبد القاهر ، وظاهرة التصوير الفني في القرآن الكريم كتب سيد قطب فصلا خاصا توج به كتابه (التصوير الفني في القرآن) معتبرا التصوير الفني هو الأداة المفضلة في التعبير عن الصورة الحسية والمعاني الذهنية والحالة النفسية ، وخاصة في أسلوب القرآن الكريم . يقول سيد قطب :

إن فضل عبد القاهر في تقريره هذه القضية عظيم ، ولو خطا خطوة واحدة في التعبير الحاسم عنها لبلغ الذروة .

---

(١) نفس المصدر : ص ٢٣٦ .

(٢) نفس المصدر : ص ٢٣٣ .

« إن طريقة الأداء حاسمة في تصوير المعنى ...
إن فضل الطريقة التصويرية في القرآن عظيمة ، وهي التي جعلت للمعاني والأغراض والموضوعات الدينية صورتها التي نراها »[1] .

وهناك آفاق أخرى وراء التصوير الفني في القرآن ، فهو تصوير بالحركة ، وتصوير بالإيقاع ، وجرس بالكلمات ونغم بالعبارات وموسيقا مع السياق ، تصوير حي منتزع من عالم الأحياء ، تصوير مصور للمشاعر والوجدان ، تتفاعل فيه المعاني لتعبر عن الحس والفكر والذوق بأفضل حلة من اللفظ .

ويمكن أن نضيف لهذه الظاهرة الفنية ظواهر أخرى ساهمت إلى حد بعيد في إبراز القيمة العلمية لنظرية النظم عند عبد القاهر ، فمن هذه الظواهر : ظاهرة الإيقاع الموسيقي الناشئة من تخير الألفاظ ونظمها في نسق خاص ، وهي أوضح ما تكون في الأسلوب القرآني ، وعميقة كل العمق في بنائه الفني ، ثم ظاهرة التناسق الفني في التعبير مع المعاني النحوية والبلاغية ، والفصاحة مع التناسق النفسي في ترتيب المعاني في النفس الإنسانية ، والذي تنبه إليه الكثيرون ، ثم تكلم عن التناسق في الانتقال من غرض إلى غرض من أجل الوصول إلى أعلى درجات التناسق الفني المتوفر في آيات القرآن الكريم .

لأن الجمال الفني في السياق العام يرجع إلى المعاني المرتبة في النفس دون الألفاظ التي لابد أن تأتي حسب مقتضى الحال ، لتحصل على الصورة المراد إبرازها .

ويعترف القرطاجني بقيمة التصوير وحسن التأليف بقوله :

« واعلم أن منزلة حسن اللفظ المحاكى به وإحكام تأليفه من القول المحاكى به ومن

---

(١) سيد قطب : ص ٣٥ ـ ٧٥ ـ ١٩٤ التصوير الفني في القرآن .

المحاكاة بمنزلة عشاقة الأصباغ ، وحسن تأليف بعضها إلى بعض وتناسب أوضاعها من الصورة التي يمثلها الصانع ، وكما أن الصورة إذا كانت أصباغها رديئة أوضاعها متنافرة وجدنا العين نابية عنها غير مستلذة لمراعتها »[1] .

فالنفوس والمسامع إذا كانت متدرجة من فن الكلام إلى فن مشابه له ومنتقلة من معنى إلى معنى مناسب له ، ثم انتقل بها من فن إلى فن من غير جامع بينهما وملاءمة بين طرفيها وجدت الأنفس في طباعها نفورا منه .

المعاني الثانوية وحسن الدلالة :

رأى عبد القاهر بعد دلالة الألفاظ على معانيها ، دلالة أخرى أسماها الدلالة الإضافية ، فخص الدلالة الأصلية بالمعاني الحقيقية ، وخص المعاني الإضافية بالدلالة الإضافية أو الثانوية ، أو كما أسماها الدكتور أنيس « بالدلالة الهامشية »[2] .

إذن فالدلالة عنده دلالتان أو نوعان من الدلالة : دلالة وضعية كدلالة الحجر والجدار ، ودلالة عقلية كدلالة الكل على الجزء ، أو كدلالة الشيء على معنى لازمه .

« فالدلالة العقلية لا تدخل في الفصاحة ، بينما دلالة الالتزام هي وحدها الخاصة بالفصاحة والبلاغة » وهي نفس الأفكار التي أدار عليها يوسف السكاكي أبحاثه حولها ، وتأثر بها الرازي والقزويني من أن فصاحة الكلام لا ترجع إلى اللفظ وحده دون المعاني ، وأن الدلالة العقلية تختلف عن الدلالة الوضعية ، مثال ذلك : دلالة الالتزام ، أي دلالة الكناية والمجاز والاستعارة ، وهي دلالة عقلية معنوية ، فللألفاظ دلالات ، وللمعاني دلالات ، ولو كانت المعاني الحاصلة داخل الألفاظ لما استحقت الألفاظ صفة الفصاحة والحسن .

---

(١) حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ١٢٩ .

(٢) د . إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ : ص ١٠٧ س ١٤ .

ويقول عبد القاهر بأمر هذه الدلالات :

« وإذ قد عرفت هذه الجملة فقد حصل لنا منها أن المفسر يكون له دلالتان : دلالة اللفظ على المعنى ، ودلالة المعنى الذي دل اللفظ عليه على معنى لفظ آخر ، ولا يكون للتفسير إلا دلالة واحدة وهي دلالة اللفظ ، ولا يكون هذا الذي ذكرت أنه سبب فضل المفسر على التفسير من كون الدلالة في المفسر دلالة معنى على معنى ، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى حتى يكون للفظ المفسر معنى معلوم يعرفه السامع ، وهو غير معنى لفظ التفسير في نفسه وحقيقته »[1] .

والواقع أن هناك محاسن تحصل بسبب الألفاظ ومحاسن أخرى قادمة من جودة المعاني .

فمن محاسن الألفاظ ، محاسن تنشأ عن الكتابة تعود إلى الحروف في ذاتها وحسن تلاؤمها ومجاورتها مع غيرها ، أمثال النظم في المقامات عند بديع الزمان الهمذاني والحريري .

تعود هذه الدلالات إلى نسج الكلام نسجا علميا هدفه إظهار البراعة بحيث يكون أحد الحروف معجماً ، ونظيره حرف مهمل بحيث يطرد فيه . ومحاسن أخرى تنشأ عن اللفظ من حيث هو لفظ ، يمكن إرجاعها لدلالة اللفظ الوضعية ، يتبعها محاسن تنشأ عن الدلالة المعنوية الفرعية توحي بمعنى المعنى ، لأن الكلام عند عبد القاهر على ضربين :

« ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة ، فقلت : خرج زيدٌ ، وبالانطلاق عن عمرو ، فقلت : عمرو منطلق ، وعلى هذا القياس .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٨٩ .

وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل ... كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف . ومن طويل النجاد أنه طويل القامة ... الخ

وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فههنا عبارة مختصرة ، وهي أن تقول : المعنى ومعنى المعنى »[1] .

ويعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة أو وسيلة أو بمعنى المعنى ، وعلى السامع أن يعقل من اللفظ معنى معيناً ، ثم يفضي به ذلك المعنى إلى معنى آخر يعقله السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنىً ثانيا هو الغرض .

كان اهتمام عبد القاهر كبيرا بالمعاني الإضافية ، وكذلك حال من جاء بعده من السلف ، فأبرزوا دلالات الألفاظ على حقيقتها بأنها تشير إلى معان يدركها السامع في تعبير معين ، وأن المعاني ذاتها توحي بمعان أخرى تدل على ماللألفاظ من إيحاءات تتعاون جميعها في أداء وظيفتها ؛ كي تبرز المعاني وتجعلها جلية بارزة ؛ وليكون للتفسيرات دلالة واحدة على المعاني المقصودة ، فتحدد مداها وتبرز سمات العلاقة القائمة بين اللفظ والمعى .

ويعترف حازم القرطاجني بهذه الدلالة التي تكشف عن المعاني الموجودة خارج الذهن فيقول :

« وإذا عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود خارج الذهن والتي

---

(١) نفس المصدر : ص ١٧٣ .

جعلت الغرض بمنزلة ماله وجود خارج الذهن ، فيجب الإشارة إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلا ، وإنما هي أمور ذهنية محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها »[1] .

ويشير عبد القاهر إلى أهمية دلالات الألفاظ ودلالاتها المعنوية بصورة خاصة فيقول :

« وكذلك إذا جعل المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هيئة ، ويتشكل بشكل يرجع المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية ، ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهره وحيث لايكون كناية وتمثيل به ولا استعارة ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى . وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ »[2] .

إن الارتباط شديد بين اللفظ والمعنى ، وتلعب الألفاظ دوراً هاماً بكل ماتملك من مقومات خلال تعبير معين بدلالاتها لتؤدي دورها في خدمة المعنى ، وقد يتعرض التركيب اللغوي إلى نوع من العلل التي تصيب المعاني ؛ فتظهر بصورة يختلف فيها اثنان في التأويل والتفسير .

والذي يطلبه عبد القاهر من الدلالات اللفظية أن تؤدي دورها في نقل الصور السمعية إلى فكر السامع بقدر مافي نفس المتكلم من معانٍ مرتبة في ذاته ، فإن أقل تشويه في بناء الدلالة يتبعه تشويه في الصورة .

لذلك يقول عبد القاهر :

« فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على مامضى من البيان »[3] .

---

(١) حازم القرطاجني : ص ١٦ المرجع السابق .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ١٧٤ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ١٧٥ .

يريد أن يصل بالنظم إلى درجة الرقي والكمال ، بجعل الألفاظ في مواضعها داخل التعبير اللغوي لتأتي المعاني على حقيقتها دون زيادة أو نقصان ، وهي نظرية الترابط التي ينادي بها رجال الفكر والفلسفة ، وهي الرمزية الجمالية التي يعالجها أو يعترف بها اللغوي الأوربي والعربي في العصر الحديث ، من أجل هذا كانت نظرية النظم ، ومن أجل هذا أولاها الدارسون واللغويون رعايتهم واهتمامهم ؛ لما لها من مكانة علمية في مجال البحث اللغوي .

وتوضيحاً لما تقدم يقول عبد القاهر :

« واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة ، من غير أن تغير من لفظه شيئاً ، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير ، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر »[1] .

إن الدلالة هي إثارة اللفظ للمعنى الذهني ، أي إلى مدلوله المترابط بين اللفظ والمعنى في كل لغة ، وإن هذه الدلالة لا يمكن أن تكون مرادفة للمعاني . لأن اللفظ يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه ، لاالشيء ذاته ، ويكون الانتقال إلى الأشياء الحسية عن طريق هذه الصور الذهنية إلى المفاهيم القائمة في صدور الناس وأذهانهم . وأن هذه المعاني المتكونة في أذهان الناس هي الجسر الموصل بين عالم الأسماء وعالم الأذهان .

من أجل ذلك عني المفكرون في الماضي والحاضر بشأن اللغة ضمن مسائل الألفاظ ودلالاتها ، وبحثوا في العام والخاص من أمر اللفظ ، وبالحقيقة والمجاز ،

---

(١) نفس المصدر : ص ١٧٥ ، وانظر : د . مندور ، الميزان : ص ١١٢ ، ودلالة الألفاظ : ص ١٠٩ ، ود . شوقي ضيف : ص ٢٧٨ .

بحيث لاتخرج الألفاظ عن كونها رموزا للأفكار التي أكدها كثير من اللغويين المحدثين والنقاد العالميين ، ولدلالة الألفاظ على معانيها عناصر عديدة ، كالصورة الصوتية التي يحدثها المتكلم ، ثم الصورة الذهنية التي أثارها الكلام في ذهن السامع والتي هي المعنى ، والمعنى هذا هو الصورة المتكونة في ذهن السامع نتيجة تجاربه الحسية .

« وإن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان ، فكل شيء خارج الذهن فإنه إذا أدرك جعلت له صورة في الذهن تطابق لما أدركها »[1] .

وتقودنا هذه القيمة العلمية من هذا الجانب إلى البحث عن قيمة علمية أخرى داخل نظرية النظم لها مكانتها في علم اللغة العام ، وأثرها في الماضي والحاضر عند المفكرين اللغويين ، ألا وهي قيمة معاني النحو ، ومن القيم العلمية التي تنبه إليها عبد القاهر وقسم أبحاثها وحدد مداها وأدار عليها نظريته هي معاني النحو في نظرية النظم ، النظم المبني على مقتضيات علم النحو ودقة العبارة في أداء وظيفتها على أفضل مايمكن لجعل المزية عائدة إلى النظم بشكل عام .

القيمة العلمية لمعاني النحو :

« وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلاتزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلاتخل عنها بشيء منها »[2] .

وقد أشرنا إلى أقسام هذه المعاني في فصلنا السابق المتعلق بأقسام نظرية

---

(١) حازم القرطاجني : ص ١٨ . وانظر : محمد المبارك : ص ١٦٨ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ١١٦ ، وانظر : إبراهيم سلامة بلاغة أرسطو ص ٣٢٩ .

النظم ، ونعود لنؤكد قيمة هذه المعاني وقوانينها لنسلك سبيلها في الوصول إلى نهج لغوي صحيح .

ويقصد عبد القاهر من هذه القيم المعاني الإضافية التي يصورها علم النحو دون الهدف إلى موضوعية الفاعل أو المفعول مثلا ، إنما الهدف من ذلك الإشارة إلى وجهيها في نظم صحيح معين ، لأن مزية النظم متكاملة تفوق كل المزايا الجمالية ، وعبد القاهر باعتباره نحوياً بارعاً يرفض أن تقتصر مهمة النحو على صحة التركيب من الناحية الإعرابية .

فالفعل أساس في الجملة ، والصفة والظروف تدلان على العلاقات المتصلة بالفعل والاسم ، وبعض الكلمات لانحتاج إليها إلا في تقرير العلاقات المنطقية بين الأفكار ، أمثال الضمائر والحروف وأسماء الإشارة ، فهي روابط منطقية للدلالة وليس لها في ذاتها معنى تام .

« فالفعل يبحث عن الفاعل ، والصفة تبحث عن موصوف ، والظرف يبحث عن مستقر للجملة » . لذلك كان يهيب ابن جني بالنحويين أن يتركوا المعنى على ماهو عليه ، وأن يقتصروا بمحاولاتهم على أوجه الإعراب الملائمة للمعنى من غير مساس بالمعنى نفسه .

فقد يستطيع المرء التعرف على المعنى مع اللفظ ومدى مراميها ، بأن يضع لفظة مكان لفظة ، تبعاً لتغير المعنى من غير تغير كبير فيه إذا استعملت المترادفات والمتقاربات من الألفاظ ، ويستطيع المرء أيضاً تبديل صورة بصورة حسبما يتراءى له في الحقيقة أو في الوهم أو في الخيال ، ولكنه في الوقت ذاته لايستطيع أن يبدل من نظام نظم الكلام شيئاً ، إذا أراده في صورة خاصة وفق المعنى الذي يريده بالألفاظ التي يختارها ، لأن تغير النظم سيقلب العبارة رأساً على عقب ويخرجها من مخرج لاتحس النفس معه الإحساس الأول قبل عملية

التغير بالرغم من احتفاظ الكلام لمعناه . ويقول عبد القاهر :

« واعلم أن من الخطــأ أن يقسم الأمر في تقــديم الشيء وتــأخيره قسمين ، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض »[١] .

فالمزية المطلوبة أولا وأخيراً للنظم ، وإن الألفـاظ تقع مرتبـة على الورق أو في النطـق إذا كانت المعـاني مرتبـة في النفس ترتيبـاً طبيعيـاً ، لتحصـل الصـورة المرادة ، ويرجع هذا الترتيب جملة إلى ترتيب المعاني دون انتقاء الألفاظ .

ويعترف القرطاجني بهذه القيمة ويؤكدها بقوله :

« ويحسن أيضـاً أن يقصـد تنويـع الكـلام من جهـة الترتيبـات الـواقعـة في عباراته ومادلت عليه بالوضع في جميع ذلك والبعد به عن التواطؤ والتشابـه ، وأن يؤخذ الكلام من كل مأخذ حتى يكون كلاً مستجـداً بعيـداً عن التكرار ؛ فيكون أخف على النفس وأوقع منهـا بمحل القبـول ، ويقتـدر على هـذا بمعرفـة كيفيـات تصاريف العبارات وهيئات ترتيبها وترتيب مـادلت عليـه ، وبـالبصيرة بضروب تركيباتها وشتى مآخذها .... وللحيل التي تنتظم بها تلـك العبـارات على الهيئـات المختارة لمسلك الوزن ... أو بإبدال لفظة مكان لفظة أو تقديم وتـأخير ، وبسرعـة التنبيه للموضع الذي تطابقـه العبـارة من الوزن في ترتيب الحركات والسكنـات ، فيطبعها في ذلـك الموضع ، ويصلهـا بمـا قبلهـا بزيـادة أو نقص أو بـإبـدال أو غير ذلك »[٢] .

إن من خصائص توخي معـاني النحو وقيمتهـا العلميـة في مجـال الفكر اللغوي الغربي إذا اتحـدت أجزاء الكلام في بنـاء محكم لااعـوجـاج فيـه ، متماسـك الأحكام

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٧٥ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٦ .

بجميع صنوفه وأحكامه وأركانه . بحيث تكون النظرة للتراكيب اللغوية متكاملة ، هي نظرة كلية بعيدة عن الجزئية ، نظرة إعجاب وتقدير للتناسق العام بين جميع أركانه ، وإنه لامعنى للنظم غير توخي معاني النحو فيا بين الكلم لتبلغ الوضوح والظهور ، والانكشاف إلى أقصى غاية .

يقول عبد القاهر في توخي معاني النحو :

« هذا ، وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيا بين الكلم ، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور »[١] .

« ولا يكون الضم فيها ضماً ولا الموقع موقعاً حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو ، وأنك إن عمدت إلى الألفاظ ، فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو ، لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً »[٢] .

« ذلك لأنه إذا كان لايكون النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيا بين الكلم كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية في النظم ، ثم لايطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخيها بين الكلم »[٣] .

« ويجب أن تتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها ببعض ، ويشتد ارتباط ثان فيها بأول ، وأن تضعها في النفس وضعاً واحداً ، وأن تكون حالك فيها حال الباني ، يضع بيمينه ههنا في حال مايضع بيساره هناك »[٤] .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٩٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٤٠ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٦٤ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٤٠ .

ذلـك هو حـال معـاني النحو في النظم ، وأن لانظم بـدون مقومـات ، وتلي هذه القيمة قيمة الفصاحة والبلاغة وحسن التناسق بالشكل والمضمون العام .

قيمة الفصاحة في النظم :

سبقت الإشارة إلى الفصاحة والبلاغـة وسمات تطورهـا عبر العصور اللغويـة وخاصة في لغتنا العربية ، وإن الدلالة العقلية لاتدخل في الفصاحة ، بينما دلالـة الالتزام هي وحدها الخاصة بالفصاحة والبلاغة .

وإن الفصاحة صفة للفظ ، صفة تدرك بالسمع ، معقولة يـدركهـا الـذوق ، لكنهـا صفـة مرحليـة ، نرى اللفظـة فصيحـة في موضع وغير فصيحـة في مواضـع أخرى ، وهي صفة مكتسبة من المعاني .

فيقول عبد القاهر :

« لاتخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسـة تـدرك بـالسمع ، أو أن تكون صفة معقولة تعرف بالقلب ، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسـة ؛ لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السـامعون للفـظ الفصيح في العلم في كونه فصيحاً »[١] .

وإن الفصاحة هذه صفـة للكلام من أجل مزيـة تكون في معنـاه ، ولايمكن أن تكون بحد ذاتها خاصة باللفـظ ذاتـه مجردة عن المعنى ، وهي أمور لاتخفى على من يملك المعرفة ومقـدرة التمييز للأشيـاء ، لأن المعـاني الحـاصلـة من مجموع الكلام هي أدلة على الأغراض والمقاصد .

ثم إن الفصـاحـة : « تكـون في المعنى ، وإن المـزيـة التي من أجلهـا استحـق

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٢٣٦ .

اللفظ الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل : إنها تكون فيه دون معناه ، لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظة : إنها فصيحة ، أن تكون تلك الفصاحة واجبة لها في كل حال ، ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك »[1] .

لأن النظم والترتيب في الكلام عمل يعمله المؤلف في معاني الكلم وليس في ألفاظها .

ويعترف عبد القاهر بالمعنى المتداول للفصاحة في عصره والذي توصف به المفردات بأن الكلام قسمان : قسم تعزى المزية فيه والحسن إلى اللفظ . وقسم تعزى فيه المزية للنظم ، وأن مردود الفصاحة ينبغي أن يرد إلى حسن المعاني كما أشرنا سابقاً ، وأن فصاحة الألفاظ وبلاغتها لاترجع إلى الألفاظ بشهادة الصفات التي ذكرناها ، وإنما ترجع إلى صورتها وموضعها الذي تتجلى فيه والتي هي أوضاع اللغة ، بينما البلاغة صفة من صفات الكلام وليست من صفة المتكلم .

فيقال : كلمة فصيحة ولايقال : كلمة بليغة ... وبذلك لايمكن أن يكون الإعجاز باللفظة المفردة .

يقول عبد القاهر :

« وجملة الأمر أنا لانوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي فيه ، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقاً معناها بمعنى مايليها ، إن غرضنا من قولنا : إن الفصاحة تكون في المعنى أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح ، عائدة في الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل : إنها تكون فيه دون معناه لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظة : إنها فصيحة ، أن تكون تلك

---

(١) نفس المصدر : ص ٢٦١ ، وانظر : أبو هلال العسكري ص ١٦ كتاب الصناعتين .

الفصاحة واجبة لها بكل حال . ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك »[1] .

لقد شغلت الفصاحة ضمن قضيتي اللفظ والمعنى القدماء من السلف ، وانقسموا إلى قسمين : قسم مؤيد للفظ ، وقسم آخر مؤيد للمعنى ، وهي على العموم قضية هامة في علم الجمال الحديث في الفكر اللغوي .

فإن كان الجاحظ قد وضع معايير للفظ المفرد ، من تخير وسهولة بالمخرج وكثرة ماء وصحة طبع وجودة سبك وبعد عن التنافر ، فإن عبد القاهر قد أنكر تلك المميزات في فصاحة اللفظ المفرد ؛ لإيمانه بأن فصاحة اللفظ عائدة للمعنى ، وأن هذه الفصاحة لاتظهر إلا بعد أن نعد جملة من القول لإبراز تلك الدقائق والأسرار ، وبأننا لايمكن بحال من الأحوال أن نقدم اللفظ على المعنى من حيث فصاحة لفظه .

فقد ذهب عبد القاهر إلى أن الألفاظ لادور لها إلا خدمة المعاني ، وبأنها أوعية لها .

فالألفاظ عند عبد القاهر لاتتفاضل من حيث هي ألفاظ مفردة مجردة ، ولا من حيث هي كلمة مفردة ، وإن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها .

وقد تأثر بهذه الآراء كل من جاؤوا بعده أمثال الفخر الرازي والسكاكي والقزويني ، فكانت آراؤهم في الفصاحة عبارة عن تلك التعريفات المكثفة ؛ لأن السابقين للقزويني مثلاً لم يتركوا تعريفاً صريحاً للفصاحة ، وخاصة أن عبد القاهر لم يفرق بين الفصاحة والبلاغة والبيان ؛ لأنها عنده مترادفات لمسمى واحد .

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٢٦٢ و ٢٦١ ، انظر : د . أحمد مطلوب ص ٢٥٤ ، و د . شوقي ضيف ص ١٦٤ .

وتقودنا هذه الأبحاث إلى قيمة علمية هامة لها أثرها في الأبحاث اللغوية في العصر الحديث ألا وهي العلاقة بين الفكر واللغة .

العلاقة بين الفكر واللغة[1] :

أثارت قضية العلاقة القائمة بين الفكر واللغة بأهميتها ماضياً وحاضراً كثيراً من التساؤلات والتفسيرات ، وبعثت بعديد من الاتجاهات والأفكار .

رأى بعض العلماء والمفكرين في مجال الفكر اللغوي أن اللغة أداة الفكر وطريق الإنسان لإدراك الحياة .

وعرفها آخرون بأنها نشاط اجتماعي ووجداني تلازم الفرد في حياته ، وتمتد إلى الأعماق في كيانه ، وتبلغ إلى أخفى رغباته وخطراته .

وبأنها الرابطة الحقيقية الوجدانية بين عالم الإنسان وعالم الأذهان ، وأنها عنصر من العناصر الهامة في حياة الإنسانية جمعاء .

ويرى آخرون بأن اللفظ رمز للفكرة ، وأن الكلمة هي الوحدة الأساسية التي تتكون منها اللغة ، والتي تقابل المفهوم في ميدان الفكر .

بينما يرى آخرون أن اللغة شيء والفكر شيء آخر ، والفصل بين الفكر واللغة شيء ممكن .

إلا أن كثيراً من المفكرين يرى أن اللغة أساس الفكر ، والفصل بينهما بفاصل غير ممكن ؛ لأن اللغة ليست رداء للمعاني فحسب .

واللغة والفكر يسيران جنباً إلى جنب ، بل يتسايران معاً في عروق بعض ،

---

(١) انظر : محمد مبارك ص ١١٦ ـ ٢٢٢ ـ ٢٦٠ . ود . العقاد ص ٧٨ . والدكتور أنيس ص ١٦٠ (دلالة الألفاظ) . ومحاضرات جامعية ص ٣٢ الدكتور محمد وراد .

لتعطي الواحدة للأخرى دفعة الحياة والوجود ، فكلاهما جزء من جسم واحد .

ويمكن حصر هذه التفسيرات المختلفة والمتنوعة في اتجاهين مختلفين : اتجاه يفصل بين اللغة والفكر ، واتجاه آخر يرفض الفصل بينهما بحاجز .

ولتوضيح هذين الاتجاهين ، تجب النظرة المتفحصة في فكرنا اللغوي ، من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين الفكر واللغة ، وتحديد قيمتها ومداها وصلتها بين الماضي والحاضر .

الاتجاه الأول :

الفصل بين الفكر واللغة :

فصل أصحاب هذا الاتجاه بين الفكر واللغة ، واعتبروا العلاقة القائمة بين اللغة والعالم علاقة مباشرة ، قائمة بين الرمز وذات الشيء نفسه ، وأن اللغة في تعبيراتها المختلفة تصور تمام التصوير الأجزاء المختلفة في العالم ، وأن تركيب الكلام يجب أن يكون مساوياً لما فيها من أسماء للجماد والحيوان والنبات .

ويتقدم هذا الاتجاه في فكرنا اللغوي القديم الفيلسوف العربي جابر بن حيان بقوله :

« لو بلغت اللغة حد كمالها المنطقي لجاءت مفرداتها المختلفة مقابلة تمام المقابلة لما في الطبيعة من أشياء ، وبما فيها من صفات ، ومابينها من علاقات ، ولدل كل لفظ بعينه على شيء بعينه لايتعداه إلى غيره »[1].

ويؤكد هذا الاتجاه كل من الفارابي وابن سيدة ، وهو اتجاه متأثر إلى حد بعيد بماجاء به (أفلاطون) الفيلسوف اليوناني بافتراضه وجود عالم كبير لهذه

---

(١) د . محمد وراد محاضرات جامعية ص ١٤ ـ ١٨ ـ ٣٢ : ومحمد المبارك ص ١٩٦ . وصبحي الصالح : ص ٤٨ فقه اللغة .

الكائنـات الحيـة ، سماها بعـالم الأفكار ، أو بعـالم المثـل ، وأن لكل مفرد لغـوي مايقابله في عالم الأشياء ، وأن تركيب الكلام يلزم أن يساوي مافي عـالم المثل من أسماء .

وقد تـأثر بهـذا الاتجـاه بعض المتكلمين واللغويين في المـاضي والحـاضر ، ومن هؤلاء بفكرنا المعاصر : محمد المبارك في كتابه : (فقه اللغة وخصائص العربيـة) ، والدكتور صبحي الصالح في كتابه : (فقه اللغة) ، وجرجي زيدان في كتابـه : (الفلسفة اللغوية) ، عندما تعرضوا في أبحاثهم لدلالات بعض الأصوات اللغوية ، ونـادوا بـأن بعض هـذه الأصوات تـدل على معـانيهـا أينما كان وضعهـا في الكلمـة الثلاثية .

رد المحدثين على الاتجاه الأول :

لم يعط أصحـاب هـذا الاتجـاه توضيحـاً لمـدى صحـة هـذه العلاقـة وطبيعـة امتدادها إلى مجالات أخرى ، أهي قائمة بين الرمز والشيء ولاصلة لهـا بـالفكرة ، والتصور العقلي ؟ أم هي قائمة بين اللغة والفكر ؟ .

ولتـوضيـح ذلـك نلقي نظرة على آراء اللغـويين الأوربيين في هـذا المجـال . يقول العالم اللغوي (دي سي سير) في طبيعة العلاقة اللغوية :

« إن العلاقة اللغوية لاتخلو من الوحـدة بين الاسم والشيء ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية ، فالوحدة جامعة بين الاسم والفكرة ، والعلاقـة قـائمـة بين الكلمـة والفكرة التي هي في الـذهن ، ولايمكن أن يكـون من الكلمـة والشيء وحـدة واحدة »[1] .

ويؤكد جون بكس :

---

(١) د . محمد وراد محاضرات جامعية ص ٢٨ ومجلة المعرفة عدد ٢٠٢ ص ٩٠ .

« أن الاسم لايدل على الشيء بل يدل على فكرته في الذهن »[1].

وبهذين القولين ينتفي أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الاسم وذات الشيء نفسه والتي أكدها الاتجاه القديم ، لأن العلاقة قائمة بين الفكر واللغة ، ولايصح أن نفصل بينهما بفاصل .

إن اللغة نشاط اجتماعي ووجداني ، وإنها الرابطة الحقيقية بين عالم الإنسان وعالم الأذهان .

إلى أن رزقت العربية بعالم جليل فذ ألا وهو عبد القاهر الجرجاني عندما أدرك طبيعة العلاقة القائمة بين الفكر واللغة ، وأن هذه العلاقة طبيعية بين الألفاظ ودلالاتها ، وبأنها قائمة كوجود الحياة في الأجسام الحية .

جعل من آراء المعارضين للاتجاه الأول قاعدة علمية استمرت في ثباتها ونموها لتؤدي دورها في عالمنا اللغوي المعاصر ، فكان لعبد القاهر فيها دور كبير سبق بها عصره في لمحاته اللغوية الموفقة وفي إدراكه الجمال الفني في كتاب الله العزيز .

الاتجاه الثاني :

طبيعة العلاقة بين الفكر واللغة عند عبد القاهر :

كشف عبد القاهر عن طبيعة العلاقة القائمة بين الفكر واللغة بحسه النامي وذوقه السليم داخل الأسلوب القرآني .

فكانت آراؤه في ذلك وآراء كثير من المفكرين اللغويين واحدة في تحديد طبيعة هذه العلاقة وصحة وجودها .

ومانظريته في كتابه (دلائل الإعجاز) إلا هذا الترابط العضوي بين الفكر

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية محمد المبارك ص ١٥٧ ـ ١٨٩ . الدكتور محمود يعقوبي ص ٣٤٩ الوجيز في الفلسفة .

واللغة ، فجاءت آراؤه لآرائهم صورة لها وتفكيرهم لتفكيره تعبيراً عنها .

رأى عبد القاهر أن الألفاظ تخدم المعاني ، والمعاني هي الأصل في كل تعبير لغوي داخل نظم محكم ، فاللغة إذن غير الفكر ، مع وجود تلاحم بينهما في ارتباط عضوي محكم .

ورأى جون ديوي[1] نفس الفكرة حول طبيعة هذه العلاقة بأن اللغة غير الفكر ، مع وجود التلازم والترابط العضوي بينهما .

لم يفصل عبد القاهر بين اللغة والفكر إلا فصلاً مظهرياً ؛ لإيمانه بمتانة هذه الرابطة وبثباتها ، يرى المرء ذلك بعد إعداد جملة من القول في النظم كي تتكشف له أسرارها ودقائقها .

يقول عبد القاهر : « ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها ، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ... فلاصلة للفظة بصاحبتها إذا عزلنا دلالاتها جانباً ، ولأخذ الكلمة مكانها في العبارة ناشئ عن ارتباط معناها بجاراتها ، وترتيبها ناشئ عن ترتيب المعنى بالنفس »[2] .

ليس الغرض من نظم الكلام ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ، أو اللفظ إلى اللفظ كيفما جاء واتفق ، بل الغرض منه اقتفاء آثار المعاني وحسن ترتيبها في النفس ؛ ليتوضح منها حال المنظوم بعضه من بعض ، حتى يكون لوضع كل كلمة علة تقتضي كونها في موضعها هناك وحتى لو وضع في مكانها غيرها لم يصح ، وأن هذا النظم الذي اعتبر فيه حال المنظوم بعضه من بعض نظير

---

(١) د . محمد وراد ، محاضرات جامعية ص ٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٥ .

الصباغة والتحبير والنقش والنحت وكل مايقصد به التصوير ويتواصفه الفصحاء والبلغاء ، وتتفاضل فيه مراتب البلاغة والفصاحة .

يتضح من النص السابق طبيعة العلاقة العضوية التي لمسها عبد القاهر بين الفكر واللغة ، وعليها تتوقف درجة نجاح التعبير اللغوي ودلالته في إيداعه معنى معيناً ، وعليها تتوقف قوة ترابط الأفكار وترابط دلالتها مع دلالات الكلمات الأخرى .

ويدلي العالم اللغوي السويسري (دي سي سير) برأيه عن طبيعة هذه العلاقة قائلاً : « إنه لاكيان للغة إلا في ذهن الأفراد ، وعلى ذلك فلاوجود للأفكار بدون كلمات ، ولاحياة للكلمات بدون أفكار »[1] .

يقول عبد القاهر : « مافي اللفظ لولا المعنى ، وهل الكلام إلا بمعناه ؟! » .

هنا تبرز العلاقة بين الفكر واللغة قوية متينة طبيعية ثابتة ، فلاحياة لأحدهما بدون الآخر ، فكلاهما يشكلان قطعة عملة واحدة ذات وجهين : أحدهما لغة ، والوجه الآخر فكر .

ويؤكد هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم سلامة بقوله :

« إن الفكرة لاتظهر إلا إذا تجسمت في كلمة ، وإن الفكرة التامة تجد كلمتها ، وليس هناك تناقض بين الرأيين ، وإنما هناك نوع من التلازم ، فالمعنى يستلزم اللفظ ، واللفظ الدال على معناه لايفهم وحده فهماً تجريدياً ، وإنما يستدعي غيره .... وسواء أجلب اللفظ المعنى أم جلب المعنى اللفظ فالتلازم مطلب في كل تعبير منطقي »[2] .

---

(١) د . محمد وراد محاضرات جامعية ص ٧٢ .

(٢) إبراهيم سلامة ص ٢٨٠ .

ولا يستطيع المرء أن يأتي بالألفاظ مرتبة إلا بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه ؛ ليجيء التلاؤم والتلاحم بينهما قوياً ؛ لأن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان ، وكل شيء له وجود خارج الذهن ، تحصل له صورة في الذهن إذا أدرك .

وتنبه عبد القاهر إلى أطراف الترابط العضوي ، فأشار إلى الإعراب والموسيقا اللفظية ، وجمال الصورة وحسن الأسلوب والفكرة والرمز والتناسق والانسجام داخل جسم واحد ، بحيث يصعب على المرء أن يتخلى عن أي رابط ، وإلا كان التفكك والضعف وبطل الإعجاز .

هذا هو الترابط الذي يمنعك أن تبدل حرفاً واحداً داخل عبارة ويبقى المعنى بدون تغيير .

ويشير القرطاجني إلى تلك الأفكار قائلاً :

« وإذا عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود خارج الذهن والتي جعلت بالفرض بمنزلة ما له وجود خارج الذهن ، فيجب أن يشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلاً ، وإنما هي أمور ذهنية ، محصولها صورة تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها والتقاذف بها إلى جهات من الترتيب والإسناد »[١] .

وهكذا يجري التصرف في نظم العبارات كي تسير جنباً إلى جنب حسب التصرف بالمعاني ووفق ترتيبها بالنفس الإنسانية .

---

(١) حازم القرطاجني ص ١٥ .

ارتباط اللغة بالفكر :

يذكر الدكتور محمود يعقوبي في نظرية الترابط بين اللغة والفكر أثناء حديثه عن حقيقة العلاقة القائمة بين الفكر واللغة : « أن الكلام لايكون إلا بجملة تامة ... وليست الجملة تركيباً للكلمات بل هي حكم »[1].

ويذكرنا هذا القول بما رآه عبد القاهر بهذا الخصوص بقوله : « واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق لايمكن بيانها إلا بعد أن نعد جملة من القول في النظم »[2].

إن هذه الأسرار بكل مافيها من دقائق علمية تكمن داخل نظم جملة من القول ، أهمها حقيقة العلاقة القائمة بين اللغة والفكر بكل مقوماتها ، والتي تتجلى بحسن دلالة الألفاظ مع معانيها .

أضف إلى ذلك مافي العبارة من أسرار أخرى نحوية وموسيقية وتصويرية واجتماعية ورمزية وجمالية وصياغة .

ويؤكد عبد القاهر على شدة ارتباط الفكر باللغة وعدم إمكانية الفصل بينهما بفاصل ، وبأن عملية التفكير بالمعاني سابقة لعملية التفكير باللفظ بقوله :
« واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت ، أن تتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثان منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً ، وأن تكون حالك فيها حال الباني ، يضع بيمينه ههنا في حال مايضع بيساره هناك ، ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قول الله تعالى : ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ لم يزيدوا فيه »[3].

---

(١) الوجيز في الفلسفة ص ٢٤٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٦٤ .

الترابط العضوي بين الفكر واللغة :

إذن فالنظم عند عبد القاهر هو الترابط العضوي بين اللغة والفكر . ويؤكد علماء الفلسفة ، من أن التجربة والملاحظة المبدئية تشير إلى أن عملية التفكير سابقة لعملية التفكير باللغة ، وكثيراً ماتنبثق الفكرة في أذهاننا ونبقى نبحث عن العبارة التي تؤديها . وكما أن استعمالنا لأكثر من لغة واحدة للتعبير عن المعنى الواحد يكشف لنا أسبقية الأفكار بالنسبة للغة التي سنؤدي بها المعنى .

ويشير علماء اللغة إلى الفكرة السابقة وفي طليعتهم الأديب الفرنسي (جوبير) بقوله :

« عندما تصل الفكرة إلى تمامها تصيح بكلماتها »[1] .

ويردد صدى هذه الأفكار أديب وعالم لغوي فرنسي آخر بقوله :

« إن الكلمة ثمرة للفكرة ، فمتى نضجت الفكرة سقطت كما تسقط الثمرة الناضجة ، ولكنها تسقط على كلماتها »[2] .

ومن هنا ندرك رأي عبد القاهر من أن المعاني هي الأصل ، وهي المتحكمة بالألفاظ ، وهي فكرة أثبتتها الحقائق العلمية في العصر الحديث .

وهذا هو مكمن السر في كلام عبد القاهر حينما يدعو الأديبَ إلى المعنى والتفكير فيه قبل التفكير باللفظ ، ومتى دق المعنى وتحدد بات مرام اللفظ سهلاً يسيراً .

ويهيب عبد القاهر بالباحثين مرشداً إياهم إلى مزايا المعنى في نظم الكلام قائلاً :

---

(١) الوجيز في الفلسفة الدكتور محمود يعقوبي ص ٣٤٧ .

(٢) الوجيز في الفلسفة ص ٣٤٩ ـ ٣٥٢ .

« وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى ؟ وأنت إذا أردت الحق لاتطلب اللفظ بحال ، وإنما تطلب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك ... واعلم أن الذي هو آفة هؤلاء الذين لهجوا بالأباطيل في أمر اللفظ : أنهم قوم قد أسلموا أنفسهم إلى التخيل ... حتى عدلت بهم عن الصواب كل معدل ... وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني ؟ وهل هي إلا خدم لها ، ومصرفة على حكمها ،أو ليست هي سمات لها ، وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها ؟

فكيف يتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس ؟ إن جاز ذلك أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت ، ومأأدري مأأقول في شيء يجر الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال ورديء الأحوال »[1] .

إن عملية نظم الكلام وترتيبه ضمن الترابط العضوي بين الفكر واللغة تتطلب جهوداً فكرية في المعاني قبل عملية التفكير في تنظيم الألفاظ وترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس ، وتناسق دلالاتها ، كي تتلاقى معانيها على الوجه الذي يرتضيه العقل ويقتضيه علم النحو وقوانينه وأصوله .

إن عملية تنظيم الكلام وتركيبه النفساني يخضع لقوانين لغوية .

لقاء عبد القاهر مع المحدثين

أ ـ اللغة أساس الفكر :

يلتقي عبد القاهر مع المفكرين الغربيين بفكره الفذ ، ولمحاته اللغوية الموفقة ، عبر الزمن الشاسع ، داخل مجال البحث اللغوي في قضية العلاقة القائمة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٢ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٢ . وانظر عبد الواحد وافي : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ص ١٨٩ .

بين الفكر واللغة من أن لاكيان للغة إلا في ذهن الأفراد ، ولاوجود للأفكار بدون كلمات ، ولاحياة للكلمات بدون أفكار ، وبأن اللغة أساس الفكر ، وهي طريق الإنسان إلى إدراك الحياة ومعرفة الحقيقة ، بل إنها عنصر من العناصر الهامة في حياة الإنسانية جمعاء . تلازم الفرد في حياته ، وتمتد إلى الأعماق من كيانه ، وتبلغ إلى أخفى رغباته وخطراته .

يعترف (آلان) بأننا نفكر باللغة كباراً وصغاراً ، فالكبير بعد أن يكون قد تعلم اللغة ، فهو لا يستطيع أن يفكر دون لغة ، أو يفكر بأي لغة أخرى يتقنها ، ومن أن اللغة ليست علامة للتفكير ، بل إنها متداخلان يضم أحدهما الآخر ، فإذا كان المعنى يؤخذ من العبارة فإن العبارة ليست إلا وجوداً خارجياً للمعنى .

وكذلك حال شأن الطفل عندما يكتسب اللغة ويتعلمها تدريجياً ، فإنه يكشف عن أفكاره في العبارات التي يستعملها .

وقد سبق عبد القاهر إلى هذه الأفكار بقوله :

« وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحداً واحداً وتعرف محصولها وحقائقها ... ولايخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك ، لاتعرف من الألفاظ ، ولكن تكون المعاني ، المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على المقاصد والأغراض ... وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب ...

فترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لايستطيع أن يجيء بالألفاظ مترتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ماأعلمناك »[1].

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٢٨٠ ـ ٢٩٥ ـ ٣٠٨ . محمود يعقوبي الوجيز في الفلسفة : ص ٣٥٤ . (آلان) عالم نفس لغوي فرنسي .

ويؤكد مثل هذه الظواهر اللغوية حازم القرطاجني بقوله :

« إن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان ، فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه ، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيئته لتلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين ، وأذهانهم ، فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ »[1].

إن المعاني المودعة في الألفاظ لاتتغير على الجملة عما أراده واضع اللغة ، وإذا ثبت ذلك ظهر منه أنه لامعنى لقولنا : كثرة المعنى مع قلة اللفظ .

ومن هنا نجد العلاقة القائمة بين اللغة والفكر قوية متينة ثابتة بثبوت الحياة بينهما ، وأنه لاكيان للغة إلا في ذهن الأفراد ، كما أشرنا سابقاً ، وبأن اللغة أساس الفكر وطريق الإنسان لمعرفة الحياة .

وينادي بهذا الاتجاه اللغوي كل من الدكتور مندور وإبراهيم سلامة والدكتور إبراهيم أنيس في فكرنا اللغوي المعاصر .

ويذكر الدكتور مندور :

« من أن عبد القاهر يستند في نظرته هذه إلى نظرية في اللغة بأنها تتماشى مع ماتوصل إليه علم اللسان الحديث من آراء ، ونقطة البدء تجدها في آخر كتاب الدلائل ، حيث يقرر مايقرره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ ، بل هي مجموعة من العلاقات اللغوية ، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر كل تفكيره اللغوي الفني »[2].

---

(١) منهاج البلغاء : ص ١٨ .

(٢) الدكتور مندور : ص ١٧٢ . الميزان الجديد .

ب ـ استدعاء الفكرة للفظ :

ويتفق عبد القاهر مع مايراه علم النفس اللغوي ، من أن اللفظ متحمل بمعناه ، ولايمكن أن نتصور لفظاً من غير فكرة . والفكرة سابقة على اللفظ ، وإن أي اضطراب بالتفكير يتبعه لامحالة اضطراب باللغة .

فإذا كان الطفل قادراً على الفهم قبل أن يقدر على الكلام ، كان معنى ذلك أن فهم مدلول الفكرة سابق على فهم مدلول اللفظ ، ومتى عرضت الفكرة للطفل وتأثر بها عبر عنها أولاً بالتعبير الذي يراه من مقاطع تدل على جمل انتظاراً للغة الاجتماعية التي يتعلمها بألفاظها وبماتحمله هذه الألفاظ من معان وأفكار ، وإن الأفكار متى وجدت لاتعمل وحدها ، ولكنها تتطلع من نفسها بطبيعتها إلى أن تدرك غايتها ، ولاغاية لها إلا في الحقيقة التي تقررها العبارة .

ويقول الدكتور محمود يعقوبي : « ولكن مادامت اللغة هي الوسيلة للتفكير فمن الواضح أن يضطرب التفكير باضطراب اللغة »[1].

ورأي عبد القاهر في هذه الأفكار واضح وسابق لعصره بقوله :

« فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على مامضى من البيان ... ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لايتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً أو مجرداً من معاني النحو ، فلايقوم في وهم ولايصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولاأن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ... واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة ، من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو

---

(١) انظر : الوجيز في الفلسفة : محمود يعقوبي ص ٣٦٨ ومابعدها .

تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير ، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر »[1].

إن الفكرة لاتستدعي اللفظ إذا كانت وليدة أو جنينة ، أي قبل اكتمالها ، فإذا اكتمل خلقها واجتمعت لها صفاتها ، وحددت تحديداً حقيقياً ، ووصلت إلى منتهاها ، وثبت إليها الكلمة أو الكلمات المواتية لها وثباً لترتديها .

وتذكرنا هذه النظرة بمارآه الأديب الفرنسي (جوبير) بقوله :

« عندما تصل الفكرة إلى تمامها تصيح بكلماتها »[2].

ومن هنا ندرك رأي عبد القاهر في دلالة اللفظ على المعنى ، ودلالة المعنى على دلالة لفظ آخر بقوله :

« فأما أن يؤدى المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول حتى لاتعقل ههنا إلا ماعقلته هناك ، وحتى يكون حالها في نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينك كالسوار ... وإذ قد عرفت هذه الجملة فقد حصل لنا منها أن المفسر يكون له دلالتان : دلالة اللفظ على المعنى ، ودلالة المعنى الذي دل اللفظ عليه على معنى لفظ آخر ، ولايكون للتفسير إلا دلالة واحدة وهي دلالة اللفظ ، وهذا الفرق هو سبب أن كان للمفسر الفضل والمزية على التفسير ، ومحال أن يكون هذا قضية المفسر والتفسير في ألفاظ اللغة ... ذاك لأن معنى المفسر يكون هو معنى التفسير بعينه ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة ... وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر ، إذا كان ذلك ممايدرك بالفكر . وإذا كان ممايتجدد له العلم به عند سمعه للكلام ، وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية »[3].

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٧٥ ـ ٢٦٦ ـ ٢٤٣ ـ ٢٨٩ .

(٢) انظر : الوجيز في الفلسفة : المرجع السابق : ص ٣٧٢ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ١٧٢ ـ ٢٨٩ ـ ١٧٦ .

وقد استعمل البشر في القديم إشارات ورموزاً تدل على معان في أذهانهم ، أو تشير إلى أشياء مادية بدلاً من ألفاظ اللغة التي استعملها الإنسان بعد اكتشافه لأنظمة اللغة ، وكذلك هو شأن مجتمعاتنا الإنسانية في عصرنا الحالي في استعمالاتهم للألفاظ التي تخرج عن كونها رموزاً للأفكار تشير بها إلى معاني الأشياء والمفاهيم الحسية والمعنوية .

فاللفظ صورة صوتية يثير صوراً ذهنية في ذهن السامع ، اكتسبها من تجاربه ، أو صادفها في حياته بالنسبة للأشياء المادية والمعنوية . فاللفظ دال على المعنى ، خادم وتابع له ، يثير في ذهن السامع صورة الشيء ومفهومه .

جـ ـ المعاني هي الأصل :

لاحظ عبد القاهر أن اللغة والفكر يسيران معا جنبا إلى جنب في عروق بعض ، وهي الأصل في النفس بقوله :

« واعلم أنه إن نظر ناظر في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ، ظن لذلك أن المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها ، فإن هذا الذي بيناه يريه فساد الظن ؛ وذلك أنه لو كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها .

فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة »[(١)] .

ويفهم من هذا النص أن الألفاظ والمعاني بعض لبعض ، فتعطي الأولى للثانية دفعة الوجود والظهور على مسرح الحياة ؛ لذلك لا يمكن الفصل بين اللغة والفكر لوجود العلاقة العضوية بينهما .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ٢٤٢ . ومحمد المبارك ، خصائص العربية : ص ٢٦٤ .

وتوضع الألفاظ وتستعمل لتحرك الصورة الذهنية الكامنة في الذاكرة .

وبهذا يكون عبد القاهر قد أطل من خلال عصره بأفكاره المتقدمة إلى ماننشده اليوم في عصرنا الحديث من صلة وثيقة بين اللغة والفكر . فقد تنبه عبد القاهر مع علماء آخرين من سلفنا الصالح إلى هذه الصلة الوثيقة بين الألفاظ ومدلولاتها ، وأكدها اللغويون المعاصرون بأن الكلمة داخل النظم رمز للفكرة ، والألفاظ موجودة في التعبير اللغوي لتدل على المفاهيم ، وخاصة أن اللغة العربية هي أداة الاتصال ونقطة الالتقاء بين العرب أنفسهم وشعوب كثيرة على الأرض لارتباط لغتنا بالدين الإسلامي وبكتاب الله الكريم .

لذلك كان الاهتمام موجها نحو خصائص لغتنا العربية في بنية تركيبها وشكلها ومضمونها وخصائصها المعنوية ، لتربط بينها وبين خصائص العرب أنفسهم .

د ـ اللفظ رمز للفكرة :

وقد يكون التعبير والكلمة وحدة أساسية تتكون منها اللغة ، وهي التي تقابل المفهوم في ميدان التفكير ، لأن الألفاظ أجساد حية داخل النظم ، أرواحها المعاني ، مثلما أشار إليها العتابي ، وأكدها ابن رشيق القيرواني : (اللفظ جسم روحه المعنى) .

من أجل هذه القيم بان الفصل بين اللغة والفكر من باب المستحيل ؛ لأن الفصل معناه الاندثار والموت .

ويشير إلى هذه القيم اللغوية صاحب خصائص العربية بقوله :

« لأن الكلمات في اللغة لاتعيش فرادى منعزلات بل مجتمعات مشتركات ، كما يعيش العرب أنفسهم في أسر وعشائر وقبائل ، في روابط مشتركة بينها نسب

محفوظة نلتقي عندها ، ومعان يجتمعون حولها ، ومكارم يتوارثونها ، هو ذاك مابين مفردات اللغة من اشتراك »[1] .

واللغة في تصنيفها للوجود وتعبيرها عن أجزائه وتنظيمها إلى أنواع وأجناس لم تقتصر على الحياة والتعبير عن العواطف والمشاعر الإنسانية والمفاهيم الكلية ، بل تعدته إلى التعبير عن المعاني المجردة كالوجود والقدم والحدث والعدم والروح والنفس والخلق والهدى والضلال والخلود بدقة محكمة وبنظام متكامل ضمن كلام الله في كتابه العزيز .

من أجل هذه القيم كانت الرابطة العضوية بين اللغة والفكر ، واستحال الفصل بينهما بفاصل .

ويؤكد هذه المعاني حازم القرطاجني بقوله :

« فهذه قوانين مقنعة فيما يتعلق بالطريقة الجدية ومايتعلق بالطريقة الهزلية ، ومايتعلق بهما معا في نظام اللغة ... ومعرفتها أكيدة في صناعة النقد والبصيرة بطرق الكلام ومايجب فيها ، فمن تفهم ذلك ، وكان اعتباره بحسه يصيب إن شاء الله »[2] .

وتكشف لنا هذه الدراسات عن الصلة العميقة بين اللغة والفكر وعن الصلات المتينة بين شخصية الأمة ولغتها وتطور عقليتها بين الماضي والحاضر ... وتتضح لنا شخصية عبد القاهر الفكرية وسعة أفقه وعمق نظرته في نظام لغتنا وخبرته في الكشف عن أسرارها ودقائق نظامها الشامل المتمثل بنظريته اللغوية الخالدة ، ألا وهي نظرية النظم بقيمتها العلمية .

---

(١) انظر : خصائص العربية محمد المبارك : ص ٢٦٤ . ودلائل الإعجاز : ص ٢٣٤ .

(٢) أحمد مطلوب ، القزويني : ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠ . وإبراهيم سلامة : بلاغة أرسطو ص ٣٧٨ .

الفصل السادس

أثر نظرية النظم على فكر المحدثين

أقوال المحدثين بالنظم

الدكتور مندور وعبد القاهر :

يقول الدكتور مندور في كتابه الميزان الجديد :

« إنني لأأعدل بكتاب دلائل الإعجاز كتابا آخر ، وأما أسرار البلاغة فمرتبته في نظري دون الدلائل بكثير .

فالدلائل يشتمل على نظرية النظم في اللغة وتطبيقات على تلك النظرية ، وأما الأسرار فهي أقرب إلى الفلسفة الفطرية في اللغة والتطبيق ، فالأدب فن لغوي ومنهجه هو المنهج الفقهي .

فنظرية عبد القاهر في اللغة تماشى مع ماوصل إليه علم اللسان الحديث من آراء ؛ فقد قرر عبد القاهر ماقرره علماء اللغة اليوم من رمزية اللغة .

ويقرر عبد القاهر في آخر كتابه الدلائل أمرين هامين في ميدان اللغة بأن الألفاظ لاتوضع ولاتستعمل لتعيين الأشياء المتعينة بذواتها ، وهذه هي نظرية الرمزية في اللغة »[1] .

---

(١) الميزان الجديد : د . محمد مندور ص ١٤٢ ومابعدها .

هي نظرية سبق توضيحها عند عبد القاهر بقوله :

« اعلم أن ههنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن ينضم بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها من فوائد ، وهذا علم شريف وأصل عظيم ، والدليل على ذلك : أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها ، لأدى ذلك إلى مالا يشك عاقل في استحالته »[1] .

يتضح من هذه الأفكار أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ ، بل هي مجموعة من العلاقات ، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر كل تفكيره اللغوي .

فالألفاظ في ارتباطاتها هي التي تكون داخل نظم لغوي كمجموعة من الصور التي تنقل إلينا الشعور أو الفكرة .

يضع المرء ألفاظ اللغة ويستعملها لتحريك الصورة الذهنية الكامنة ، فلايمكن أن يثير اللفظ صورة لصورة طفل ، على سبيل المثال ، مالم يكن في ذهننا صورة للطفل ، إذا كان اللفظ في هذا المجال رمزا ومحركا للصورة .

ويقول حازم القرطاجني :

« وإذا عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود خارج الذهن والتي جعلت بالفرض بمنزلة ماله وجود خارج الذهن ، فيجب أن يشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلا ، وإنما هي أمور ذهنية ، محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها »[2] .

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٣٥٢ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : حازم القرطاجني ص ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ .

والحقيقة إن الكلام لايكون إلا بجملة تامة ، وليست الجملة تركيبا للكلمات بل هي حكم ، ولكن مادامت اللغة هي وسيلة التفكير فمن الواضح أن يضطرب التفكير باضطراب اللغة ، وهذا مايشير إلى الصلة الوثيقة بين اللغة والفكر .

ذلك ماأكده علم النفس اللغوي الحديث في نظرية الترابط العضوي .

ويتفق رأي عبد القاهر في هذه المسألة مع رأي كبار علماء اللغة والفلسفة وفي كل العصور أمثال العالم اللغوي الألماني (فنت) ، والذي وضح حدود النظرية الرمزية في اللغة . ويدلي عبد القاهر برأيه :

« إنك تطلب المعنى ، وإذا ظفرت به فاللفظ معك وإزاء ناظرك ، ليربط الصلة بين اللفظ والمعنى وبين الفكر واللغة برباط وثيق »[1] .

عبد القاهر وميخائيل نعيمة :

يقول ميخائيل نعيمة في كتابه (الغربال) :

« على الأديب أن يجعل ألفاظه محاكية تجاربه ورمزا لتلك التجارب ، وعليه أن يجمع بين مقدرته في التعبير عما في نفسه بذلك الرمز ، وبين مقدرة ذلك الرمز نفسه على نقل تجاربه إلى القراء ...

فما وظيفة الألفاظ في الأدب إلا أن تكون رمزا للأفكار »[2] .

وقد بحث المفكر الألماني (فنت) بحوثا مبتكرة في نظرية الرمزية اللغوية ، وفي هذه العلاقات يتحدد فيها أهمية اللفظ بانضمامه إلى لفظ آخر ، بحيث يكون بينهما صلة معنوية ، كأن يكون الثاني خبرا عن الأول أو فاعلا له أو

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٤١ .

(٢) الغربال : ميخائيل نعيمة ص ١٢٧ .

مـا يشـابـه كل ذلـك ، فـاللفـظ والمعنى لايمكن فصلهما عن بعض ، إنهما وجهـان أو صورة لعملة واحدة أو وجه لصورة واحدة .

وهذه نظرية الكثيرين من النقاد العـالميين واللغويين ، وهنـا لم يغفل عبـد القاهر الجرجاني أهميـة المعـاني الثـانويـة ودلالاتهـا التصويريـة في النص الأدبي أو داخل نظم نثري أو شعري ، سواء كانت هذه المعاني معاني ثـانويـة لزوميـة أو من متتبعـات التراكيب أو هي أثر لرمـوز صـوتيـة أو إيحـاءات نفسيـة ، فهي تعطي الأسلوب دلالته الموضوعية ، وتمنحه قيمته العلمية وكثيرا من المقومات .

ولذا نرى عبد القاهر يقول :

« الكـلام على ضربين : ضرب أنت تصـل منـه إلى الغرض بـدلالـة اللفـظ وحـده ، وذلـك إذا قصـدت أن تخبر ... وضرب آخر أنت لاتصل منـه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معنـاه الـذي يقتضيـه موضوعـه في اللغة .

ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانيـة تصل بهـا إلى الغرض ، ومـدار هـذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل ، وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فههنـا عبـارة مختصرة ، وهي أن تقول : المعنى ومعنى المعنى »[1] .

والمقصود بـالمعنى المفهوم من ظـاهر اللفـظ والـذي تصل إليـه بغير واسطـة ، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضي بـك ذلـك المعنى إلى معنى آخر . من هذه القيم صاغ عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم التي ربـط فيهـا بين اللفـظ والمعنى وبين دلالات الألفاظ الأسلوبية ودلالاتها الثانويـة ، وجعل النظم وحـده هو مظهر الإفصاح والحجة ومثار القيمة العلميـة في النص الأدبي . وقـد اعتمـد عبـد

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ص ١٧٣ .

القاهر على الذوق الأدبي فيما توصل إليه من أحكام لغوية بجانب فكره العلمي ، « بأن لا يصادق القول في هذا الباب موقعا من السامع ويجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة »[1] فقد أثرى عبد القاهر اللغة إثراء جليلا ، ذاك ماعترف به معظم اللغويين والباحثين المعاصرين .

فقد نفى عبد القاهر في أكثر من موضع في كتابه (دلائل الإعجاز) من أن تكون الفصاحة باللفظ وحده ، من حيث هو لفظ ، وأن دور اللفظ عنده داخل التركيب اللغوي ، محصور بنقل مجموعة الصور إلى الفكر أو التعبير عن المشاعر النفسية أو التجارب المادية والمعنوية .

فارتباط الألفاظ بشكل دقيق داخل نظم نثري أو شعري ، وفق ماارتضاه عبد القاهر له من قوانين ، يبرز دوره الهام في نقل وتحريك الصور بألوانها وأصواتها وحركاتها بإيصالها إلى الذهن جلية واضحة لاغموض فيها . ومما تجدر الإشارة إليه ، أن عبد القاهر لم يغفل أهمية المعاني الإضافية[2] ودلالاتها الجمالية في النص الأدبي ، ليؤكد منها وحدة العمل الفني بشكل عام عن طريق ربط المضامين والأجزاء والأشكال بأربطة وثيقة تعبر عن الوحدة والالتحام .

من هنا كانت فكرة عبد القاهر في نظم الكلم ذات قيم تصويرية مبتكرة ، لأن الألفاظ ظلال للمعاني ، تواكبها ، فتمنح المعاني للألفاظ المزية من حيث إنها مادة يصوغها اللفظ ، سواء كانت معاني لزومية أو كانت معاني ثانوية أو مجرد إيحاءات للتركيب اللغوي ، أو أثرا لرموز صوتية جاءت لتعبر عن إيحاءات نفسية خاصة .

وهذه المقومات جميعها هي التي تعطي الأسلوب دلالته المتكاملة وتمنحه

---

(١) انظر : د . أحمد مطلوب : ص ٢١٢ . وانظر : الإعجاز في دراسات السابقين : عبد الكريم الخطيب ص ٢٨٨ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١٧٨ .

القيمة الجمالية ضمن كثير من المهارات الأدبية ، ومن أجل ذلك أكد على تلك القيم في نظريته اللغوية .

وقرر أيضا أن المعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، وهي أفكار سبق أن أشار إليها الجاحظ : « أحسن الكلام ماكان قليله يغنيك عن كثيره ، ومعناه بظاهر لفظه »[1] .

إلا أن فكرة معنى المعنى هي الجديدة عنده بأن تعقل من اللفظ معنى آخر ، يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى ثالث ، ومع هذه الأفكار يلتقي عبد القاهر مع أكثر اللغويين والباحثين .

ويتضح لنا من كل ماسبق أن عبد القاهر استطاع أن يفسر نظرية النظم في الدلائل تفسيرا رده إلى المعاني الثانوية أو الإضافية ، التي تتلمس في ترتيب الكلام حسب مضامينه في النفس وحسب دلالاته .

وهي معان ترجع إلى الإسناد وإلى خصائص مختلفة في المسند إليه وفي أضرب الخبر ، وفي متعلقات الفعل من المفعولات ، وأحوال في الفصل بين الجمل أو الوصل والقصر والإيجاز والإطناب ، وهي من الأبواب التي ألف فيها من خلفوه علم المعاني .

ولكي يصل عبد القاهر إلى طريقة معرفة الإعجاز ، أيد بحثه بنقض نظريتين قديمتين . إحداهما تجعل الإعجاز في جمال الكلام في اللفظ وحده ، والأخرى تجعل جمال الكلام في المعنى .

وانتهى به البحث إلى أن الجمال ليس في اللفظ أو في المعنى ، وإنما هو في نظم الكلام أي في دقة العبارة عندما تؤدي وظيفتها على أفضل مايمكن ، ثم حاول بعد

---

(١) عبد الكريم الخطيب إعجاز القرآن : ص ٢٥٨ وما بعدها .

ذلك أن يبين فيم يكون جمال الأسلوب وروعته ، فدرس الجملة بالتفصيل منفردة ومتصلة ، واضطره البحث إلى الكلام على أهمية حروف العطف وقيمة الإيجاز والإطناب وضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وبذلك يضع أساس علم المعاني .

ويذكر محمد عبد المنعم خفاجي في مقدمة أسرار البلاغة وفي كتاب دلائل الإعجاز ، فضل عبد القاهر بالجهود الصادقة التي بذلها في التأليف بين قواعد النحو العربي وبين آراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب والفصول ، وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقا يدعو إلى الإعجاب .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال ، أن عبد القاهر بنظريته اللغوية وبقيمتها (اللغوية) العلمية في مجال الدراسات اللغوية ، كان صاحب فضل حضاري على فكرنا اللغوي المعاصر .

فقد جعلنا نلمس صورة حضارتنا الفكرية المشرقة ، وبأن فكرنا اللغوي سابق لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث ، وفي كثير من القضايا التي سبقت الإشارة إليها في البحث عن العلاقة القائمة بين الفكر واللغة .

مكانة النظم عند اللغويين المحدثين

يعترف كثير من المفكرين واللغويين في عصرنا هذا بفضل عبد القاهر الجرجاني وعلمه ، وبما قدمه من جهود لغوية أغنت تراثنا اللغوي ، فتركت آثارها عند المفكرين الذين جاؤوا بعده ، وامتدت بآثارها وأثرها إلى فكرنا اللغوي المعاصر .

كان لدراسة عبد القاهر أهمية عظمى لمعرفة الطريق المؤدي للإعجاز في أسلوب القرآن الكريم ، كما ذكرت سابقا ، لذلك أشاد معظم المفكرين اللغويين

بفضل عبد القاهر وجهوده ، أمثال السيد قطب والدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور صبحي الصالح ، والدكتور طه حسين ، والرافعي والعقاد ، ومعظم الباحثين وهم كثرة .

أ ـ عبد القاهر وسيد قطب :

يقول سيد قطب معترفا بفضله :

« ولكن لعبد القاهر فضله العظيم في تقريره هذه القضية »[1] .

ويقصد بهذه القضية جمال التصوير الفني في القرآن .

« ولو خطا خطوة واحدة في التعبير الحاسم عنها ، لبلغ الذروة في التصوير الفني » . ويتابع قوله مترحما عليه :

« رحم الله عبد القاهر ، لقد كان النبع منه على ضربة معول فلم يضربها . إن الجمال الفني في الآية الكريمة ﴿ اشتعل الرأس شيبا ﴾ ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ هو في ذلك الذي قاله من ناحية النظم وفي شيء آخر وراءه ، هو هذه الحركة السريعة في اشتعال الرأس التي تناولت الرأس في لحظة ، وحركة تفجير العيون في الأرض ، حركة تشترك فيها المخيلة والنظر ، فتلمس الحس وتنير الخيال ، هنا حركة ممنوحة للشيب وليست له في الحقيقة ، وهذه الحركة هي عنصر الجمال الصحيح »[2] .

وهكذا كانت نظرية النظم مكان اهتمام سيد قطب ، فأوحت له بأفكار وأعمال فنية رائعة لإدراك إعجاز القرآن وجمال سحر بيانه .

---

(١) سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن : ص ٣١ وانظر : دلائل الإعجاز : ص ٦٩ ، ٢٦٢ .

(٢) نفس المصدر ص ١٩٤ .

ويقول سيد قطب في طريقة عبد القاهر أثناء عرضه لقضايا اللفظ والمعنى :

« وإنا لنحسب أن عبد القاهر قد توصل إلى رأي حاسم حين انتهى في دلائل الإعجاز إلى أن اللفظ وحده لا يتصوره عاقل أن يدور حول بحث من حيث هو لفظ ، إنما من حيث دلالته يدور البحث فيه .

وأن المعنى وحده لا يتصور عاقل أن يدور حول بحث من حيث هو خاطر في الضمير ... وأن المعاني مفيدة في تحديد النظم الذي يؤدى به ، فلا يمكن أن يختلف النظمان ثم يتحد المعنى تمام الاتحاد »[1] .

إن طريقة عبد القاهر في الأداء حاسمة في تصويره المعنى ، وإن اختلفت طريقتان للتعبير عن المعنى الواحد اختلفت صورتا هذا المعنى ، وربط طرق الأداء ربطا لايجوز الحديث بعده عن المعاني والألفاظ كل على انفراد .

ورأي عبد القاهر في هذه القضية كان حاسما بقوله :

« فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير .... وجملة الأمر : أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخر »[2] فلن يبرز المعنى الواحد إلا في صورة واحدة ، فإذا تغيرت الصورة تغير المعنى بمقدارها ، وقد لا يتأثر المعنى الذهني العام في ذاته ، ولكن صوره في النفس والذهن تتغير وهي المعول عليها في الفن .

---

(١) سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن : ص ١٩٤ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ١٧٥ .

إذ التعبير في الفن للتأثير ، فإذا اختلف الأثر الناشئ عنه فالمعنى المنقول مختلف لا محالة .

وننتهي من هذا البيان إلى فضل الطريقة التصويرية في القرآن ، فهذه الطريقة هي التي جعلت للمعاني والأغراض والموضوعات القرآنية صورتها التي تراها ، ومن هذه الصور كانت قيمتها الكبرى .

فهي في هذه الصورة غيرها في أي صورة أخرى .

فالسمة الأولى للتعبير القرآني هي اتباع طريقة تصوير المعاني الذهنية والحالات النفسية وإبرازها في صورة حسية مع السير على طريق التصوير للمشاهد .

ب ـ عبد القاهر والدكتور أنيس :

ويشيد الدكتور إبراهيم أنيس بفضل عبد القاهر وعلمه في كتابه (أسرار اللغة) بقوله :

« حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشارة سريعة تكاد تنتظم في معظم أبواب النحو والبعض من فصول البلاغيين .

ويندر أن نرى بينهم من قصر على مثل هذا البحث كتابا مستقلا أو فصلا من كتاب ، حتى جاء عبد القاهر الجرجاني فعني بهذا الأمر كل العناية »[1] في كتابه دلائل الإعجاز حين يبدأ كلامه بقوله :

« واعلم أن ههنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلا بعد أن نعد جملة من القول

---

(١) أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس : ص ٢٨٤ .

في النظم . واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصولهَ ، وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك :

زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وكذلك الأمر في الحال »[1] فطرق الكلام عند الجرجاني بلسان الدكتور أنيس أنواع .

ويشير إلى أن عبد القاهر يميل إلى الجدل المنطقي محاولا التقريب بين أساليب الكلام والمنطق العقلي العام ، ولذلك أكثر من التمثيل بعبارات من صنعه . وأن عبد القاهر في أكثر المواضع من كتابه نراه أديباً وناقدا ولغويا بارعا ، في تشبيهه نظم الكلام وترتيب الكلمات بنظم اللؤلؤ والجواهر ، معتمدا في ذلك على الذوق السليم والحس والإدراك .

عندما ينظر لألوان الألفاظ بالأصبغة التي نعمل منها الصورة والنقوش ، حين يؤلف منها الفنان الماهر أبدع الألوان والرسوم وأجمل المناظر . وينوه بفضله اللغوي العظيم الذي نفذ به من خلال عصره ليمتد إلى آراء كثير من النقاد واللغويين في عصرنا اللغوي . فيقول الدكتور أنيس :

« كان عبد القاهر يهدف بعلاجه لنظم الكلام إلى أمور أوسع مما نهدف إليه

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

في هذا الفصل ، وما يهدف إليه اللغوي الأوربي حين يعالج ترتيب الكلمات في الجمل ، فيعقد فصلا تعرض فيه لأنواع من البديع وطرق البيان ، ويعد فيه عن النظام النحوي والتركيب اللغوي من حيث صحته أو خطؤه ، فهو يتلمس في النظم نواحي من الجمال وأموراً لطيفة دقيقة »[1]

إن كل لغة من لغات الإنسانية جمعاء تخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها ، فيخضع هذا الترتيب في الجمل والعبارات ، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض أو الإفهام .

فإذا نظمت المفردات بذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان .

وليست اللغة في حقيقة أمرها إلا نظاما من الكلمات التي ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحته قوانين معينة لكل لغة .

« ويكاد يجمع أصحاب علم النفس اللغوي أن كلمات الجملة الواحدة تختلف في درجة قرعها للآذان ووضوحها في الأذهان[2] .

هذه هي الأبحاث التي عالجها عبد القاهر في نظرية النظم ، وتنبه إليها اللغويون في عصرنا ، كانت مكان اهتام لجميع الدارسين والباحثين عن نظام الجملة العربية ، رغم اختلاف العصور وتطور العقلية البشرية في إدراك نظم لغوية جديدة في العالم العربي والغربي . ويقول الدكتور أنيس : « وفي الحقيقة إن عبد القاهر يغالي في دستوره لنظم الكلام متناسيا أن النفي يرتبط بالاستفهام ارتباطا وثيقاً » .

---

(١) انظر من أسرار اللغة : ص ٢٨٦ ، ٢٩٠ .

(٢) العقاد ، (أشتات مجتمعات في اللغة والأدب) ص : ١١٣ .

إن القيمة العلمية لما جاء به عبد القاهر من عمل لغوي هي التي جعلت المفكرين والباحثين يتناولونها بالدرس والبحث ، للوصول إلى نظام لغوي أفضل يناسب العصر ويلائم كل تطور علمي جديد .

جـ ـ عبد القاهر وصبحي الصالح :

ويشيد الدكتور صبحي الصالح بأعمال عبد القاهر الجرجاني في كتابه (مباحث في علوم القرآن) .

« ولقد كان الإعجاز القرآني خليقاً أن يثير في الحياة الإسلامية مباحث على جانب عظيم من الأهمية ، يتصدى بها العلماء للكشف عن وجوه البلاغة القرآنية وعن أسلوب القرآن الفذ في التصوير والتعبير ، وبذل أولئك العلماء جهودا مشكورة ، وقاموا بمحاولات مضنية ... ولكنهم وقفوا غالبا عند النص الواحد ، إلى أن وصل الأمر لعبد القاهر فكان ذواقة للأسلوب القرآني ، فأوشك أن يسبق عصره في بعض لمحاته الموفقة التي نفذ بها إلى إدراك الجمال الفني في كتاب الله ، واستمع إليه وهو يفسر هذه الآية البارعة في قوله : ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ فيعجبك منه بلا ريب حسه المرهف الدقيق وفهمه طريقة القرآن المفضلة في التعبير »[(١)] .

قال عبد القاهر : « إن في الاستعارة مالا يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته »[(٢)] .

إن كان الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ هو أول من تكلم على بعض المباحث المتعلقة بالإعجاز في كتابه (نظم القرآن) وتلاه كثير من المتكلمين أمثال الرماني

---

(١) مباحث في علوم القرآن ، صبحي الصالح : ص ٣١٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٢٤٥ .

والباقلاني والواسطي وعبد الجبار ، فإنهم جميعا قد شغلتهم نزعتهم الكلامية ؛ فأفسدت عليهم تذوقهم للنصوص وعدم إدراكهم مواطن البلاغة في الإعجاز القرآني ، وقد انشغلوا بمسائل كثيرة هي أبعد ما تكون عن الجو الفني المحض ، ولم يتح لهم شغفهم بالتبويب والتقسيم فرصة لإدراك الخصائص المشتركة والعامة التي يصدر عنها كتاب الله عز وجل في تصويره وتعبيره ، إلى أن جاء عبد القاهر بنظرية النظم فأدرك ما عجز عنه سابقوه أو من عاصروه ، في جمال التصوير الفني داخل النظم القرآني ، عندما عالج أدق المباحث القرآنية داخل نظرية النظم بأسلوب علمي ونظرة موضوعية ، فأرضى أذواق الباحثين وفكرهم والمهتمين في بعث نهضة حديثة في لغتنا العربية ، لأن النهضة الحديثة في القرن الأخير قد وجهت أنظار الباحثين إلى مقالات جديدة في عناصر الجمال الفني في القرآن .

د ـ عبد القاهر والرافعي :

وتأثر مصطفى صادق الرافعي بآراء عبد القاهر داخل نظرية النظم وكتابه (دلائل الإعجاز) أثناء دراسته وعنايته بالنظم الموسيقي في القرآن ، فأخذ عن الجرجاني فكرته :

إذ نراه ينظر في التركيب إلى نظم الكلم وتأليفها ، ثم إلى تآلف النظم كلياً داخل إطار عام ، فيقول :

« فمن هنا تعلق بعضه على بعض ، وخرج في معنى تلك الروح صفة واحدة هي صفة إعجازه في جملة التركيب كما عرفت » .

لقد حرص الرافعي على الأصل اللغوي في الإعجاز ؛ لأنه كان آخذاً نفسه بالكشف عن أسرار النظم الموسيقي في القرآن ، وعني الرافعي عناية كبيرة بالنظم القرآني ، فرأى « أنه مما لايتعلق به أحد ، ولا يتفق على ذلك الوجه الذي هو

فيه ، لترتيب حروفه باعتبارها من أصواتها ومخارجها ومناسبة بعض ذلك لبعض مناسبة طبيعية ، في الهمس والجهر ، والشدة والرخاء والتفخيم والترقيق »[1].

ويرى الرافعي أن القرآن نمط في القوة والإبداع ، وأن مرد ذلك إلى روح التركيب التي تنعطف عليها جوانب الكلام الإلهي ، وهذه الروح - على حد تعبيره - « لم تعرف قط في كلام عربي غير القرآن ، وبها انفرد نظمه »[2]. وهكذا كانت أعمال عبد القاهر ميداناً لغوياً للباحثين اللغويين المحدثين والمعاصرين ، وزاداً علمياً يرجع إليه كل بالحث عن حقيقة نظام جُملتنا العربية ونظامها الذي تخضع له وإلى الجملة والآية القرآنية ، ليستمد منها دفعة جديدة في مجال البحث العلمي ، وسيبقى التصوير الفني هو الأداة المفضلة في أسلوب القرآن ، ليعبر بالصورة الحسية عن المعنى الذهني والحالة النفسية وما للكلام من أهمية .

تطلعات اللغويين المحدثين لنظام جديد

كان كتاب العربية في العصور الزاهرة من حياة لغتنا العربية يحرصون على دقة التعبير ، ووضع الألفاظ في مواضعها ، ومن هؤلاء الجاحظ ، عندما كان يعتمد استعمال الألفاظ التي تتخصص مدلولاتها بها ، ولاتتناول سواها بقدر ماتسمح به الدلالة ، بينما يتطلع المحدثون إلى آفاق جديدة في لغتنا تناسب تطورات العصر .

آراء محمد المبارك :

يتطلع محمد المبارك إلى آفاق جديدة تناسب حياتنا العلمية والفكرية في

---

(١) انظر : تاريخ آداب العرب للرافعي : جـ ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) إعجاز القرآن : للرافعي ص ٨٢ . و د . صبحي الصالح . مباحث في علوم القرآن .

لغتنا العربية بأساليب أكثر دقة مماكانت عليه ؛ لتكون قادرة على تحديد المعاني وقادرة على تصوير المشاعر والأحاسيس بدقة تامة .

فيقول :

« ونحن اليوم بحاجة للتحرر من آفاق عصور الانحطاط في ميدان اللغة والعودة إلى خصائص العربية ، في استعمال اللفظ الخاص والعام ، كل في موضعه اللائق به ومكانه المناسب له »(١) .

فحياتنا العلمية تحتاج إلى دقة التعبير وتحديد المعاني ، وحياتنا الفنية في حاجة كذلك لتصوير مشاعرنا وأحاسيسنا ومشاهد حياتنا إلى هذه الدقة . وتذكرنا هذه الدعوة أو هذا التطلع بآراء عبد القاهر الجرجاني خلال نظرية النظم بقوله :

« واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثان منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً ، وأن تكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال مايضع بيساره هناك ... وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر ، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سمعه للكلام »(٢) .

فتطلعات محمد المبارك كانت لها الإجابة الطيبة عند عبد القاهر بآرائه الفذة التي مازالت صالحة لعصرنا اللغوي ، وإلى ماننطلع إليه من جهود لغوية جديدة ، بحيث تلائم روح العصر وتسايره في شتى مجالات الفكر الإنساني ، بل

---

(١) فقه اللغة : محمد المبارك ص ٢٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٦٤ ، ١٧٦ .

لتكون صورة حقيقية له . فإن كانت الدعوة ملحة لتحرير لغتنا من الجمود والفوضى مثلما يدعي الأستاذ المبارك وبعثها من جديد ، علينا بذل الجهود للوصول بأسلوب لغتنا إلى الدقة في التعبير ، وتربية المتعلمين وتدريبهم على استعمال الدقيق من اللفظ ، واختيار اللفظ المطابق لمعناه دون زيادة أو نقصان ، وسيكون لهذه التربية والتدرب والمران أثره على الناحية اللغوية والفكرية .

إن تحرير اللغة وتطورها منوط بتحريرها من الجمود والعقم من جهة الفوضى والخروج من قواعد اللغة حسبما يطلب محمد المبارك .

« إن مفردات كل لغة من اللغات تعطي صورة الوجود لأهل تلك اللغة ، إن مفردات اللغة العربية تدل على أن العرب صنفوا الوجود تصنيفاً شاملاً دقيقاً ، يدعو إلى الدهشة والتعجب ، ويدل على المستوى الفكري الراقي عند العرب ، قلما وصلت إليه لغة أمة من الأمم »[1] .

فلم تقتصر لغتنا على معالجة الوجود والتعبير عن أجزائه وتصنيفه ، بل تعدته إلى الحسية الكلية والمعاني المجردة من الوجود والعدم والحدوث والقدم والروح والنفس والخلق والهدى والضلال والحياة والزمان .

ومن ضروب الدقة في لغتنا مايظهر في اقتران الألفاظ أو ضم بعضها إلى بعض وارتباطها مع المعاني ارتباطاً روحياً لاتنفصل عنه ، إضافة إلى الدقة في التعبير ، لتوحي للسامع الصورة الخاصة التي تقترن معها المعاني ، وتحديد المقصود ، وهذا دليل على بلوغ أصحاب تلك اللغة درجة عالية في دقة التفكير .

وماالخاصة الموسيقية في لغتنا العربية إلا دليل قاطع لنضوج العقلية العربية التي عملت في بلوغ اللغة العربية هذه الدرجة من الكمال .

---

(١) انظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ص ١٩٨ . وحازم القرطاجني : ص ٢٢٢ ـ ٣٠٩ . وسيد قطب : ص ٧٤ .

فقد بلغت الخاصية الموسيقية ذروتها في التركيب القرآني الرائع حيث تتناسق وفق المعاني والنغمات والفكرة والجرس أحسن تناسق .

إن جميع ألفاظ اللغة العربية ترجع إلى نماذج من الأوزان الموسيقية نثراً وشعراً ، فيها كثير من التوفيق في الجرس والنغمة والانسجام .

آراء الدكتور أنيس :

ويتطلع الدكتور إبراهيم أنيس إلى نهضة فكرية حديثة في لغتنا العربية من خلال اطلاعه على فكرنا اللغوي عند القدماء من المفكرين العرب ، يتطلع إلى نظام لغوي أكثر تطوراً وأقدر سعة في المسايرة العلمية الناتجة عن التطور العلمي والفكري ، فيقول :

« ونحن في بحثنا لنظام الجملة العربية ندرك تمام الإدراك أن هذا النظام قد اختلف إلى حد بعيد باختلاف العصور ، ففي عصرنا الحديث مثلاً قد تأثرنا بنظام اللغات الأوربية في مواضع كثيرة »[1] .

إن قضية الأثر والتأثر واحتكاك الحضارات بعضها ببعض هي ظاهرة قديمة عند الأمم جميعاً وقدر مشترك بحيث لا يمكن أن نعزل أمة أو لغة عن الأخرى ونبعدها عن التأثر .

إلا أن قضية التأثر هذه في عصرنا الحديث لن تخيفنا كثيراً طالما أن هذا التأثر لن يكون تأثراً روحياً أو جوهرياً بل هو تأثر ظاهري وطبيعي . وإن لنا من نظام لغتنا وقواعدها ومقوماتها المستمدة من القرآن الكريم شيء يبعث الاطمئنان في النفوس ، لأن لغتنا العربية عاصرت قديماً وحديثاً كثيراً من اللغات واحتكت بكثير من الأمم ، فباتت بعض اللغات بائدة ، وبقيت لغتنا

---

(١) إبراهيم أنيس ، أسرار اللغة : ص ٢٦٧ .

تنبض بالحياة مع القدرة على الاستمرار والتجدد ، لتشمل جميع الظواهر الجديدة في عصرنا الحالي ، إن توفرت لها جهود المخلصين والعاملين .

إن دعوة الدكتور إبراهيم أنيس شبيهة بتطلعات محمد المبارك لمستقبل لغتنا المتوقع ، بحيث تساير تطورات العقلية العربية عبر الزمن ، ولتكون اللغة ترجماناً لحياة الأمة ، وصورة لوجودها ، بأفكارها ومعانيها وحقائق نفوسها ، تأخذ بها الأمة في صور التفكير والأساليب أخذ المعنى من المادة .

ويقول الرافعي :

« والدقة في تركيب اللغة دليل على دقة الملكات في أهلها ، وعمقها هو عمق الروح ودليل على الحس وعلى ميل الأمة إلى التفكير والبحث في الأسباب والعلل ، وكثرة مشتقاتها برهان على نزعة الحرية وطماحها »[1] .

فإذا كانت لغتنا بهذه المنزلة كانت أمتها حريصة عليها ، ناهضة بها متسعة فيها مكبرة شأنها .

نظرة المعاصرين للإعجاز

سيد قطب وقضية التصوير الفني :

يرى سيد قطب أن التصوير الفني هو الأداة المفضلة في أسلوب القرآن ، فهو يعبر بالصورة المحسوسة بالمخيلة والمعبرة عن المعنى الذهني والحالة النفسية ، والمشهد المنظور للنماذج الإنسانية وللطبيعة البشرية ، ثم يرتقي بالصورة التي يرسمها فيمنحها الحياة الشاخصة والحركة المتجددة ، فإذا المعنى الذهني هيئة وحركة ، وإذا الحالة النفسية لوحة ومشهد ، وإذا النموذج الإنساني شاخص ، وإذا الطبيعة

---

(١) الرافعي ، اللغة والأمة : ص ١١٥ عن كتاب المختار في الأدب والنصوص والنقد : ص ١٥٦ .

البشرية مرئية[1]. ويضيف حازم القرطاجني لهذا الرأي قولاً في معرفة الإعجاز :
إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه استمراراً لاتوجد له فترة ، ولايقدر عليه أحد من البشر ، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم لاتستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالم منه إلا في الشيء اليسير المعدود ، ثم تعرض الفترات الإنسانية فتقطع طيب الكلام ورونقه ، فلاتستمر لذلك الفصاحة في جميعه[2] .

على أن يكون الكلام غير منفصل بعضه عن بعض ، وأن يحتال فيما يصل بين حواشي الكلام فلايختل نسق الكلام ولايظهر التباين في أجزاء النظام .

ورأي عبد القاهر حاسم في قضية النظم ، نجد أن معظم اللغويين لم يخرجوا كثيراً أو قليلاً عن الجوهر الذي وضعه في قضية معرفة الإعجاز ، فيقول عبد القاهر :

« أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ بالنطق ، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وأنه نظير الصياغة والتحبير والنقش ، وكل يقصد به التصوير »[3] .

من هنا كان اهتمام الباحثين منصباً على الأسلوب القرآني للتطلع وللوصول إلى مستقبل أفضل لمسيرة لغتنا العربية .

وتنبه محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) إلى خاصية

---

(١) سيد قطب : ص ٧٥ .

(٢) منهاج البلغاء : ص ٣٩٠ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ٣٥ .

موسيقا اللغة ، والتي تستمد روحها من المنبع الخير من أسلوب القرآن الكريم ، نجده يقول :

« وقد بلغت هذه الخاصية الموسيقية ذروتها في التركيب القرآني الرائع ، حيث تتناسق المعاني والنغمات والفكرة والجرس أحسن تناسق »[1].

ويشير إلى بعض من الآيات القرآنية لما تحويه من تناسق ونغمات وجرس وحسن تلاؤم ، ومن تلك الآيات :

﴿ والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحا ، فالمغيرات صبحا ، فأثرن به نقعا ، فوسطن به جمعا ﴾ .

ويقول محمد المبارك : « إن أوزان الألفاظ العربية هي التي أكسبت الكتابة العربية جمالاً وتزيناً خاصاً ، وإن أوزان العربية وأبنيتها هي إحدى مقوماتها وخصائصها المميزة » ، وتقوم بوظيفة فكرية منطقية وبوظيفة فنية ، إن قوالب الألفاظ وصيغ الكلمات في اللغة العربية هي أوزان موسيقية ، أي أن كل قالب من هذه القوالب وكل بناء من هذه الأبنية ذو نغمة موسيقية ثابتة ، منها الدال على الفاعلية أو المفعولية ... إلخ . وليست هي الصيغ بالفرنسية أو الإنجليزية . ويؤكد محمد المبارك أن جميع الألفاظ في اللغة العربية ترجع إلى نماذج من الأوزان الموسيقية ، والكلام العربي نثراً كان أم شعراً هو مجموعة من الأوزان ، وإن لكل قالب من قوالب اللغة العربية دلالة يدل عليها مهما كانت المادة .

ربط الدارسون بين هذه الموسيقا وبين ماشاع لدى العرب القدماء ، وفي رأي الدكتور أنيس[2] أن ظاهرة الموسيقا هذه التي بالغ فيها محمد المبارك تعزى في أغلب

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية : ص ٢٨٣ .

(٢) دلالة الألفاظ : ص ١٧٤ .

عناصرها إلى تلك الأمية ، حينما كان الأدب أدب الأذن لأدب العين ، حينما اعتمدوا على قوة أسماعهم في الحكم على النص اللغوي .

ومن هذا التأثير يمكن أن يكون عن طريق الجمال في المعاني أو عن طريق الإيقاع والنغم في اللفظ ، وإن العرب قد عنوا بالأذن الموسيقية لتمييز الكلام ، لأنهم لم يكونوا أهل كتابة .

الدكتور صبحي الصالح وقضية الموسيقا اللفظية في الأسلوب القرآني :

ويشير الدكتور صبحي الصالح إلى قضية التصوير الفني في القرآن وأهميتها لمعرفة إدراك الإعجاز مؤكداً :

« أن القرآن نسيج واحد في بلاغته وسحر بيانه ، إلا أنه متنوع تنوع موسيقا الوجود في أنغامه وألحانه ... وأن هذه الموسيقا الداخلية لتنبعث في القرآن حتى في اللفظة المفردة في كل آية من آياته ، فتكاد تستقل بجرسها ونظمها بتصوير لوحة كاملة ، فيها اللون زاهياً أو شاحباً ، وفيها الظل شفيفاً أو كثيفاً »[1].

يرى الدكتور صبحي الصالح أن الموسيقا في الأسلوب القرآني داخلة في كل آية من مطلعها وخلالها وختامها ، فالنغم يسري فيها كلها ، في فواصلها ومقاطعها وفي ألفاظ حروفها وفي انسياقها وانسيابها .

ومن سحر القرآن أن النغم الصاعد فيه خلال كل دعاء يثير بكل لفظة صورة ، وينشئ في كل لحن مرتعاً للخيال فسيحاً مثل قوله تعالى :

---

(١) صبحي الصالح : ص ٣٣٤ .

﴿ رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ، ولم أكن بدعائك رب شقيا ﴾ .

ويضيف الدكتور صبحي الصالح لقوله السابق توضيحاً :

« فذلك شأن الإيقاع في القرآن ، ليست الفاصلة فيه قافية شعرية تقاس بالتفعيلات والأوزان ، وتضبط بالحركات والسكنات ، ولاالنظم فيه يعتمد الحشو والتطويل أو الزيادة والتكرار ، أو الحذف والنقصان ، ولا الألفاظ تحشد حشداً وتلصق إلصاقاً ويلتزم فيها الإبهام والإغراب ، بل الفاصلة طليقة من كل قيد ، والنظم بنجوة من كل صنعة ، والألفاظ بمعزل عن كل تعقيد ، إن هو إلا أسلوب يؤدي غرضه كاملاً غير منقوص ، يلين ويشتد ويهدأ ويهيج ، ينساب انسياباً كالماء الذي يسقي القرى أو كالريح الذي يعصف عصفاً كأنه عاتية تبهر الأنفاس »[1] .

وننتهي إلى إعجاز القرآن فإذا نحن نرد سحره إلى نسقه الذي يجمع بين مزايا النثر والشعر جميعاً بموسيقاه الداخلية وفواصله المتقاربة في الوزن التي تغني عن التفاعيل ، ورأينا كيف تم للقرآن الإعجاز بالألفاظ الجامدة مالم يتم للفنان من الإبداع والريشة والألوان .

إنه متنوع ، تنوع موسيقا الوجود في أنفاسه وألحانه .

هكذا نجد أن أفكار صبحي الصالح كغيره من اللغويين المعاصرين لم يستطيعوا تغيير جواهر عبد القاهر في نظرته إلى الإعجاز ورمزيته الجمالية .

ويقول سيد قطب في تحقيق الإعجاز :

---

(١) نفس المصدر : مباحث في علوم القرآن : ص ٣٤٠ .

« وهكذا انكشف للناظر في آفاق القرآن من تناسق فني واتساق ، فمن نظم فصيح إلى سرد عذب ، إلى معنى مترابط ، إلى نسق متسلسل ، إلى لفظ معبر إلى تعبير مصور ، إلى تصوير مشخص ، إلى تخيل مجسم ، إلى موسيقا معبرة منغمة ، إلى اتساق بين الأجزاء ، إلى تناسق في الإطار ، إلى توافق في الموسيقا ، إلى تفنن في الإخراج ، وبهذا كله يتم الإبداع ، ويتحقق الإعجاز »[1] .

لقد لمس القرآن الوجدان ، واتبع في ذلك طريقة التصوير ، فبلغ الغاية بعادته وطريقته ، وجمع بين الغرض الديني والغرض الفني من أقرب الطرق وبأرفع الأساليب ، وإن الإعجاز كامن في عظمته وصلاحيته ومرونته وإحاطته وشموله ، إن الطريقة التي اتبعها القرآن في التعبير هي التي أبرزت أغراضه .

إن التصوير هو القاعدة الأساسية في تعبير القرآن ، وإن التخيل والتجسيم هما الظاهرتان البارزتان في هذا التصوير .

ولخصائص التصوير القرآني آفاق أخرى يبلغ إليها النسق القرآني ، وبها تقويمه الصحيح من ناحية الأداء الفني ، فالتناسق الفني في القرآن بلغ الذروة . فالتصوير إذن عند سيد قطب هو الأداة المفضلة في الأسلوب القرآني والقاعدة الأولى منه لإدراك الإعجاز .

ويقول سيد قطب : « وبذلك إن الباحثين السابقين في الإعجاز لم يصلوا إلى إدراك الخصائص العامة ، وبذلك نفي مزايا القرآن الفنية ، وأصبح لابد لدراسة التعبير في هذا الكتاب المعجز من منهج للدراسة الجديدة ومن بحث عن الأصول العامة للجمال الفني فيه ، لبيان السمات المطردة التي تميز هذا الجمال عن كل ماعرفته العربية من قول البشرية »[2] .

---

(١) سيد قطب ، التصوير الفني : ص ١١٨ .

(٢) نفس المصدر : ١٣٢ ـ ١٩٤ .

الخاتمة

تخضع كل لغة لنظام معين في ترتيب كلماتها ، ويلتزم هـذا الترتيب في الجمل والعبـارات ، فـإذا اختل هـذا النظـام لن يحقـق الكـلام الغرض والإفهـام ، وإذا رتبت ونظمت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنونـات الفكر وما يدور في الأذهان .

وليست اللغة في حقيقة أمرهـا إلا نظـامـا من الكلمـات التي ارتبـط بعضهـا ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة .

ولدى البحث في نظـام لغتنـا العربيـة في كتب الأقـدمين من السلف نجـدهم يشيرون إليـه في ثنـايـا كتبهم إشـارات سريعـة تنتظم في معظم أبـواب النحـو والبلاغة ، وينـدر أن نجـد بينهم من قصر البحث على كتـاب مستقل إلى أن جـاء عبد القاهر الجرجاني الذي اكتملت عنـده الـدراسـات اللغويـة وانتظمت في منهج علمي منظم ، فعني بهذا الأمر كل العناية في كتابه (دلائل الإعجاز) .

فوجدناه أديباً ولغوياً وناقداً ، يميل إلى الجدل المنطقي والمناقشـة العلميـة في محاولة تقريب أساليب الكلام إلى المنطق العقلي .

فقـد شبـه نظم الكلام وترتيب الكلمـات بنظم اللـؤلـؤ والجـوهر معتمـداً على الذوق والعقل .

ويهدف من بحثه إلى مايبحثه الباحث اللغوي في عصرنـا حين يعـالج ترتيب الكلمات في الجمل .

فجعل النظم وحـده مظهر البراعـة ومثـار القيمـة اللغويـة في النص الأدبي ،

ليتوصل من ذلك إلى الكشف عن العلاقة اللغوية بين الفكر واللغة ، لإيمانه القوي أن اللغة شديدة الاتصال بالفكر ، فلا كلام عنده بدون فكر ، وينشأ الكلام للتعبير عن أفكارنا ، فالفكر أصل الكلام ، فالصلة بين اللغة والفكر علاقة عضوية ثابتة ملتحمة ، وبذلك لايمكن الفصل بينهما ، وهي أفكار نفذ بها عبد القاهر من خلال عصره ليطل بها على الفكر اللغوي الحديث .

إن كتاب (دلائل الإعجاز) بما تضمنه من نظام لجملتنا العربية هو مقدمة لفهم الإعجاز وليس حديثاً في صميم الإعجاز ذاته ، إنه شرح لنظرية النظم وصلتها بالإعجاز القرآني .

فرسم بذلك المنهج العلمي لدراسة النظم بشكل عام ، وجعل هذا المنهاج مفتاحاً لقضية النظم والإعجاز معا .

وهي صورة النظم التي يرى فيها الإعجاز القرآني .

أما الجديد عند عبد القاهر .

فهو استخدامه معاني النحو استخداما منطقياً ، بتقريره في كل فصل من فصول الدلائل ... أن لاسبيل لمعرفة الإعجاز إلا بالنظر إلى الكتاب الذي ضمنه نظرية النظم مع استقصاء وتأمل . فنظرية النظم أهم النظريات اللغوية في أبحاث فقه اللغة إلى يومنا هذا ، أرشدتنا إلى العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى ، إلى دقائق وأسرار في النظم .

ومن هنا كان اهتمام عبد القاهر في تقديره لمعاني النحو عندما يذكر : « هذا كلام وجيز يطلع فيه الناظر على أصول النحو جملة ، وكل مابه يكون النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة والأمكنة قد التقت حتى تراها في مكان واحد » .

ومن المعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض ، والكلام اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة لايعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، ذاك ماجاء في مطلع كتاب دلائل الإعجاز .

فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوى حكم إعراب ترجيه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حكم من النحو نمضي في توخيه

وتبرز نظرية النظم بقيمتها العلمية في الماضي والحاضر ، وبالاتجاه الذي سار فيه عبد القاهر ، وهو اتجاه لغوي يرفض أن تكون الكلمة أبسط عنصر لغوي ذي عنصر دلالي ، لأن الدلالة حالة نفسية لايمكن تجزئتها ، وهو اتجاه يرفض الفصل بين اللغة والفكر .

فكلاهما جزء من جسم واحد بينهما علاقة عضوية ملتحمة ، لأن اللغة رداء للمعاني ، واللفظ يخدم المعنى ويتبعه .

ويعتبر فضله عظيماً بتقريره قضية النظم ضمن اللفظ والمعنى بطريقة الأداء الحاسم في تصوير المعنى . مع المقابلة بين الصورة النطقية السمعية والصورة الذهنية العقلية .

فإذا اختلفت طريقتان للتعبير عن المعنى الواحد اختلفت صورتا هذا المعنى في النفس والذهن ، وبذلك تربط المعاني وطرق الأداء ربطاً لايجوز الحديث بعده عن المعاني والألفاظ كل على انفراد ، ولانفصل بينهما بفاصل ، فلن يبرز المعنى الواحد إلا في صورة واحدة ، فإذا تغيرت الصورة الواحدة تغير المعنى بمقدارها ، لأن أي تبدل بالألفاظ لابد أن يتبعه تبدل في المعاني .

ويقر عبد القاهر في آخر كتابه (دلائل الإعجاز) أمرين هامين في ميدان اللغة : أولها أن الألفاظ لم توضع لتعين الأشياء المتعينة بذواتها ، وهذه هي الرمزية الجمالية في اللغة ، والتي تبناها كثير من المفكرين واللغويين الغربيين في

العصر الحديث أمثال المفكر الألماني (فنت) برأيه أن لدينا صورة ذهنية لكل شيء ولكل حدث ، وتستعمل الألفاظ لتحريك الصورة الذهنية الكامنة ، ولا يمكن أن يثير اللفظ صورة مالم يكن له في ذهننا صورة تمثله .

ويتفق رأي (فنت) ورأي عبد القاهر في هذه القضية مع رأي كبار علماء اللغة في العصر الحديث ، من أنك تطلب المعنى فإذا ظفرت به فاللفظ معك وأمام ناظرك ، فهو يربط الصلة بين اللفظ والمعنى ، أو بين الفكر واللغة برباط عضوي ثابت . وعلى الأديب أن يجعل ألفاظه محاكية تجاربه ورمزا لتلك التجارب ، وعليه أن يجمع بين مقدرته في التعبير عما في نفسه بذلك الرمز وبين مقدرة ذلك الرمز لنقل تجاربه للقراء .

والقضية الثانية التي تنبه لها هي أهمية المعاني الثانوية ودلالاتها في النظم ، سواء كانت دلالة لزومية أو متعلقات في التركيب .

ومن هذه القيم صاغ عبد القاهر نظريته ، وأدار محور البحث حولها ، وهي التي تربط بين اللفظ والمعنى وبين دلالات الألفاظ الأسلوبية مع دلالاتها الثانوية ، ويجعل النظم وحده هو الحجة ومثار القيمة اللغوية .

فقد أثرى عبد القاهر اللغة بأبحاثه القيمة ، ويعترف بهذا الفضل معظم اللغويين والنقاد العرب .

فقد اهتدى عبد القاهر بأبحاثه إلى الفروق الأدبية والبيانية بين الأساليب ، واهتدى بفكره إلى دقة الأساليب ومختلف صور البيان ، وإلى أن اللفظ رمز لمعناه ورمز للفكرة أو التجربة ، ويتلاقى بهذه الأفكار مع (بروكلمان) ومع (أدسون) بأننا نفكر بالألفاظ .

وهو رأي شبيه برأي عبد القاهر و (فنت) .

ويؤيد هذه الفكرة كل من الدكتور مندور وميخائيل نعيمة من أن لاقيمة للغة في ذاتها، بل قيمتها فيما ترمز إليه من فكر وعاطفة، ومن أن العلاقات الأسلوبية هي موطن البلاغة، وهي ماعبر عنه عبد القاهر بالنظم، وما عبر عنه النقاد بالشكل والمضمون والصورة، فمن مجموع العلاقات في النص بين الألفاظ تتكون الصورة، وفيها يظهر النظم، وهي أساس فكرة (دي سي سير) الفرنسي، الذي ذهب إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل هي مجموعة من العلاقات.

ويقول عبد القاهر: « إن نظم الكلام يقتفى فيه آثار المعاني، وليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسبت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ».

وهذا ماينادي به المحدثون، فاللغة عندهم حين يستعملها الشاعر تصبح لغة شعرية؛ لأنها خضعت للتجربة الوجدانية في نفس الشاعر مع مقتضيات التعبير عن هذه التجربة.

ويقول الدكتور أنيس: إن الهدف من ذلك توضيح الصورة الذهنية وجعلها من الجلاء والصقل بحيث لاتترك مجالاً للشك أو الوهم، ويكون ذلك حين تنتقل الدلالة المجردة إلى المجالات المحسوسة الملموسة، وهي عملية أشبه بالتحميض للصورة الشمسية لتوضيح معالمها.

وإن اللفظ يثير في الذهن صورة الشيء ومفهومه لاالشيء ذاته، ويكون الانتقال كما ذكرنا من الأشياء المحسوسة عن طريق هذه الصور إلى الأشياء المجردة، أو المعاني القائمة في النفس وفي أذهان الناس والمتكونة من نتائج تجاربهم، وإن هذه المعاني هي الجسر الموصل بين عالم الأسماء وعالم الأشياء. وعلى هذا فالدلالة هي إثارة اللفظ للمعنى الذهني أو المدلول بين اللفظ والمعنى، علما أن الدلالة ليست مرادفة للمعنى، ففي الاتصال اللغوي يتم انتقال الأفكار في صلات

الألفاظ بعضها بعض وصلتها بمعانيها .

لكن المعاني عند عبد القاهر هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان ، فكل شيء له خارج الذهن صورة ، فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك ، فإن عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر عن هيئته لتلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم صورة واضحة فصار للمعنى وجود آخر من جهة الدلالة اللفظية .

ثم إن الصيغ والأوزان بالنسبة للمفاهيم العامة المعبر عنها في اللغة العربية بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة ، وإن وجود هذه القوالب الفكرية العامة في اللغة توفر على المتعلم والمتكلم والسامع كثيراً من الجهد .

ويجب ألا يفوتنا أن الألفاظ لاتعيش مفردة بل في متون النصوص بل مجتمعة مركبة مع غيرها من الألفاظ ضمن نظام محكم .

إن الذي شغل فكر عبد القاهر وغيره من السلف ، أن القرآن الكريم يزخر بالصور والمشاهد التي يتوفر عليها في دقة التناسق الفني ضمن إطار التصوير وتقسيم الأجزاء وتوزيعها بعرض شيق رقيق عذب .

فقد لاحظ التصوير في أسلوب القرآن الكريم بالألوان مع التوزيع في المشاهد ، تصوير يقوم على أساس علمي تحدثه صلة الألفاظ بمعانيها .

فهي الوسيلة التي يسمو بها أسلوب القرآن المعجز .

ودلالة هذا التوزيع حاسمة في التصوير ، وإن التعبير لاينتهي بالأداء للمعنى الذهني ، إنما ينبض بحيوية المعاني ، وتتفاوت هذه الفروق الدقيقة حسب اختلاف الأجزاء والألوان .

ولم تقف دقة النسق عند وحدة المنظر العام ، بل سرت إلى دقائق الجزئيات ، ومثل هذه اللمسات الدقيقة تستوعب دقائق الجزئيات ، وهي كثيرة في القرآن ، ويتكامل هذا التناسق بالإيقاع الموسيقي مع الجو العام ليؤدي وظيفة أساسية في البيان ، وهذه الموسيقا إشعاع للنظم الخاص في كل موضع في الكلمة وانسجام حروفها مع انسجام الألفاظ مجملة .

وهذه الموسيقا إشعاع للنظم الخاص كما ذكرنا في كل موضع وتابعة لقصر الفواصل مع التناسق النفسي بين الخطوات ، وهي خصائص فنية تنبه لها عبد القاهر وأولاها اهتمامه .

ربط عبد القاهر بين نظرية النظم وبين إعجاز القرآن ، واللفظ والمعنى مع التصوير الفني ، ومع الفصاحة والبلاغة ربطا متينا ، لإبراز العلاقة القائمة بين اللغة والفكر ، وهدفه من ذلك خدمة القرآن الكريم وإظهار إعجازه ، من أجل هذا الهدف انطلق إلى الغرض اللغوي والنقدي في تحليل النصوص مع المقارنة والموازنة ، وهي نفس الأهداف التي سعى إليها المتكلمون في إعجاز القرآن الكريم .

وكل مايمكن أن يأخذه الباحث على كتاب دلائل الإعجاز هو :

١ ـ افتقاره لفنية العرض ، وأن عبد القاهر لم يعط رأياً حاسماً في قضيتي الفصاحة والبلاغة ، بل اكتفى بربط كل منهما في النظم عامة ، مما اضطره في كثير من الأحيان إلى الإعادة والتكرار باحثاً عن الفصاحة وتارة أخرى باحثاً عن البلاغة فإذا هما مسمى واحد .

٢ ـ وأما بخصوص أسلوبه اللغوي ودقة صياغته للعبارة اللغوية ، فقد طغت عليها منطقية العرض ، وامتزجت بالروح الفلسفية ، ومرجع ذلك لتنوع ثقافته ومقدرته الفائقة .

٣ ـ لم يكن كتاب دلائل الإعجاز مخصصاً لشرح إعجاز القرآن كما كان متوقعاً منه ، بل كان طريقاً لمعرفة الإعجاز .

٤ ـ كم كنا نتمنى لو توسع في شرح عدد وفير من آيات الله البينات ؛ كي يلمس المرء منها جمال عناصر الجملة القرآنية وانطباق نظريته على آيات القرآن الكريم .

٥ ـ شغل عبد القاهر كثيراً بالرد على سابقيه من المتكلمين في الإعجاز وأوضاع اللغة ، فأضاع علينا فرصة رائعة ومجالات فنية أخرى ، مثل التوسع بالجانب الموسيقي في القرآن إلى جانب التصوير الفني . ومهما يكن من أمر ما تمنيناه من عبد القاهر في كتابه (دلائل الإعجاز) فإنه يكفيه فخراً الآراء التي عرضها والقواعد اللغوية التي وضعها ، والمنهج العلمي الذي سلكه ، وستبقى أفكاره زاداً للباحثين ، وأساساً لكل دراسة لغوية ونقدية ، وبأنه لم يعبر التاريخ كغيره . وهنا نسجل كلمة حق قالها المغفور له سيد قطب بفضل عبد القاهر : « فقد بلغ عبد القاهر غاية التوفيق المقدر لباحث في عصره من أن الوزن الموسيقي مع التصوير الفني في القرآن داخل الآية أو السورة جاءت لتحسين الألفاظ كي تلحق بالمعاني والأغراض القدسية التي تضمنها الأسلوب القرآني » . إن نظرة المحدثين للإعجاز نظرة خاصة عزوها لنسقه الذي يجمع الموسيقا الداخلية بين السور والآيات والفواصل المتقاربة إلى جانب التصوير الفني ، بحيث يكون بمجمله نسيجا واحدا متنوع الموسيقا كتنوع الوجود ، ذلك كتاب الله ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل عزيز حكيم .

وستبقى نظرية النظم بقيمتها العلمية ثروة فكرية للأجيال الباحثة عن أصالة نظام الجملة في لغتنا العربية ، والله الموفق .

مصادر البحث ومراجعه

١ ـ أثر القرآن في تطور النقد العربي ـ الدكتور محمد زغلول ـ دار المعارف مصر عام ١٩٦٨ .

٢ ـ أسرار العربية ـ أحمد تيمور باشا ـ دار الكتاب العربي ـ عام ١٩٥٤ .

٣ ـ أسرار البلاغة ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تعليق محمد عبد المنعم خفاجي ـ القاهرة عام ١٩٥٩ .

٤ ـ أسرار البلاغة ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تعليق محمد عبد المنعم خفاجي عام ١٩٧٢ .

٥ ـ الأسلوب ـ أحمد الشايب ـ ط ٣ ـ عام ١٩٥٢ ـ القاهرة .

٦ ـ أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ـ دار المعارف مصر ـ عباس محمود العقاد عام ١٩٧٠ .

٧ ـ اتجاه البلاغة العربية ـ الدكتور أحمد مطلوب عام ١٩٧٢ ـ بغداد .

٨ ـ الأدب الصغير والكبير لابن المقفع ـ دار بيروت عام ١٩٦٤ .

٩ ـ الأدب المقارن ـ الدكتور محمد غنيمي هلال ـ أنجلو المصرية عام ١٩٦٢ .

١٠ ـ الأدب العربي الحديث ـ سليمان العيسى ـ المطبعة التعاونية دمشق عام ١٩٧٠ .

١١ ـ إعجاز القرآن للباقلاني ـ دار المعارف مصر عام ١٩٦٣ ـ تحقيق أحمد صقر .

١٢ ـ الإعجاز في دراسات السابقين ـ عبد الكريم الخطيب ـ دار الفكر ـ دمشق عام ١٩٧٤ .

١٣ ـ أمراء الشعر العربي ـ أنيس مقدسي ـ دار العلم بيروت عام ١٩٦٧ .

١٤ ـ إنباه الرواة في أنباه النحاة ـ للقفطي ـ دار الكتب المصرية عام ١٩٥٨ .

١٥ ـ الإيضاح ـ منشورات دار النهضة ـ الخطيب القزويني ـ بغداد عام ١٩٥٢ .

١٦ ـ بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ـ الدكتور إبراهيم سلامة ـ مكتبة أنجلو المصرية عام ١٩٥٢ .

١٧ ـ البلاغة تطور وتاريخ ـ الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف مصر عام ١٩٦٣ .

١٨ ـ البيان والتبيين ـ ط محمد عبد السلام هارون ـ عام ١٩٦٥ ـ القاهرة .

١٩ ـ البيان العربي ـ الدكتور بدوي طبانة ـ ط ٣ ـ عام ١٩٦٢ ـ القاهرة .

٢٠ ـ التصوير الفني في القرآن ـ سيد قطب ـ عام ١٩٦٦ ـ القاهرة .

٢١ ـ تطور الأساليب النثرية ـ الدكتور أنيس مقدسي ـ دار العلم ـ بيروت عام ١٩٦٨ .

٢٢ ـ تطور النقد الأدبي ـ الدكتور محمد خلف الله ـ دار المعارف مصر عام ١٩٦٩ .

٢٣ ـ التراجم والنقد ـ الدكتور صياح الجهيم ونجيب مطر ـ مطبعة العلم دمشق عام ١٩٦٧ .

٢٤ ـ جواهر الألفاظ ـ قدامة بن جعفر ـ مكتبة المتنبي ـ بغداد عام ١٩٥٠ م .

٢٥ ـ جواهر الأدب ـ السيد أحمد الهاشمي ـ المكتبة التجارية مصر عام ١٩٦٩ .

٢٦ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢ .

٢٧ ـ دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق محمد رشيد رضا ـ مصر عام ١٩٥٩ .

٢٨ ـ دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق عبد المنعم الخفاجي عام ١٩٦٩ .

٢٩ ـ دلالة الألفاظ ـ الدكتور إبراهيم أنيس ـ القاهرة عام ١٩٥٩ .

٣٠ ـ دراسات في فقه اللغة ـ الدكتور صبحي الصالح ـ مطبعة الجامعة السورية عام ١٩٦٩ .

٣١ ـ دراسات في اللغة ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ـ بغداد عام ١٩٦١ .

٣٢ ـ سر الفصاحة ـ لابن سنان الخفاجي ـ تحقيق عبد المتعال الصعيدي ـ عام ١٩٥٣ مصر .

٣٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد الحنبلي ـ القاهرة عام ١٩٥١ .

٣٤ ـ الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ـ بيروت دار الفكر ـ عام ١٩٦٥ .

٣٥ ـ الصناعتين ـ لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي عام ١٩٧١ .

٣٦ ـ طبيعة تطور اللغة الإنجليزية ـ أتوجس بيرسن ـ المكتب الثقافي البريطاني ـ الجزائر عام ١٩٥٨ .

٣٧ ـ عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغة ونقد ـ الدكتور أحمد مطلوب ـ الكويت عام ١٩٧٣ .

٣٨ ـ العقد الفريد ـ لابن عبد ربه ـ طبعة القاهرة عام ١٣٧٠ هـ .

٣٩ ـ العمدة ـ لابن رشيق القيرواني ـ مطبعة السعادة ـ مصر عام ١٩٧٠ .

٤٠ ـ علم المعاني ـ الدكتور درويش الجندي ـ دار النهضة مصر عام ١٩٦٢ .

٤١ ـ فجر الإسلام ـ الدكتور أحمد أمين ـ لجنة التأليف مصر عام ١٩٥٨ .

٤٢ ـ فقه اللغة ـ الدكتور صبحي الصالح ـ دار الفكر دمشق عام ١٩٦٩ .

٤٣ ـ فقه اللغة وسر العربية ـ لأبي منصور الثعالبي ـ مطبعة البابي الحلبي مصر عام ١٩٥٤ .

٤٤ ـ فقه اللغة وخصائص العربية ـ محمد المبارك ـ دار الكتب المصرية عام ١٩٦٨ .

٤٥ ـ فن القول ـ أمين الخولي ـ القاهرة عام ١٩٤٧ .

٤٦ ـ الفن ومذاهبه في النثر العربي ـ الدكتور شوقي ضيف ـ ط ٢ عام ١٩٥٦ .

٤٧ ـ فوات الوفيات ـ محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي ـ تحقيق محمد عبد الحميد ـ القاهرة عام ١٩٥١ .

٤٨ ـ في النقد الأدبي ـ الدكتور شوقي ضيف ـ عام ١٩٦٢ القاهرة .

٤٩ ـ في الدراسات القرآنية ـ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل ـ دار النهضة ـ مصر عام ١٩٧١ .

٥٠ ـ القزويني وشروح التلخيص ـ الدكتور أحمد مطلوب ـ مكتبة النهضة عام ١٩٦٧ .

٥١ ـ الكشاف ـ للزمخشري ـ دار الكتب المصرية عام ١٩٦٩ .

٥٢ ـ اللغة بين المقاييس الوصفية ـ الدكتور تمام حسان عام ١٩٥٥ القاهرة .

٥٣ ـ اللغة ـ لفندريس ـ تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ـ مكتبة أنجلو المصرية عام ١٩٥٠ .

٥٤ ـ المختار للنصوص والأدب والنقد ـ أحمد سيد محمد ـ دار النشر والتوزيع الجزائر عام ١٩٧٤ .

٥٥ ـ المشوق ـ جـ ٤ ـ حنا فاخوري ـ بيروت ـ لجنة من الأساتذة عام ١٩٦٢ .

٥٦ ـ مباحث في علوم القرآن ـ الدكتور صبحي الصالح ـ دار العلم للملايين عام ١٩٦٥ .

٥٧ ـ المثل السائر ـ ضياء الدين بن الأثير ـ عام ١٩٣٤ القاهرة .

٥٨ ـ معنى المعنى ـ ريتشارد أوجن ـ المكتب الثقافي البريطاني ـ الجزائر عام ١٩٤٨ .

٥٩ ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل ـ للقاضي أبي الحسن عبد الجبار ـ تحقيق أمين خولي عام ١٩٦٠ .

٦٠ ـ مفتاح العلوم للسكاكي ـ ط ١ ـ البابي الحلبي مصر عام ١٩٣٧ .

٦١ ـ مقدمة ابن خلدون ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت عام ١٩٦٠ .

٦٢ ـ من أسرارا اللغة ـ الدكتور إبراهيم أنيس ـ مكتبة أنجلو المصرية عام ١٩٦٦ .

٦٣ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـ حازم القرطاجني ـ تونس عام ١٩٦٦ .

٦٤ ـ منهاج البحث في اللغة ـ الدكتور تمام حسان عام ١٩٥٥ ـ القاهرة .

٦٥ ـ الموازنة للآمدي ـ مطبعة السعادة مصر عام ١٩٥٤ .

٦٦ ـ الميزان الجديد ـ الدكتور محمد مندور ـ ط ٢ ـ عام ١٩٦٢ ـ القاهرة .

٦٧ ـ النقد المنهجي عند العرب ـ الدكتور محمد مندور ـ ط ٢ ـ عام ١٩٦٥ .

٦٨ ـ النقد الأدبي ـ الدكتور أحمد أمين ـ دار الكتاب العربي بيروت ـ عام ١٩٦٧ .

٦٩ ـ النقد الأدبي ـ الدكتور إبراهيم سلطان ـ دار الفكر دمشق عام ١٩٦٢ .

٧٠ ـ نقد الشعر ـ قدامة بن جعفر ـ مكتبة الخانجي مصر عام ١٩٦٣ .

٧١ ـ نظرية عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغة ونقد ـ الدكتور درويش الجندي عام ١٩٦٠ القاهرة .

٧٢ ـ النكت في إعجاز القرآن للرماني ـ تحقيق محمد خلف الله عام ١٩٥٦ .

٧٣ ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ـ فخر الدين الرازي ـ القاهرة عام ١٣١٧ هـ .

٧٤ ـ الوجيز في الفلسفة ـ الدكتور محمود يعقوبي ـ بيروت عام ١٩٧٣ .

٧٥ ـ الوساطة ـ عبد العزيز الجرجاني ـ مطبعة عيسى الحلبي ـ عام ١٩٦٦ .

فهرس الموضوعات

